

٠٨٢
م

المسائل الماردانية ، تأليف ابن تيمية ، أحمد
ابن عبد الحليم - ٧٢٨ هـ ، بخط علي بن زيد
في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٣٠ ق ٢٤ س ١٦×٢٣ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ص ١ - ٦٠) ، خطها
نسخ معتاد

الاعلام ١: ١٤٠ - ١٤١ هدية العارفين ١: ١٠٥

١ - المذهب الحنبلي ، فقه المذاهب الاسلامية
أ - المؤلف
ب - النسخ ج - تاريخ
م ١٨٩٩
١

٠٨٢
م

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ،
تأليف الشنشوري ، عبد الله بن محمد
- ٩٩٩ هـ كتب في القرن الثالث عشر الهجري
تقديرا .

٦٠ ق مختلف المسطرة ١٦×٢٤ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٦١ - ١٢٠) ، خطها
نسخ معتاد ، واستكمل بخط مفاتيح ، فليح .

الازهرية ٢: ٧٠٦ دار الكتب المصرية ١: ٥٦٠

١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ
م ١٨٩٩
٢

مجموع فيه

المسائل
المنوعة في الفقه

كتاب في المادانية لشيخ الاسلام تقي الدين
بن تيمية الحراني رضي الله عنه وارضاه
والزم نوله ومشواه امين امين
صلى الله عليه محمد واله وصحبه
سلم تسليمًا كتبه
الحقير المذنب

مسائل فقهية تسمى المادانية اجاب عنها الشيخ الامام العالم العلامة الحافظ
البارع القدوة الزاهد العابد الورع شيخ الاسلام مفتي الانام حجة المذاهب
سان الشريعة مجتهد العصر فريد الدهر نادرة الزمان قدوة المسلمين وعلم
الحققين وخليفة النبي تقي الدين ابوالعباس احمد بن تيمية الشنقي شهاب الدين
ابن الشنقي الامام شيخ الاسلام محمد الدين ابوالبركات عبدالسلام بن عبد الله بن
محمد بن تيمية تغذاه الله برحمته واعاد علينا من بركاته وحسناته زهرته انزله على
كل شيء قدير واليد المرجع والمصير وحسبنا الله ونعم الوكيل

ملكها من فضل ربه بالشرا الشرعي من تركه عليه ابن عبد الله بن داود الفقير الى الله
صالح ابن عبد العزيز بن عبد الرحمن ابن حسين ابن الشيخ محمد غفر الله
له ولهم ولسائر المسلمين امين ثم امين

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مجموع فيه كتابات
اسم المؤلف	الرقم ١٨٩٩
تاريخ النسخ	١٨٩٩
عدد الاوراق	٩٠
ملاحظات	١٨٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 هذه مسائل فقهية الى مذهب امام الائمة وعفي السنة علي عبد الله بن محمد
 بن حنبل الشيباني رضي الله عنه وارضاه والزم نزله ومثواه تصنيف الشيخ الامام العا
 لم العلامة لسان الادب حجة العرب بركة الانام بقيقة السلف الكرام ناص السنة قانع
 البديعة مفتي المسلمين تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الله بن حليم بن عبد السلام بن
 تيمية الحراني وتسمى لما دارت لاهوا ورت عليه من مارددين وهي كثيرة الوقوع
 ويحصل الضيق على الناس والحرج العمل بها **مسئلة للمياه** الباردة وقوع
 النجاسة فيها من غير تقوى وتغيرها بالظواهر **ومنها** قول مأكول اللحم **ومنها**
 طين الشوارع **ومنها** وقوع الفأرة ونحوها في المايعات كالزيت والخل واللبس
 والا دهان ونحوها **ومنها** المشقة الحاصلة بالكلاب حال المطر وغيره وعس
 الاحتراز منها **ومنها** عظام الميتة وحافرها وظفرها وشعرها وریشها و
 نفثها يعني بها هل ذلك نجس ام طاهر البعض منه طاهر والبعض نجس
ومنها سور الجوار والبغل هل يجوز التمسك به ام لا **ومنها** ان الم
 النجاسة بجائع غير الماء يطهر محلها ام لا **ومنها** الصلاة في الغل والجحيم والمداين
 هل تكروه ام لا **ومنها** صيام يوم الايام هل هو واجب ام لا وهل هو يوم شك
 ام لا **ومنها** المرأة يجامعها بجلها ولا تتكلم في دخول الحمام لعدم الاجرة وغيرها فهل
 لدهان يتيمم وهل يكره لبعالها كثرة مجامعتها والحالة هذه **ومنها** المرأة ايضا يدخل
 عليها وقت الصلاة ولم تغتسل وتخاف ان دخلت الحمام ان يفوتها الوقت فهل
 لها ان تصلي بالتيتم او تصلي في الحمام **ومنها** الصلاة خلف اهل الاهل والبدع
 وخلف من يلحق في الفاتحة وبعد لبعض حروفها **ومنها** المرأة تطهر من الحيض
 ولم تجد ما تغتسل به هل تزوجها ان يطاها قبل غسلها من غير شرط **ومنها**
 عادم الماء اذا لم يجد ثوبا هل لدهان يتيمم بالرمل وكوه **ومنها** الرجل يستيقظ
 من النوم وعليه جنبلة وقد اجهد الوقت فان اغتسل خرج الوقت فهل لدهان يتيمم
 ولذا المسافر يصل الى الماء وقد ضاى الوقت فان تساعل بتحصيله خرج الوقت

هل

لنا في الكوا

هل لدهان يصلي بالتيتم وهل لدهان يصلي في الحمام اذا خاف خروج الوقت ام لا **ومنها**
 مسئلة للتي هل هو طاهر ام لا واذا كان طاهرا حكمه وطوية فخرج المثرة
 اذا خالطته **ومنها** مسئلة استحالة النجاسة كرماد السرجين النجس واللبس
 النجس تصيب الريح والشمس والماء فيستحيل ترواها فهل يجوز الصلاة عليه
 ام لا **ومنها** الخن اذا كان في خرق يسيى هل يجوز المسح عليه ام لا وهل الثوب
 والبدن تصيب النجاسة ويتعد غسله هل يقوم التيمم مقام غسله ام لا **ومنها**
 صلاة المأموم خلف الامام خارج المسجد او صلاته خلفه في المسجد وبينهما
 حائل وصلاة امامه في البعثة والخازنة هل يجوز ذلك **ومنها** قوم
 مقيمون بقرية وهم دون اربعين ما اذا يجب عليهم اجتهاد ام لا **ومنها** مسئلة
 الجاعة للصلاة التي واجبت ام سنة واذا قلنا واجبة هل تقع الصلاة بدو حفا
 مع القدرة عليها **ومنها** مسئلة تحمين البساتين قبل ادراك الثمرة هل
 يجوز ام لا **ومنها** زكاة العشر باخذ السلطان بصرفه حيث شاء ولا
 يعطيه الفقراء والمساكين هل تسقط ام لا **ومنها** نصيب العامر في المزارعة
 هل فيه زكاة ام لا **ومنها** بيع ماني بطن الارض من اللقت والجرد والقلقا
 ونحوه هل يجوز ام لا **ومنها** الرجل يسلم في شئ فهل لدهان ياخذ من المسلم
 اليه غيره ممن اسلم في حنطة فهل لدهان ياخذ بتدبيره شعيروا سواء تقدر
 المسلم فيه ام لا **ومنها** الرجل يكتري ارضا للزراعة فنصيبه آفة فيها كز
 الزرع فهل فيه جائحة ام لا **ومنها** اجبا والاب انت البكر البالغ على
 الفكاك هل يجوز ام لا **ومنها** مسئلة الفلوس وبيع بعضها ببعض متفا
 ضلا وصرفها بالدرهم من غير تفاوض في الحال ودفع الدرهم ياخذ ببعضه
 فلوسا وبعضه قطعة من فضة **ومنها** المتهين بالفجور والسرقة والقتل
 وغير ذلك هل يعاقبون ام لا **ومنها** الرجل يكون له على الرجل دين فيجده
 او يغيبه شيئا ثم يصيب له مالا من جنس ماله او من غير جنسه فهل لدهان
 ياخذ مقدار حقه ام لا **ومنها** دفع الزكاة الى اقارب المحتاجين الذين

س

لا تلزمه نفقته هل هو افضل ام دفعها الى الاجنبين **ومنها** دفعها الى والده
 وعلمه الذين لا تلزمه نفقتهم هل يجوز ام لا **ومنها** الرجل يبيع سلعة بقي مؤجل
 ثم يشتريها باقل من ذلك الثمن حالا هل يجوز ام لا **ومنها** المسكين يحتاج
 الى الزكاة من الزرع فهل يسقط الفرض عن صاحب الزرع اذا عجزها قبل
 ادراك زرعها ام لا **ومنها** اخراج القيمة عن الزكاة فانه كثير ما يكون انفع
 للفقير هل هو جائز ام لا **ومنها** الواقف والناذر يقف شيئا ثم يري غيره
 احفظ لموقوف عليه منه هل يجوز له ابداله كافي الاضحية **ومنها** الرجل يطم
 الرجل او يملكه او يسيبه هل يجوز له ان يفعل به كما فعل او يخرج ثوبه كخرق
 ثوبه **ومنها** صرف الوقف على وجهه في جهة اخرى لمصلحة راجحة او مساوية
ومنها ارضاق الشار هل هي مباحة لمن يزرعها اياها **ومنها** اسقاط الدين
 عن الفقير للعسر هل له ان يحسب به من الزكاة **فاجاب** الحمد لله رب
 العالمين اما مسئلة تغير الماء اليسير والكثير باطلا هرات كالاشنان والطنجا
 بون والسدر والخملي والقراب والعجين وغير ذلك مما قد يغير الماء مثل الانا اذا كان
 فيه اثر سدا وخطي ودفع فيه ماء فتغير به مع بقاء اسم الماء فهذا فيه قولان
 معروفان للعلماء احدهما انه لا يجوز التطهير به كما هو مذهب مالك والشافعي
 واحدي الروايتين عندهما التي اخذها الحنفية والظاهر والقاضي والثوري متاخرين
 لان هذا ليس بماء مطلق فلا يدخل في قوله فلم تجرد ماء ثم ان اصحاب هذا القول
 استثنوا من هذا نوعا بعضها متفق عليه بينهم وبعضها مختلف فيه فاما من
 التغير حاصل اباصل الخلقة او بما يشق صون الماء عنه فهو طهور بالتقادم وما
 تغير بالادهان والكافور ونحو ذلك ففيه قولان معروفان في مذهب الشافعي
 واحدي غيرهما ومكان تغيره يسيل فهل يحفى عنه ولا يحفى عنه او يفرق بين
 الرايحة وغيرها على ثلاثة اوجه الى غير ذلك من المسائل **والقول الثاني**
 انه لا فرق بين المتغير باصل الخلقة وغيره ولا بما يشق الاحتراز منه ولا بما يشق
 فسادا يسمى ماء ولم يغلب عليه اجزا غير كان طهورا كما هو مذهب ابي حنيفة واحمد

لعله
انواع

في الرواية الاخرى

في الرواية الاخرى عنه وهي التي نفى عليها في التراجم وفي هذا القول هو القول
 لان الله تعالى قال وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احدكم من الغائط او لامستم
 النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وقوله
 فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وقوله
 فان اقبل ان المتغير لا يدخل في مسمى الماء قيل تناول الاسم لتساوه لا فرق فيه بين
 المتغير الاصيل والطارى ولا بين المتغير الذي يمكن الاحتراز منه والذي لا يمكن
 الاحتراز فانه الفرق بين هذا وهذا انما هو من جهة القياس لحاجة الناس
 الى استعمال هذا المتغير دون هذا فاما من جهة اللغة وعموم الاسم وخصوصه
 فلا فرق بين هذا وهذا ولهذا لو وكل في شرب ماء او حلف لا يشرب ماء او غير
 ذلك لم يفرق بين هذا وهذا بل ان دخل هذا طهر خرب هذا خرج هذا فليس
 حصل الاتفاق على الاتفاق على دخول المتغير تغيرا اصليا او حائضا بما يشق
 صونه عنه علم ان هذا القول دخل في عموم الآية وقد ثبت بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال في البحر هو الطهور ماؤه الحلو ميتته والبحر متغير الطعم تغيرا
 شديدا لشدة ملوحته فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اخرج ماؤه طهورا مع
 هذا التغير كان ما هو خف ملوحة منه او لم يكن طهورا وان كان الملح
 وضع فيه قصدا اذ لا فرق بينهما في الاسم من جهة اللغة ونحو هذا يظهر ضعف
 حجة المتأخرين فانه لو استقى ماء او وكل في شرب ماء لم يتناول ذلك ماء البحر
 هذا فانه قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل المحرم بما وسد ولو لم يغسل ابنته
 بما وسد وامر الذي اسلم ان يغتسل بما وسد **وامن** للمعلوم ان السدد لا بد ان
 ان يغير الماء فلو كان المتغير يفسد الماء لم يامر به وقول القائل ان هذا تغير في
 محل الاستعمال فلا يؤثر تفرق بوصف غير موثر لاني اللغة ولا في الشرع فان
 المتغير ان كان يسمى ماء مطلقا وهو على البدن يسمى ماء مطلقا وهو في الاناء وان
 لم يسمى مطلقا في احدهما لم يسمى مطلقا في الموضع الاخر فانه من المعلوم ان اهل
 اللغة لا يفرقون في التسمية بين محل ومحل والشرع فان هذا خرج لم يدل

كله

وعلم هذا

النوع 2

عليه دليل شرعي فلا يلتفت اليه القياس عليه اذا جمع او فرق ان تبين ان ما جعله
 مناط الحكم جمعا وفرقا مما يدل عليه الشرع والا فمضى على الاحكام بلا وصف او جمعا
 وفرقا بغير دليل شرعي كان واضعا للشرع من تلقاء نفسه شارعا في الدين ما
 ياذن به الله وهذا كان على القياس ان يبين تأثير الوصف المشترك الذي جعله
 مناط الحكم بطريق من الطرق الدالة على كون الوصف المشترك هو علة
 الحكم وكذلك في الوصف الذي فرق فيه بين الصورتين عليه ان يبين تأثيره بطر
 يق من الطرق الشرعية وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوصف في قصصه فيها اثر
 عجيب ومن المعلوم انه لا بد في العادة بذلك لاسيما في احوالها قل الماء لو انحلل
 العين فان قيل ذلك التغير كان يسيرا قيل وهذا ايضا دليل في المسئلة فان ان
 سوي بين التغير في اليسير والكثير مطلقا كان مخالفا للنص وان فرق بينهما لم
 يكن للفرق بينهما حد مضبوط لا بلفظ ولا شرعا ولا عقلا ولا عرفا ومنافق بين
 التحلل والحرام يفرق بين معلوم ولم يلق قوله صحيحا وايضا فان لما نفي مصطوب
 اضطرارنا باليد على فساد اصل القول منهم من يفرق بين الكافر واليهود ويقول ان
 هذا التغير عن مجاورة لا عن مخالطة ومنهم من يقول بل عن مجاورة الماء اثر
 ذلك ومنهم من يفرق بين ورق الربيع والخريف ومنهم من يسوي بينهما ومنهم
 من يسوي بين المحبين الجلي والمكتمين ومنهم من يفرق وليس على شيء من هذه
 الاقوال دليل يعتمد عليه لاقية قياس ولا نص ولا اجماع اذ لم يكن الاصل الذي
 تفرعت عليه ما خذ من جهة الشرع وقد قال سبحانه وتعالى ولو كان من عند
 عنده لو وجد وفيه اختلافا كثيرا وهذا خلاف ما جاء من عند الله فانه محفوظ
 كما قال انا نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون فدل ذلك على ضعف هذا القول وايضا
 مع فان القول بالجواز موافق للفظي والمعنوي مدلول عليه بالظواهر والمعاني فان
 تناول اسم الماء الواقع الاجماع كتناول موارد النزاع في اللغة وصفة هذه الصفة
 هذا في المحس فيجب التسوية بين المتماثلين وايضا فانه على قول المانعين يلزم مخا
 لغتلاصل وترك العمل بالدليل الشرعي لمعارضه راجح اذا كان يقتضي القياس

ان يتغير

عندهم

عندهم انه لا يجوز استعمال شيء من التغيرات في طهارة في الحدث والخبث لكن استثنى
 المتغير بالصل الخلقة وبما شق صون الماء عنه لمخرج ولشقة فكان هذا موضع
 استحسان ترك القياس وتعارض الادلة على خلاف الاصل وعلى القول الاول لا تكون
 الرخصة ثابتة على وفق القياس من غير تعارض من احلة الشرع فيكون هذا اقوى
فصل اما الماء اذا تغير بالنجاسة فانه نجس باتفاق العلماء ان لم يتغير
 ففيه اقوال معروفة احدى ان نجس وهو قول اهل المدينة ورواية للمدنيين عن
 مالك وكثير من اهل الحديث واحدي الروايات عن احدثائها طائفة من
 اصحابه نظيها في مفردات بن عقيل وابن البناء وغيرهما **والثاني** نجس
 قليل الماء بقليل النجاسة وهي رواية للمصريين عن مالك **والثالث** وهو مذهب
 الشافعي واحدي الرواية الاخرى اختارها طائفة من اصحابه الفرق بين القلتين
 وغيرها كما لا يجد الكثير بالقلتين والشافعي واحديان الكثير بالقلتين
والرابع الفرق بين البول والعذرة المائعة وغيرهما فالاول نجس ثانيا امكن
 ترجمه دون مالا يمكن ترجمه خلاف الثاني فانه لا نجس القلتين فصا عدا هذه
 اشهر الروايات عن احدثائها اكثر اصحابه **والخامس** ان الماء نجس بملاقاة
 النجاسة سواء كان قليلا او كثيرا لكن ما لم يصل اليه لا نجس ثم حدث ما لا يصل
 اليه بما لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر ثم تنازعوا هل يجد جركة كلوا
 ضي او المختسل وقد مر من الحسن ذلك بقدر مسجده فوجدوه عشرة اذرع في
 عشرة اذرع وتنازعوا في الابدان واقعت فيها نجاسة هل يمكن تطهيرها
 فزعم الرازي انه يمكن وقال ابو حنيفة واصحابه يمكن تطهيرها بالنزع وهم
 في تقدير الدلائل اقوال معروفة **والسادس** قول اهل الظاهر الذين نجسوا
 ما بال فيه البابل دون ما بقي فيه البول اصل هذه المسئلة من جهة المعنى ان
 اختلاط الخبث وهو النجاسة بالماهل يوجب تحريم الجميع ام يقال بل قد استحا
 ل في الماء فلم يبق له حكم فالنجس ذهبوا الى القول الاول ثم من استثنى الكثير قل
 هذا يشق الاحتراز من وقوع النجاسة فيه فحاصل ذلك موضع استحسان حكم

ع

ذهب الى ذلك طائفة من اصحاب الشافعي واحد ما اصحاب ابي حنيفة فبينوا الامر
على وصول النجاسة وعدم وصولها وقد روي بالحرارة او بالمساحة في الطول وال
العرض دون الحق والصواب هو القول الاول وانه متى علم ان النجاسة قد استحا
له فهو طاهر سواء كان قليلا او كثيرا وكذلك في المايان كلها وذلك لان النبي
صلى الله عليه وسلم اسرى ابي الطيبات وحرم الخبائث والخبث متبرع عن الطيب
بصفاته فاذا كان صفات الماء وغيره صفات الطيب دون صفات الخبث و
جب دخوله في الحلال دون الحرام وايضا فقد ثبت من حديث ابي سعيد ان النبي
صلى الله عليه وسلم قيل له انتوضاء من يثر بضاعة وهي يثر يلقى فيها الخبث و
لحوم الكلاب والنق فقال الماء طهور لا ينجس شي قال احد حديث يثر بضاعة
صحيح وهو في المسند ايضا عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا
ينجس شي وهذا اللفظ عام في القليل والكثير وهو عام في استعماله استعمالها
بخلاف ما اذا استحال فان الماء طهور وليس هناك نجاسة قائمة وحامية
لك ان لو وقع خمر في ماء واستحالة ثم يشربها شارب لم يكن بشاربا للخمر بل يجب
عليه حد الخمر اذا لم يبق شي من طعمها ولونها وريحها ولو صب لبن اموي في ماء
واستحال حتى لم يبق اثر وشرب طفل ذلك الماء لم يصير بهما من الرضاعة واما
فان هذا باق على اصل خلقته فيدخل في عموم قوله فلم يحدوا ماء الكلام اغلظ
فيما لم يتغير بالنجاسة لا طعمه ولا لونه ولا ريحه فان قيل فان النبي صلى الله عليه وسلم
قد نهى عن البول في الماء الدائم وعن الاغتسال فيه قيل خفيه عن البول في الماء
الدائم لا يدل على انه نجس بمجرد الدوام اذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك بل قد يكون
خفيه لان البول ذريعة الى تنجيسه فانه اذا بال هذا ثم بال هذا تغني بالبول كما
خفيه سد الذريعة وايضا فيدل خفيه عن البول في الماء الدائم يعي القليل والكثير
فيقال لصاحب القلتين يجوز بوله فيما تحو القلتين ان جوزته فقد خالفت
ظاهر النص وان حرمة فقد نقضت دليلك وكذلك يقال لمن فرق بين ما يمكن نحره
وبين ما لا يمكن اتسوع للحاج ان يبول في المصاة في المنيية بطريق مكة ان جوزته خا

لعل
تغير

لغت

خالفت ظاهرا هو النص والانقضت قوله وكذلك يقال للمقدور بعسرة اذ ع اذا
كان للقرية غدير مستطيل الثمن عشرة اذ ع رقيق اتسوع لاهل القرية
البول فيه فان سوغته خالفت ظاهر النص والانقضت قوله واما من فرق بين
البول وبين صب البول فقوله ظاهرا هو الفساد فان صب البول يبلغ من ان ينهي
عنه من مجرم البول اذا الانسان قد يحتاج الى البول واما صب البول في المياه
فلا حاجة اليه فان قيل ففي حديث القلتين انه سئل عن الماء يكون يارض الفلاة
وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي
لفظ لم ينجس شي قيل حديث القلتين اذا صح فخطو قد موافق لغيره وهو
ان اذا بلغ القلتين لم ينجس شي واما مفهومه اذا قلنا بدلالة مفهوم الورد
فانما يدل على ان الحكم في المسكوت مخالف للحكم في المنطوق بوجوه الوجوه
لتظهر الفائدة التخصيص بالمقدار للعين ولا يشترط ان يكون الحكم في كل
صورة من صور المسكوت مناقضة للحكم في كل صورة من صور المنطوق
وهذا معنى المفهوم لا عموم له فلا يلزم ان يكون ما لم يبلغ نجس بل اذا قال بالمخالفة
في بعض الصور يحصل المقصود وايضا فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذا
التقدير ابتداء بل ما ذكره في جواب من سأل عن مياه الفلاة التي تردها السباع
والدواب والتخصيص اذا كان له سبب غير اختصاص الحكم لم يبق حجة بالا
تفاق لقوله تعالى ولا تقبلوا ولا لكم خشية املاق فانه خص هذه الصورة
بالهي لاظهار الواقعة لا لان التبريد يخص بها وكذلك قوله تعالى وان كنتم على
سفر ولم تجدوا كتابا فممنوع فذكر الريح في هذه الصورة للحاجة
الكثيرة ان قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرقه موهنة فخصارهن في
الحضر فكذلك قوله اذا بلغ الماء قلتين في جواب سائل معين هو بيان لما
احتاج اليه السائل الى بيان فلا كان الماء للمسكوت عنه كثيرا فبلغ قلتين
ومن ساق الكثير ان لا يحمل الخبث فلا يبقى الخبث فيه مما لا يبل يستحيل الخبث فيه
لكثرة بين الحكم ما سألتم عنه لا خبث فيه فلا ينجس فدل كلامه على مناط

لعل
ومى كان

التنجيس هو كون الخبث محمولا في الماء كان نجسا وحيث كان الخبث راء
 مستهلكا غير محمول في الماء كان باقيا على طهارته فصار حديث القلتين مولا
 فقال لقوله الماء طهور لا يتنجس شيء والتقديري فيه لبيان ان صورة السؤال لم تنجس
 لانه اذا دان كل ما لم يبلغ قلتين فانه يحمل الخبث فانه هذا مخالفة النجس اذا ما دون
 القلتين قد يحمل الخبث وقد لا يحمل فانه كان الخبث كثيرا وكان الماء يسيرا لا يحمل
 الخبث وان كان الخبث يسيرا وهو كثير لم يحمل الخبث بخلاف القلتين فانه لا يحمل
 في العادة الخبث الذي مالوه الله **الحواش** ان يكون يحمل الخبث او لا
 يحمله امر حسي يعرف بالحواس فانه اذا كان الخبث موجودا فيه كان محمولا وان كان
 مستهلكا لم يكن محمولا فاذا علم كثرة الماء وضعف الملا في علم انه لا يحمل الخبث و
 الدليل على هذا اتفاقهم على ان الكثير اذا بقي حمل الخبث رجيح فصار قوله اذا
 بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث لم يتنجس شيء لقوله الماء طهور لا يتنجس شيء وهو انما
 اذا اذا لم يتغير في الموضوعين واذا كان قليلا فقد يحمل الخبث لضعفه وعلى هذا
 يخبر في امره بتطهير الانا اذا دخل الكلب فيهن سبعا يعني الاواني احدها من التراب
 والامر باراقته فان قوله اذا دخل الكلب في اناء احدهم فليترقا وليفسله سبعا
 وانه بالتراب كقوله اذا قام احدكم من نومه فلا يجلس يده في الاناء حتى يغسلها
 ثلاثا فان احدهم لا يدرى ان باتت يده فاذا كان الهوى عن غسل يده في الاناء هو
 الاناء المعتاد للنجس وهو الواحد من اية المياها فكذا تلك الانية هي الانية
 المعتادة للوئع وهي اية المياها وذلك ان الكلب يبلغ بلسانه شيئا بعد شيء فلا
 بد ان يبقى في الماء من ريقه ولعابه ما يبقى وهو لزج فلا يحمله الماء القليل بل يبقى
 فيكون ذلك الخبث محمولا في الماء يسيرا في ذلك الماء لاجل كونه الخبث محمولا فيه ويغسل
 الاناء الذي لا قاه ذلك الخبث وهذا بخلاف الخبث المستهلك المستحيل كاستحالة
 الخمر اذا اقلبت في الدن بانه الله كانت طاهرة باقيا في العلماء وتلك جوانب
 الدن فمنها لا يغسل الاناء وهذا لا يغسل لانه الاستحالة حصلت في احد الموضوعين
 دون الاخر ايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم اورد الفصل بين المقدار الذي ينجس مجرد

الماء
النجس

الملاقات وما لا ينجس الا بالتغير لقول اذا لم يبلغ قلتين نجس وما بلغها لم ينجس الا
 بالتغير ونحو ذلك من الكلام الذي يدل على ذلك فاما مجرد قوله اذا بلغ الماء قلتين
 لم يحمل الخبث مع ان الكثير لا ينجس بالتغير بالاتفاق فلا يدل على هذا المقصود
 بل يدل على انه في العادة لا يحمل الاخبار فلا ينجس خوارقها عن اتفاق سبب
 التنجيس وبيان ذلك المنجس في نفس الامر هو حمل الماء علم واما حفيظة
 صلى الله عليه وسلم ان يغسل القايم من نوم الليل في الاناء قبل ان يغسلها ثلاثا فهو لا
 يقتضي تنجيس الماء بالاتفاق بل قد يكون لانه لو ثور في الماء اثر اذ قد يغضي اليه
 التاثير وليس ذلك باعظم من التاثير عن البول في الماء الذي قد تقدم ان لا يدل على
 التنجيس واما حفيظة عن الاغتسال فيترقب البول فهذا ان صح لغيره صلى الله عليه وسلم
 ولم هو كنهية عن البول في المستحالة وقوله فان عامة عذاب القبر منه فانه اذا بال في المستحالة
 ثم اغتسل حصل له وسواس وربما يبقى شيء من اخر البول فعاد عليه رشاشها وكذلك
 ذلك اذا بال في ماء ثم اغتسل فيه فقد ينجس قبل الاستحالة مع بقاء اخر البول ينهى
 عنه كذلك وحفيظة عن الاغتسال في الماء الذي ان صح يتعلق بمسئلة الماء للمستعمل
 فانه قد ثبت في الصحيح عنه انه قال ان الماء لا ينجس **فصل** واما بول ما يؤ
 كل لحم وروثه فاكثر السلف على ان ذلك ليس بنجس وهو من ذهاب ماكد واحد غيرها
 ويقال انه لم يذهب احد من الصحابة الى تنجيس ذلك بل القول بنجاسة ذلك قول
 محدث لا سلف له عن الصحابة وقد بسطنا القول في هذه المسئلة في كتاب مفرد
 وبيننا فيه بضعة عشرة ليلا شرعا على ان ذلك ليس بنجس والقائل بتنجيس ذلك
 ليس معه على نجاسته دليل شرعي اصلا فانه غاية ما عتمدوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم تنزه من البول وظنوا ان هذا عام في الابواب جميعها ليس كذلك فانه اللام
 لتعريف العهد والبول المعروف هو بول الادي وديله قوله تنزهوا من البول فانه عا
 مة عذاب القبر منه ومعلوم ان عامة عذاب القبر انما هو من بول الادي نفسه
 الذي يصيبه كثير الامم بول الهائم الذي لا يصيب الا نادرا وقد ثبت في الصحيح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه امر العريين الذين كانوا احدى عهد في الاسلام بابل وامرهم

صواب
عامه الواسع

ان يشربوا من ابوالها والباغها ولم يارهم مع ذلك بغسل ما يصيب افواههم طيبهم ولا
بغسل الاواني التي فيها الابوال مع قرب عهدهم بالاسلام ولو كان بول الانعام كبول
الانسان كان بيان ذلك واجبا ولم يحز تأخير البيان عن وقت الحاجة لاسيما مع انه
قرنها بالالبان التي هي حلال طاهرة مع ان التأوي بالحبات قد ثبت فيه النهي
عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة وايضا قد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي في رابض الغنم وانه اذن بالصلاة في رابض الغنم من غير اشتراط حائل
ولو كانت ارجاء نجسة كان من رابضها كحشوش بني ادم فكيف ينهى عن الصلاة
فيها مطلقا ولا يصلي فيها الا مع الحائل فلما جاءت الرخصة في ذلك كان من سوى بني
ابوال الادميين وابوال الغنم تحالفا للسنن وايضا فقد طاف النبي صلى الله عليه وسلم
بالبيت على بعيره مع امكان ان يبول البعير وايضا فمال المسلمون يدوسون جوفهم
بالبقرة مع كثرة ما يقع في الحب من البول واخشا البقرة ايضا فالاصل في الاعيان الطها
رة فلا يجوز التنجيس الا ببليل ولا دليل على النجاسة اذ ليس في ذلك نص ولا اجماع
ولا قياس صحيح **فصل** واما طين الشوارع فهو مني على اصل وهو
ان الارض اذا اصابتها نجاسة ثم نهبت بها الشمس والريح وغو ذلك هل تطهر الا
رض على قولين للفقهاء وهما قولان في مذهب الشافعي واحد وغيرهما احدهما
انها تطهر وهو مذهب ابي حنيفة وغيره لكن عندنا في حنيفة يصلي عليها ولا
يتيم بها والصحيح ان يصلي عليها ويتيم بها وهذا هو الصواب لانه قد ثبت في
الحديث الصحيح عن امرئ الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يرشون شيئا من ذلك ومن المعلوم ان النجاسة لو كانت
باقية لوجب غسل ذلك وهذا يناه في ما ثبت في الصحيح من انه امرهم ان يصيروا
على بول الاعوان الذي يبال في المسجد ذنوبا من ماء فان هذا يحصل به التحليل
تطهر الارض وهذا مقصود بخلاف ما اذا لم يصب الماء فان النجاسة تبقى الى
ان تستحيل وايضا ففي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتي احدكم المسجد فلينظر
في نعليه فان وجدتهما ادى فليدلكهما بالتراب فان التراب لها طهور وفي السنن

ايضا

ايضا انه سئل عن المرأة تجوز عليها على المكان القذر ثم على المكان الطاهر فقال يطهره
ما بعده وقد اصاب على اخذ بهذا الحديث الثاني ونص في احاديث الروايت عن غيره على
الاخذ بالحديث الاول وهو قول من يقول بدم اصحاب مكة والشام وغيرهما
فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل التراب يطهر اسفل النعل والاسفل الذيل
وسماه طهورا فلم لا يطهر نفسه بطريق الاولى والاخرى فالنجاسة اذا استحا
لتر في التراب فصارت ترابا لم يبق نجاسة وايضا فقد تنازع العلماء فيما اذا
استحالت حقيقة النجاسة واقفوا على ان الخمر اذا انقلبت بفعل اسد بدون قصد
صاحبها وصارت خلاها نظروا في العلم فيما اذا قصد التحليل تراعى وتفصيل الصنيع
ان اذا قصد تحليلها لا تطهر بحال ما ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
لما صلى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن تحليلها ولا ان جنسها معصية والمعصية لا
تكون سببا للنجاسة وتتأذى عواظا اذا صارت النجاسة ملحاة في الملاحظة او صارت
مما اذا اصدقت الميتة والدم والصد يد ترابا للتراب القوي فلهذا في قولان في هذا
مالك احدهما ان ذلك طاهر لمذهب ابي حنيفة واهل الظاهر والثاني ان نجاسة كل
هيب الشافعي والصواب ان ذلك كله طاهر اذ لم يبق شيء من اثر النجاسة كاهلها
ولا لونها ولا ريحها لان الله تعالى اباح الطيبات وحرم الحبايث ذلك يتبع صفات
الاعيان وحققها فاذا كانت العين ملحا او خلا دخلت في الطيبات التي
حما ولم تدخل في الحبايث التي حرمها وكذلك الرماد والتراب وغير ذلك لا يدخل
في نصوص التحريم واذا لم يتناولها ادلة التحريم لا لفظا ولا معنى لم يحز القول بتحريم
يمد وتنجيسه فيكون طاهرا واذا كان هذا في غير التراب والتراب اولى بذلك
وحديث فطين الشوارع اذا قدر انه لم يظهر فيه اثر النجاسة فهو طاهر وان
يتيقن ان النجاسة فيه فهذا يعني عن يسيره فان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا
ن احدتهم نحو ضئ الوحل ثم يدخل فيصلي ولا يغسل رجليه وهذا معروف عن
رضي الله عنه وغيره من الصحابة وقد حكاه مالك عنهم مطلقا وذكر انه لو كان
في الطين عذرة فمستة لعفي عن ذلك وهكذا قاله غيره من العلماء من اصحاب

لا

فلان

في الصحيح
في الصحيح

الشافعي واحد وغيرهما ان يعنى عن ليسى طيبى الشوارع مع تيقن نجاسته واسه
 اعلم **فصل** واما المائعات كالزيت والسمن وغيرهما من الادهان
 كالخل واللبن وغيرهما اذا وقعت فيه نجاسة مثل الفارة الميتة وغيرهما من
 النجاسات ففي ذلك قولان للعلماء احدهما ان حكم ذلك حكم الماء وهذا قول
 هري وغيره من السلف وهو احد الروايتين عن احمد ويذكره فليترى ما كان
 في بعض المواضع وهذا هو اصل قول البي حنيفة حيث قاس الماء على المائعات
 والثاني ان المائعات تنجس بوقوع النجاسة فيها بخلاف الماء فانما يفرق بين
 قليله وكثيره وهذا هو مذهب الشافعي وهي الرواية الاخرى عن مالك واحد
 وفيها قول ثالث هو رواية عن احمد وهو الفرق بين المائعات المائية وغيرها
 فحل التمريل في الماء وغل العنب لا يلحق وعلى القول الاول اذا كان الزيت كثيرا مثل
 ان يكون قلتين فانه لا ينجس الا بالتغير كما قد مضى على ذلك احمد في كلب ولغ في زيت
 كثير فقال لا ينجس وان كان المائع قليلا انشئ على النزاع المتقدم في الماء
 القليل فمن قال ان الماء القليل لا ينجس الا بالتغير قال ذلك في الزيت وغيره
 وبذلك افتى الزهري لما سئل عن فارة او غيرها من الدواب اذا ماتت في سمن او
 غيره من الادهان فقال وما قرب منها وتوكل سواء كان قليلا او كثيرا وسواء
 كان جامدا او مائعا وقد ذكر ذلك البخاري عنه في صحيحه لم يسنده ان شاء
 الله تعالى ومن قال ان المائع القليل ينجس بوقوع النجاسة وقال انه كالماء فانه
 يظهر بالكثره فاذا صب عليه زيت كثير طهر الجميع والقول بان المائعات لا
 تنجس كما لا ينجس الماء هو القول الراجح بل هو اول بعلم التنجيس من الماء وذلك
 ان الله احل لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث والاطعمة والاشربة من الالبان والا
 دهان والزيوت والخلوس والاطعمة المائعات هي من الطيبات التي احلها
 الله لنا فاذا لم يظهر فيها صفة الخبث والاطعمة والاشربة والاشربة من اجزائه
 كانت على حالها في الطيب فلا يجوز ان يجعل من الخبائث المجهمة مع ان صفا
 تها صفات الطيبات لاصفات الخبائث فان الفرق بين الطيبات والخبائث

بالصفاء

بالصفات المهيبة بينهما ولاجل تلك الصفات حرم هذا ولعل هذا اذا كان هذا
 الخبيث وقع منه قطرة دم او قطرة غرو قد استحالوا للدين باق على صفته والى
 باق على صفته لم يكن لتحييم ذلك وجه فان تلك قد استهلك واستحالت ولم يبق
 لها حقيقة يترتب عليها شيء من احكام الدم والخمر ولما كانت اولى بالطهارة
 من الماء لان الشارع خصه في اراقته للماء واتلافه حيث لم يخصص في اتلاف الماء
 يعات كالا استجبا للماء فانه يستنجي بالماء دون هذه ولا تزال سائر النجاسات
 سات بالماء واما استعمال المائعات في ذلك فلا يصح سواء قيل يزول او لا يزول
 ولهذا قال من قال من العلماء ان الماء يراق اذا ولغ فيه الكلب ولا يترق ابيه
 الا طعمة والاشربة وايضا فان الماء اسرع تغيبا بالنجاسة من الملح والنجاسة
 اشدا استحالة في غير الماء فيها من الماء فالمائعات ابعد عن قبول التنجيس حسا
 وشرعا من الماء فحيث لا يتنجس الماء فالمائعات اولى ان لا تنجس وايضا
 فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سئل عن فارة و
 قعت في سمن فقال القوها وما حوطها وطلوا سمنكم فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم
 جوابا عاما مطلقا بان يلقيها وما حوطها وان ياكلوا سمنهم ولم يستفصلهم هل كان
 جامدا او مائعا وترك الاستفصال في حكمه الحال مع قيام الاحتمال بتثني لمتن
 لانه لا يعم في اللقاع مع ان الغالب على سمن الحجاز ان يكون دايبا وقد قيل انه يكون
 الاذابيا والغالب على السمن ان لا يبلغ قلتين مع انه لم يستفصل هل كان قليلا او
 او كثيرا فان قيل فقد روي في الحديث ان كان جامدا فالقوها وما حوطها
 واكلوا سمنكم وان كان مائعا فلا تقر بهارواه او داود وغيره قيل هذه الزيادة
 هي التي اعتمد عليها من فرق بين الجامد والمائع لمعتقدوا انها ثابتة من كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم وكانوا في ذلك مجتهدين قائلين بمبلغ علمهم واجتهادهم
 وصنف محمد بن يحيى الذهلي حديث الزهري وصححه هذه الزيادة لكن تبين لغيره
 ان هذه الزيادة وقعت خطأ في الحديث ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو
 الذي تبين لنا ولغيرنا ونحن جازمون ان هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

سلم

فلذلك رجعت عن الافتتاح بعدد كذا لفتي بها اولافاه الرجوع في الحق خير من التمسك
 في الباطل والخارجي والتمسك من جهة الله عليهم وعزها من ائمة الحديث بنوا
 لنا انما باطله وان معر غلط في روايته لها عن الزهري وكان محروكا في الغلط
 والاشارة من اصحاب الزهري كما في يوش وبن عيينة خالفوه في ذلك وهو
 نفسه اضطربت روايته في هذا الحديث اسنادا ومتنا فحمله عن سعيد بن
 المسيب عن ابي هريرة وانما هو عن عبيد بن ميمون وروي عنه في بعض طرقه
 ان كان ما بلغنا فاستصحبنا به وفي بعضه قال فلا تقروه والخارجي يبي غلط
 في هذا بان ذكر في صحيحه عن يونس عن الزهري نفسه انه سئل عن فارة وقعت في
 سم فقال ان كان حاملا او ما بها قليلا او كثيرا تلقى وما قرب منها ولو كل لا
 ن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سم فقال القوها وما حولها وكلا
 سمنك فالزهري الذي ملأ الحديث عليه قد افتي في الجامد والمائع بان تلحق الفارة
 وما قرب منها ولو كل واستدل بهذا الحديث كما رواه عنه جمهور اصحابه قبيح لان
 من ذكر عند الفرق بين النوعين فقد غلط وايضا في الجود والمائعات امر لا ينفصل
 بل يقع الاشتباه في كثير من الاطعمة هل يلحق بالجامد والمائع والشايع لا ينفصل
 بين الحلال والافضل مابين لا اشتباه في كثير من الاطعمة هل يلحق فيه كمال تعالى و
 ما كان الله ليضل قوما بعد اذ هديهم حتى يبين لهم ما يتقون والحجرات مما يتقون فلا
 بد ان يبين لهم الحجرات ببيانها فاصلا بينها وبين الحلال وقد قال تعالى وقد فضل
 لكم ما حرم عليكم وايضا فاذا كانت الخمر التي هي لم الخبائث اذا تقلبت بنفسها حلت باثا
 ق المسلمين في غيرهما من الخجاسات اول ان تظهر بالاتفاق واذا قدر ان وطرقه هو
 وقعت في خل مسيل بغير اختياره فاستحالة كانت اول بالطهارة فلا قبل الخمر لما
 نجست بالاستحالة طهارة بالاستحالة بخلاف غيرها والخمر اذا قصد تحليلها
 لم تظهر قبل في الجواب عن الاول ان جميع الخجاسات نجست بالاستحالة فان الا
 نساها ياكل الطعام ويشرب الشراب وفي طهارة تستحيل دما ولو لا فتجسس ولا
 كل الحيوان يكون طاهرا فامات لحبست فيه الفضلات او صار جالدا بعد الموت

الحوم وجم

خلاف

خلاف حاله حال الحيوة فتجسس ولهذا يظهر الجلبا بالباغ عند الجمهور وسواء قيل ان
 الباغ كالحياة او قيل ان كالكساة واما ما قصد تحليله فقال كان جنس الخمر
 حرام سواء حبست اقصد التحليل او لا والطهارة نعمة فلا تثبت النعمة بافعال المحرم
فصل واما الكلب فلفقه باقية ثلاثة اقوال معروفة احدها
 انه نجس كله حتى شعرة لقول الشافعي واحده في احد روايتي عنه والثاني
 انه طاهر حتى ريقه لقول مالك عنه والثالث ان ريقه نجس وان شعرة
 طاهرة وهذا مذهب ابي حنيفة المشهور عنه وهو الرواية الاخرى عن احمد وله في
 الشعور النائية في محل نجس ثلاث روايات اخذها ان جميعها طاهرة شعر
 الكلب والخنزير وهي اختيار ابي بكر عبد العزيز والثاني ان جميعها نجس لقول
 الشافعي والثالث ان شعر الميتة التي كانت طاهرة في الحياة طاهرة كالبقرة والفا
 نه وشعر ما هو نجس في حال الحياة نجس كالكلب والخنزير وهذه هي المخصوصة
 عن اكثر الصحابة والفقهاء والراجح هو طهارة الشعور وكلها شعر الكلب والخنزير و
 غيرها بخلاف الريق وعلى هذا فاذا كان الكلب رطبا واصاب ثوب الانسان
 فلا شيء عليه كما هو مذهب جمهور الفقهاء ابي حنيفة ومالك واحمد في الروايتي
 عنه وذلك لان الاصل في الاحياء الطهارة فلا يجوز تنجيس شيء ولا تحريمه الا بدليل
 كما قال تعالى وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وقال تعالى وما كان الله
 ليفضل قوما بعد اذ هديهم حتى يبين لهم ما يتقون وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
 الصحيح ان من اعظم المسلمين في المسلمين جرم من شئ عن شيء لم يحرم في ما اجل
 فمسكته وفي السنن عن سليمان الفارسي رضي الله عنه مرفوعا ومنهم من يجعله موقفا
 انه قال الحلال ما احل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما
 عني عنه واذا كان كذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم قال طهروا نساءكم اذا ولغ فيه
 الكلب ان يغسل سبعا ولاهن بالتواب وفي الحديث الا خذا ولغ الكلب فاحادتها
 كلها ليس فيها الاكل والولغ ولم يترك سائر الاجزاء فتجسسها انما هو القياس فان قيل
 ان البول اعظم من الريق كان هذا متوجها واما الحاقة الشعر بالريق فلا يسوغ لانه الريق



متكلم من باطن الكلب بخلاف الشعر فان ثابت على ظهروهم ولقها كلهم لفرقون بين هذا
وهذا فان جمهورهم يقولون ان شعر الميت طاهر بخلاف ريقها والشافعي واكثرهم
يقولون ان الزرع النابت في الارض نجسة طاهر فغاية شعر الكلب ان يكون ممددا
منبت نجس كالزرع النابت في الارض النجسة فاذا كان الزرع طاهرا فالشعر فيه
او في بالطهارة لان الزرع فيه رطوبة ولين يظهر فيه اثر النجاسة بخلاف
الشعر فان فيه من اليوسنة والجود ما يمنع ظهور ذلك فمن قال ان اصحاب اهل كابن
عقيل وغيره ان الزرع طاهر فالشعر اولى ومن قال ان الزرع نجس فان الفرق بينهما
ما ذكره فان الزرع يلحق بالجملة التي تاكل النجاسة وهذا ايضا حجة في المسئلة
فان الجملة التي تاكل النجاسة قد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنها فاذا نجست حتى تطيب
كانت حلالا بائنا تقا للمسلمين لا يخافون ذلك يظهر اثر النجاسة في لبنها ويبصها و
عرقها فيظهر نتي النجاسة وخبثها فاذا زال ذلك عادة طاهرة فان الكلب اذا ثبت
بجله زوال بزوالها والشعر لا يظهر فيه شيء من اثر النجاسة بجله اطلاقا فليكن التجسيم
معنى وهذا يتبين بالكلام في شعور الميتة من شعور و يشهد بالكلام في شعور الكلب
الى كما سنذكره ان شاء الله تعالى وكل حيوان قتل بنجاسته فالكلام في شعوره ويشبه
كالكلام في شعور الكلب فاذا قتل بنجاسة كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب
من الطيور الا الهرة وماد وحفا في الخلقة كما هو مذهب كثير من علماء اهل العراق
وهو اشهر الروايتين عن اهل الكلام في ريش ذلك وشعوره فيه في هذا تراعى
هل يكون نجسا على رواية عن اهل احادها ان طاهر وهو مذهب الجمهور كما في
حنيفة والشافعي ومالك والرواية الثانية انه نجس كما هو مذهب اختار كثير من
متأخري اصحاب اهل القول بطهارة ذلك هو الصواب كما تقدم وايضا فالنبي صلى
الله عليه وسلم رخص في اقتناء الكلب الذي يكون للصيد والمناشئة والحرث ولا بد من قن
ها ان تصيب رطوبة شعورها لا يصيبها البخل والحمار وغير ذلك فالقول بنجاسة
شعرها والحلال هذه من الجرح للرفع عن الامة وايضا فان لعاب الكلب
اذا اصاب الصيد لم يجب غسله في اهل اقول العلماء وهو احدى الروايتين عن اهل

كلم

لان النبي صلى الله عليه وسلم

لان النبي صلى الله عليه وسلم لما مر احدا يغسل ذلك وقد عفى عن ذلك لعاب الكلب في موضع
الحاجة وهو يغسله في غير موضع الحاجة فدل ان الشارع طافق بمصلحة الخلق
وحاجتهم **فصل** واملعظم للميتة وقن ريقها وظهرها وما هو من جنس
كالخاف ونحوه وشعرها وريشها وبرها حتى هذين النوعين للعلماء ثلاثة اقوال احدها
نجاسة الجميع كقول الشافعي المشهور وذلك رواية عن اهل القول الثاني ان العظام ونحوها
نجسة والشعر ونحوها طاهرة وهذا هو المشهور من مذهب مالك واحمد والناك
ان الجميع طاهر كذهب اليه حنيفة وهو قول في مذهب مالك واحمد وهذا هو الصواب
وذلك لان الاصل فيها الطهارة ولا دليل على النجاسة وايضا فان هذا لا يعلل من
الطبيات ليست من النجاسة قد دخل في اية التحليل وذلك لانها لم تدخل فيما حرمة
اسم من النجاسة لان لفظها ولا معنى اما اللفظ فلان قد قال الله تعالى حرمت عليكم الميتة
لا يدخل فيه الشعور وما شبهها وذلك لان الميتة ضد الحي والحية نوعان حياة الحيوان
وحياة النبات فحياة الحيوان خاصتها الحس والحركة الالوانية وحياة النبات خاصتها
صنمها **الحيوان** والاغذا وقوله حرمت عليكم الميتة انما هو عبارة عن الحياة الحيوانية
دون النباتات فان الشعور والزرع اذا ليس لم نجس بانفاق العلماء وقد قال الله
تعالى والله انزل من السماء ماء فاحيا به الارض بعد موتها وقالوا ان اسبحي الا
رضه بعد موتها فحوت الارض لا يوجب نجاستها بائنا تقا المسلمين واما الميتة للحمة
فما فارقت الحس والحركة الالوانية واذا كان كذلك فالشعور والشعر وحياة الحيوان
حياة النبات لان جنس حياة الحيوان فانه يتم ويختل ويطول كالزرع وليس
فيه حس ولا يتحرك بارادته فلا عمل له الحياة الحيوانية حتى يموت ثم فارقتا فلا
لتجسيم وايضا فلو كان الشعر جزء من الحيوان لما ايسر اخذه في حال الحياة فان النبي
صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يحبون اسنة الابل واليات الغنم فقال ما ابى من البهيمة
هي حية فهو ميت واه ابوداود وغيره وهذا متفق عليه بين العلماء فلو كان حكم
الشعر حكم السنن والالبية لما جاز قطعها في حال الحياة وكان طاهرا حلالا
فلما اتفقوا العلماء على ان الشعور والصوف اذا جاز من الحيوان كان طاهرا حلالا

القول

علم ان ليس مثل اللحم وايضا فقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى شعره لما خلق راسه
للمسلمين وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستحي ويستحي في سوي بين البول والشعر والعذرة
فقد اخطا خطا بينا واما العظام ونحوها فاذا قتل هي داخل في الميتة لا انها تحبس
وتالم قتل لم يبق قال ذلك انتم لم تأخذوا بعجوم اللفظ فانما النفس ليس سايلة كالذي اب
والخنافس لا يتجسس عندهم وعند جمهور العلماء مع ان ميتة موتا حيوانيا وقد ثبت في
الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الثياب في اناء احدكم فليقلبه فان في اخر
حيه داو في الاخر شقا ومن نجس هذا قال في احد القولين ان لا يتجسس لما يباع
الواقعة فيه هذا الحديث ولذا كان كذلك علم ان نجاسة الميتة انما هي حجبها من الدم
فيها خال لا نفس ليس فيه دم سايل فاذا مات لم يتجسس فيه دم فلا يتجسس فاعظم
ونحوه اولى بجدم التجسس من هذا فان العظم ليس فيه دم سايل ولا كان متحركا بالا
رادة الاعلى وجه التبع فاذا كان الحيوان الكامل الحساس المتحرك بالارادة لا يتجسس
لكونه ليس فيه دم سايل فيكم يتجسس العظم الذي ليس فيه دم سايل وما بين الكسرة
قول الجمهور ان الله تعالى انما حرم علينا الدم المسفوح كما قال تعالى قل لا اجد فيها اوجي
الي نحو على طاع يطعم الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فاذا عطف
عن الدم غير المسفوح ان نجس الدم حيث علم انه سبى من فوق بين الدم العروق
التي يسيل وبني عيونه ولهذا كان المسلمون يضعون اللحم في المرق وخطوط الدهر
عليه في القدور بي ويأكلون ذلك على عمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اخبر بذلك
عائشة ولولا هذا لاستخرجوا الدم من العروق كما فعل اليهود ولله تعالى حرم ما مات
حتف انما وبسبب عيونه في حرم للتحفة والموقودة واليتودية والنطير
حرم النبي صلى الله عليه وسلم ما صيد بعرض للعراض وقال انه قبيح ودون ما صيد بجله
والفرق بينهما انما هو سفع الدم يدل على ان سبب التجسس هو احتقان الدم واحتماء
واذا سفع يوجب حيث بان يذكر عليه في اسم الله كان الحث هنا من جهة اخرى
فان التحريم تارة لوجود الدم وتارة لنفسه والتدنية كذاة الجوهر والمرد والذ
ساة في غير الحل واذا كان كذلك فالعظم والقرون والصفوف والظلاف وغير ذلك

الحج

حج
اي نجسه

حج

ليس فيه دم

ليس فيه دم مسفوح فلا وجب لتجسسه وهذا قول جمهور السلف قال الزهري كان خيا
هذه الامة يتشطون بامشاط من عظام الفيل وقد روي في العالج حديث معروف
لكن فيه نظر ليس هذا موضعه فاننا لا نحتاج الى الاستدلال بذلك وايضا فقد ثبت
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في شاة ميتة هل لا اخذتم اهلها فان
تفعلتم به قالوا انما ميتة قال انما حرم اكلها ليس في حديث البخاري وذكر الدباغ و
لم يذكر عامة اصحاب الزهري عنه ولكن ذكره ابن عينة رواه مسلم في صحيحه وقد
طعن الامام احمد في ذلك واشاد الى غلط ابن عينة فيه وذكر ان الزهري وغيره كما
نوا يجوز الانتفاع بجلود الميتة بلا دباغ لاجل هذا الحديث وعندنا فهذا النص
لنقض جواز الانتفاع بالعظام وغيرها بطريق الاول لكن اذا قيل ان الله بعد
ذلك حرم الانتفاع بالجلود حتى يدبغ او قبل ان يظفر بالدباغ لم يلزم تحريم العظام
ونحوها لان الجلد جزو من الميتة فيه الدم كما في سائر اجزائها والنبي صلى الله عليه وسلم جعل
دباغه ذكاته لانه الدباغ ينشف وطوباءه فدل على ان سبب التجسس هو الرطوبة
والعظم ليس فيه رطوبة سايلة وما كان فيه منها فانه يحف ويابس وهو يقي
يحفظ اعظم من الجلد فهو اولى بالطهارة من الجلد والعلم ان دباغ الدباغ هل يطهر فمذ
هيب ما لك واحد في المشهور عنها انه لا يطهر ومذهب ابي حنيفة والشافعي والجمهور
انه يطهر والى هذا القول جمع احمد كما ذكر ذلك عنه الترمذي عن احمد بن الحسين الترمذي
عنه وحديث ابن عكيم يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كفاهم ان يتفعلوا من الميتة باهاب ولا
عصب بعد ان كان اذن في ذلك لكن هذا قد يكون قتل الدباغ فيكون قد خصل لحمه فان
حديث الزهري الصحيح بين انه قد خصل في جلود الميتة قبل الدباغ فيكون قد خصل
لحمه في ذلك ثم لما نهى عن الانتفاع بها قبل الدباغ فها هو عن ذلك ولهذا قال الطائفة
من اهل اللغة ان الاهاب اسم لما يدبغ ولهذا قرن مع العصب والعصب لا يدبغ هذه
فصل في ما يبيع الميتة وانفختها ففهم ما قولان مشهوران للعلماء
احدهما ان ذلك طاهر كقول ابي حنيفة وغيره وهو احدى الروايتين عن احمد والشافعي
انه نجس كقول مالك والشافعي والرواية الاخرى عن احمد وعلى هذا النوع ينبغي نزاعهم

٢١

ع

في جبين الجوس فان ذبايح الجوس حرام عند جاهل السلف والخلف وقد قيل ان ذلك
 يجمع عليه بين الصحابة فاذا صنعوا جينا والجبين يصنع بالانفخ كان فيه هذان
 القولان والاظهر ان جنهم حلالا وان انفخ الميتة ولينها طاهرا وذلك لان الصحابة
 لما فتحوا بلاد العراق اكلوا جبين الجوس وكان هذا ظاهرا شائعا بينهم وما يتقل
 عن بعضهم من كراهة ذلك فقيه نظر فان من نقل بعض الجاهل اني واهل العراق كما
 لو اعلم بهذا فان الجوس كانوا يبلدهم ولم يكونوا بارض الجاهل اذ قيل على ذلك ان طاهرا
 الفارسي هو كان ناسبا عروضا من عند المدائن وكان يدعى القوس الى الاسلام وقد
 ثبت عندنا من سئل عن شيء من الجبين والسمك والغبار فقال الحلال ما احل الله في كتابه
 الحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه وقد رواه ابو داود ومروقا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم انهم لم يكن السؤال عن جبين المسلمين واهل الكتاب فان هذا
 امره بياض وانما كان السؤال عن جبين الجوس فدل ذلك على ان سليمان كان يفتي بجلها
 واذا كان روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم فهو كان يقطع التراجع يقول النبي صلى الله عليه وسلم
 وايضا فان اللبن والافخ لم يموتا وانما ينحسها من ينحسها لكونها منى وعاء نجس فيكون
 ما فيها من عاء نجس فالنجس مبيح على مقدمتين على ان المائعة لا قاء وعاء نجسا
 وعلى ان كان كذلك صار نجسا فيقال او لا لا نسلم ان المائعة نجس بملا قاء النجا
 ستة وقد تقدم ان السنة دلت على طهارة قراء على نجاسته ويقال ثانيا الملائكة من
 الباطن لا حكم لها كما قال تعالى يخرج من بين قرث ودم لنا خالصا سائغا للشاربي
 ولهذا يجوز حمل الصبي في الصلاة مع في بطنه **فصل** ولما سئل عن البغل
 والحمار فاكثر اعلموا يجوزون التوضي به كما كان الشافعي واحدا في احد الروايتين عنه
 والرواية الاخرى عنه انه منسوك فيه كقول ابي حنيفة في توضي به ويستم والثالثة
 انه نجس لانه متولد من باطن حيوان نجس فيكون نجسا كلعاب الكلب لكن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في الحكمة انها من الطوافين والطوفان وكذلك طهارة سورها يكون
 منها من الطوافين علينا والطوافان وهذا يقتضي ان الحاجة مقتضية لطهارة
 وهذا من حجر من يبيع سور الكلب والحمار فان الحاجة داعية لذلك والمانع يقول

الحمار
صواب
البغل والحمار

ذلك

ذلك مثل سور الكلب فانه مع اباحة قبيح ما يحتاج اليه قد نهى عن سروره والمخاض
 يقول الكلب ايا حته للحاجة ولهذا حرم بخلاف البغل والحمار فان بيعهما جائز باقتنا
 ق المسلمين والمسئلة هنية على اساد السباع وما لا يؤكل لحمه **فصل** وامكا
 ازالة النجاسة بغير الماء فقيل ثلاثا اقول في مذهب احد اهلها المنع كقول الشافعي
 في وهو احد القولين في مذهب مالك واحد والثاني الجواز كقول ابي حنيفة وهو
 القول الثالث في مذهب مالك واحد يجوز للحاجة كافي طهارة في طهارة بغيرها
 طهارة افواه الطيور بارياهم ونحو ذلك والسنن قد جاءت بالامر بالمناخ قوله
 اغسله بالماء وقول ثالثة الجوس ارضهوها ثم اغسلوها بالماء وقول في حديث الاعراب
 الذي بالني الطيور صبوا على بولها فلو يامى ماء فاموا بالانزال للماء في قضايامه
 ولم يامر امر اعاما بان تزال كل نجاسة بالماء وقد اذن في ازالة النجاسة بغير الماء في مواضع
 منها الاستحمام بالحجارة ومنها قوله في النعلين ثم ليدلكهما بالثوب فان الثوب طاهر
 ومنها قوله في الدليل يطهره ما بعده ومنها ان الكلاب تقبل وتدبر وتبول في مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يغسلون ذلك ومنها قوله في الحمار فان الطوافين
 عليهم والطوافات مع ان الحمار في العادة تاكل الفارة ولم تكن هناك فتاة ترد عليها نظير
 لها اتواهم بالماء فان طهروها ريقها ومنها ان الحرة المنقلبة نفسها باقتنا المسلمين
 ولذا كان كذلك فالراجح في هذه المسئلة ان النجاسة متى زالت بأي وجه كان الحكم
 فان الحكم اذا ثبت بعلته زال بزوالها لكن لا يجوز استعمال الاطعمة والاشربة في ازالة
 النجاسة لغير حاجة لما في ذلك من افساد الاموال كما لا يجوز الاستنجاء بها والذين قالوا
 لا يجوز الا بالماء منهم من قال ان هذا تعبد وليس الامور كذلك فان صاحب الشرع امر بالماء
 في قضايامه لان ازالة النجاسة بالاشربة التي يتفقع بها المسلمون افسادها وان ازالة النجاسة
 مدان كانت متعذرة كغسل الثوب والانا والارض بالماء فانه من المعلوم انه لو كان
 عندهم ماء ورد وخل وغير ذلك لم يأمروهم بالفساد فكيف اذا لم يكن عندهم ومنهم
 من قال ان الماله من اللطف ما ليس لغرضه من الماء لغرضه فلا يلحق غيره به ولا يحكم الا هو
 كذلك بل الحبل وسلام الورد وغيرهما ينزلان ملحة الانية من النجاسة كالماء ويبلغ ولا احتا

الصحاح

كانت

طهر

لا يزل

لته

المخ في الازالة من الغسل بالماء فان الازالة بالماء قد يقع معها اللون النجاسة فيبقى عنه
كما قال بكفيك الماء ولا يضرك شئ من غير الماء بزيل الطعم واللون والريح ومنهم من قال كان
القياس ان لا يزول بالماء تنجسه بالملاقاة لكن رخص في الماء للحاجة فجعل الازالة بالماء
استحسانا فلا قياس عليها وكذا للمقدمين **باب** فليست ازالتهما على خلاف القيا
س بل القياس ان الحكم اذا ثبت بطلان بزيلها وقولهم انه ينجس بالملاقاة ممنوع
ومن سلبه فرق بين الوارد للمورد وعليه وبين الجارى والواقف ولو قيل انها على خلا
القياس فالصواب انه ما خالف القياس بقياس عليه اذا عرفت علته اذا الاعتبار
في القياس بلجامع والفارق واعتبار طهارة الخبث بطهارة الحدث ضعيف فانه طهرا
رة الحدث مما باب الافعال المأمور بها ولهذا لم يسقط بالنسيان والجهل واستوطنا
النية عند الجهر وما طهارة الخبث فانها من باب التزك فمقصودها اجتناب
الخبث ولهذا لا يستوطن فيها فعل الجهر ولا قصد بل لوزلة بالماء النازل من السماء حصل
المقصود وكذا ذهب اليه ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم ومن قال من اصحاب الشافعي
واحدا انه يقتضي فيها النية فهو قول شاذ يخالف الاجماع السابق مع مخالفة لا
ئمة المذاهب وانما قيل مثل هذا من ضيق الحال في المناظرة فان المنازعة في مسألة
النية قاس طهارة الحدث على طهارة الخبث فمنعوا الحكم في الاصل وهنالك يسمى وهذا
كان اصح الاقوال انه اذا صلى بالنجاسة جاهلا او ناسيا فلا اعادة عليه كما هو مذهب
مالك في اظهر الروايتين عنه لان النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة للذي الذي
كان فيها ولم يستأنف الصلاة كذلك في الحديث الاخر لما وجد في ثوبه نجاسة امر
هم بغسله ولم يأمروهم بعيدا الصلاة وذلك لان مكان مقصوده اجتناب المحذور
اذا فعله العبد ناسيا او خطئا فلا اعادة عليه كما دل عليه الكتاب والسنة قال الله تعالى
ولا جناح عليكم فيها اخطائكم به وقال تعالى ربنا لا تؤخذنا ان نسينا او اخطانا قال الله
فنفعلت رواه مسلم في صحيحه ولهذا كان اقوى الاقوال انما فعل العبد ناسيا او خطئا
من محض نسيان الصلاة والصيام والنجس لا يبطل العباد كالكلام ناسيا واللباس ناسيا
والطيب ناسيا وكذلك اذا فعل الخوف عليه ناسيا وفي هذه المسائل نزاع وتفصيل ليس

طلبتين مع

هذا موضو

هذا موضعه وانما المقصود هذا التنبه على ان النجاسة من باب كبر للهي عن كبر
فاذا زال الخبث بأي طريق كان حصل المقصود ولكن اذا زال بفعل العبد نية
الطيب عاك ذلك والا اذا علمت بغير فعله ولا نية زالت المفسدة ولم يكن له ثواب
ولم يكن عليه عقاب **فصل** واما الصلاة في النفل ونحوه مثل النجس
والمناس والزبول وغير ذلك فلا يلزم بل مستحب لما ثبت في الصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي في نعليه وفي السنة عنه انه قال ان اليهود لا يصلون
في نعالهم ولا خفافهم فخالقوه فامروا بالصلاة في النعال في السنة لليهود واذا علمت
طهارتها لم تكون الصلاة فيها بائنا اتفاق المسلمين واما اذا ثبت نجاستها فلا يصل
فيها حتى تطهر لكن الصحيح انه اذا ذلك النعل في الارض طهر بذلك كما جاء في السنة
سواء كانت النجاسة عنده او عن غيره فان اسفل النعل محل يتكرر وملاقاة النج
سة فهو عترة السبيلين فلما كانت ازالة الخبث عنها بالاجار ثابا بالسنة للتواتر
فكذلك هذا واذا شك في نجاسة اسفل النعل لم تكن الصلاة فيه ولو ثبت بعد الصلاة
انه كان نجسا فلا اعادة عليه في الصحيح وكذلك غيره كاللبس والشباب والارض
فصل واما صوم يوم الغيم اذا حال دون منظر الهلال غيم او قتر
فللعلماء فيه عدة اقوال وهي في مذهب احمد وغيره احدها ان صومه منه عند غم
هل هو نفى تحريم او تنزيه على قولين وهذا هو المشهور في مذهب مالك والشافعي
واحده في احاديث الروايتين عنه واختار ذلك طائفة من اصحابه كابن الخطاب
وبن عقيب والي القاسم بن مندة الاصفهاني وغيرهم والثاني انه صيامه واجب كاختار
الحزبي والشافعي وغيرهما من اصحاب احمد وهذا يقال انه اشهر الروايات عن احمد لكن
الثابت عن احمد ان عرف نضوصه والفاظه انه كان يستحب صيام يوم الغيم اتباعا
لعبد الله ابن عمر وغيره من الصحابة ولم يكن عبد الله ابن عمر يوجب على الناس بل كان
يفعل احتياطا وكان الصحابة فيهم من يصومه احتياطا ونقل ذلك عن عمر
ومعوية وابي هريرة وابن عمر وعائشة واسماء وغيرهم ومنهم من كان لا يصومه
مثل كثير من الصحابة ومنهم من كان ينهى عنه كعماد بن ياسر وغيره فاحسنه

باصح

بلغ

كان يصوم احتياطا واما ليجاب صومه فلا اصل له في كلام احد ولا كلام احد من الصحابة
 لك كثير من اصحابنا يعتقدون ان مذهبه ليجاب صومه ونقض واذك والقول الرابع
 انه يجوز صومه ويجوز فطره وهذا مذهب ابي حنيفة وغيره وهو مذهب احمد المنصور
 عنه الصريح وهو مذهب كثير من القضاة والتابعين والآخر هو وهذا كما ان الا
 مساك عند الحابل عند رواية الفجر جائز فان شاء امسك وان شاء اكل حتى يقين
 طلوع الفجر وكذلك اذا شك هل احدث ام لا ان شاء فوضا وان شاء لم يوضا ولكن
 اذا شك هل حال حول الزكاة ام لا واذا شك هل الزكاة واجبة عليه ام لا وما
 وعشرون وادنى الزيادة اصول الشريعة كلها مستقرة على ان الاحتياط ليس
 بواجب ولا محرم ثم اذا صام بنية مطلقة او بنية معلقة بان ينوي ان كان من
 شهر رمضان كان عن رمضان والا فلا فان ذلك يجوز في مذهب ابي حنيفة
 واحد في احدى الروايتين عنه وهي التي نقلها للروزي وغيره وهذا اختيار الخو
 في شرح المختصر واختيار ابي البركات وعندهما والقول الثاني انه لا يجوز الا
 بنية من رمضان كما حد الروايتين عن احمد اختيارها القاضي وجماعة من اصحابنا
 واصل هذه المسئلة ان تعيى النية لشهر رمضان هل هو واجب فيه كالثاني او
 ان في مذهب احمد اها حد ها ان لا يجزى الا ان ينوي رمضان فان صام بنية
 مطلقة او معلقة او بنية النقل والندرج يجوز ذلك كما لم يشور من مذهب الشافعي
 واحد في احدى الروايات والثانية يجزى مطلقا مذهب ابي حنيفة والثالثة ان يجزى
 بنية مطلقة لا بنية غير شهر رمضان وهذه رواية عن احمد وهي اختيار الخو في والى
 البركات وتحقيق هذه المسئلة ان النية تتبع العلم فان علم انه عدا من رمضان فلا بد من التيقن
 في هذه الصورة فان نوى نقلا او صوما مطلقا لم يجز لان الله تعالى ان يفقد ادك
 جب عليه وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه فاذا لم يفعل الواجب لم يتوان فيه واما اذا لم
 يكن يعلم ان عدا من شهر رمضان هذا لا يجب عليه التيقن مع عدم العلم فقد وجب الجمع بين
 الضدين فاذا قبل ان يجوز صومه وصام في هذه الصورة بنية مطلقة او معلقة جاز
 واما اذا قصد صوم ذلك نكاحا ثم تبين انه كان من شهر رمضان فالاشبه ان يجزى

لعله
 وجوب
 لعله
 فواجبها

ايضا

ايضا كان لرجل عنده وديعة فلم يعلم ذلك فاعطاه ذلك على طريقه النبي ع ثم تبين
 انه كان حقه فانه لا يحتاج الى اعطاء ثاني بل يقول له ذلك الذي وصل اليك هو حق
 كان لك عنده والسريع حقا في الامور والرواية التي تروى عن احمد في ان النافق يبيع
 للامام في نيته على ان الصوم والفطر هو بحسب ما يعلم الناس كل في السنن عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون واحكامكم يوم تفكحون وقد
 تنازع الناس في الهلال هل هو اسم لما يطلع في السماء وان لم يرب او لا يسمى هلال حتى
 يستهل به الناس ويعلمون على قولين في مذهب احمد وغيره وعلى هذا ينبغي النزاع فيما
 اذا كانت السماء مطبقة بالغيم او في يوم الغيم مطلقا هل هو يوم شك على ثلاثة اقوال
 في مذهب احمد وغيره لحد ها ان ليس بشك اذا امكنت ونيته وهذا قول كثير من اصحابنا
 الشافعي وغيرهم والثاني انه شك لا مكان طلوع ثالث ان من رمضان حكما
 فلا يكون يوم شك وهذا اختيار طائفة من اصحاب احمد وغيرهم وقد تنازع الفقهاء
 في المنقر في الهلال الصوم والفطر هل يصوم ويفطر وجه اول الصوم والفطر لا مع لنا
 س على ثلاثة اقوال معروفة للعلماء في مذهب احمد وغيره **فصل**
 واما الجنب سواء كان رجلا او امرأة فانه اذا علم لما او خاف الضرر باستعماله فانه
 لا يمكنه دخول الحمام لعمد الاجرة او لغير ذلك صلى باليتيم ولا يكره لرجل وطى امراته لذلك
 بل لانه يطأها كما يطأها في السفر وان صليا باليتيم فاذا امكن الرجل والمرأة ان يغتسلا
 ويصليا خارجا في الصلاة فعلى ذلك فانه يمكن ذلك مثل ان يستقيظ او لا الفجر ان اشتغل
 بطلب الماء خرج الوقت وان طلب حطباً ليسحق بر الماء او ذهب الى الحمام فان الوقت
 فانه يصلي هنا باليتيم عند جهود العلماء الا بعض المتأخرين من اصحاب الشافعي و
 قالوا يستقل بتحصيل الطهارة وان فات الوقت وهكذا قالوا في اشتغال نجيا
 طم اللباس وتعلم طائل القبلة ونحو ذلك وهذا القول خطأ فان قياس هذا القول
 ان المسافر يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت بالوضوء وان العريان يؤخر الصلاة حتى
 يصلي بعد الوقت بالوضوء لئلا يفسد في هذا خلاف لاجماع المسلمين بل على العبد ان يصلي
 في الوقت بحسب الامكان وما يجوز عنه من واجبات الصلاة سقط عنه واذا استيقظ

الحمام

لعله
 وجوب
 لعله
 فواجبها

اخر الوقت وان اشتغل باستقاء الماء من البئر خرج الوقت وان خرج الى الحمام للفصل
 خرج الوقت فهنا يغتسل عند جمهور العلماء وما لك رعد اسر يقول بل يصلي بالتيتم
 فظن على الوقت والجمهور يقولون اذا استيقظ اخر الوقت فهو حينئذ ما مور بالصلوة
 بالطهارة والوقت في حقه من حين استيقظ وما هو ما يمكنه فعل الصلاة فيه كما
 امر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان
 ذلك وقتها فالوقت للمور بالصلوة فيه حتى النائم هو اذا استيقظ لا قبل ذلك
 وفي حق الناس اذا ذكر الله صلى الله عليه وسلم ان كانت المرأة والرجل يمكنه الذهاب الى الحمام لكن
 اذا دخل لا يمكنه الخروج حتى يفوت الوقت اما لكونه مقهورا مثل الغلام الذي لا يخليه
 سيده يخرج حتى يصلي ومثل المرأة التي معها اولادها فلا يمكنها الخروج حتى تغتسل
 ونحو ذلك فهو لا بد لهم من احد امور اما ان يغتسلوا ويصلوا في الحمام في الوقت واما ان
 يصلوا خارج الحمام بعد خروجه الوقت واما ان يصلوا بالتيتم خارج الحمام لان الصلاة في الحمام حين
 الاقوال يفتي طائفة لكن الاظهر انهم يصلون بالتيتم خارج الحمام لان الصلاة في الحمام حين
 عنها وتفوت الصلاة حتى يخرج الوقت لعظم ذلك ولا يمكنه الخروج من هذين النهيين
 الا بالصلوة بالتيتم في الوقت خارج الحمام وصار هذا كما لو لم يمكنه الصلاة الا في موضع
 نجس في الوقت او في موضع طاهر بعد الوقت اذا اغتسل او يصلي بالتيتم في مكان طاهر
 هو في الوقت فهذا الوجه لان كلامي ذلك منتهى عنه وتنازع الفقهاء فيمن جئنا موضع
 نجسه وصلى فيه هل يعيد على قولين احكمهما انه لا يعيد عليه بل الصحيح الذي عليه اكثر
 العلماء ان كان قد صلى في الوقت كما امر بحسب الامكان فلا إعادة عليه سواء كان في
 نادر او معتاد لان اسر لم يوجب على العبد الصلاة للحينة مرتين الا اذا كان قد حصل منه
 اخلا لا بواجب او فعل محرم فاما اذا فعل الواجب بحسب الامكان فلم يامره بها مرتين
 ولا امره احد ان يصلي الصلاة ويعيدها بل حيث امره بالاعادة لم يامره بتكرارها
 بتداعيه صلى بلا وضوء ناسيا فانه هنالك ما مور ان تلك الصلاة بل اعتقد انه ما
 مور خطا منه وانما امره ان يصلي بالصلوة فان صلى بغير طهارة فعليه الاعادة
 كما امر النبي صلى الله عليه وسلم الذي توضع ظهره في موضع طاهر قد علم يصلي لله ان يعيد

الوضوء

الوضوء

الوضوء والصلوة وكما امر النبي في صلاته ان يعيد الصلاة وكما امر المصلي خلف الصف
 ان يعيد الصلاة واما العاجز عن الطهارة او الستارة او استقبال القبلة او عن اجتناب
 النجاسة او عن اكمال الركوع والسجود او عن قراءة الفاتحة ونحوه هو لا مخرج له يكون عاجزا
 عن بعض واجباتها فان هذا يفعل ما قدر عليه ولا إعادة عليه كما قال تعالى فانقوا
 اسرها استطعتم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بما هو قائله ما استطعتم
فصل واما الصلاة خلف اهل الاهل والبدع وخلف اهل الجور
 ففيه نزاع مشهور وتفصيل ليس هذا موضع بسطه لكن اوسط الاقوال في هو لا
 ان تقديم الواحد من هؤلاء في الامامة لا يجوز مع القدوة على ذلك فان من كاه نظرا
 للجور والبدع وجب لا تكاد عليه وخفيه عن ذلك واقل مراتب الانكار هي التي
 عن جوره وبدعته ولهذا فرق جمهور الائمة بين الداعية وغير الداعية فان الداعية
 اظهر للنكر فاستحق الانكار بخلاف الساكت فانه يتولى من اسر الذنب فهذا لا ينكر عليه
 في الظاهر فان الخطية اذا اخفيت لم تقرب الا صاحبها ولكن اذا اعلنت فلم تنكر ضرت
 العامة ولهذا كان للناس تقبل منهم علانيتهم وتوكلوا بهم الى الله بخلاف من اظهر
 الكفر فاذا كان داعية منع من ولايته واما متبه وشها دته وروايته لما في ذلك من
 النهي عن المنكر لا الاقصاد الصلاة او امته في شها دته وروايته فاذا امكك الانسان ان
 لا يقدم منك مظهر المنكر في الامامة وجب ذلك لكن اذا واه غير هو لم يمكنه صرفه
 عن الامامة وكان هو لا يمكنه من صرفه الا بشرع عظيم ضرر من ضررها اظهره من المنكر
 ولكه لا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير ولا دفع اخف الضررين بحصول
 اعظم الضررين فان الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وقطع المنافعا
 سد وتقليلها بحسب الامكان ومطابقتها بتزجي خير الخيرون اذا لم يجتمع
 جميعا ودفع شر الشرين اذا لم يندفع جميعا فاذا لم يمكن دفع البدع والفجور الا
 بضر زائد على ضرر ما تم لم يجوز ذلك بل يصلي خلفه ما لا يمكنه فعله الا خلفه
 بجمع والاعياء والجماع اذا لم يكن هناك امام غيره ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم
 يصلون خلف الجاهل والمختار ابن ابي عبيد وغيرهما والجمع والجماعة كذلك فان

بلغ

صواب
بتحصيل

تقويت الجمعة والجمعة اعظم فساد من الاقتداء فيها بما خالف لاسيما اذا كان التخليف عنها
لا يرفع نحو ذلك فيبقى ترك المصالح الشرعية بدون دفع تلك المفسدة ولهذا كان الثا
ركون للجماعات والجماعات خلف ائمة الجور مطلقا معدودين عند السلف والائمة
من اهل البدع واما اذا امكن فعل الجمعة والجمعة خلف البراءة من فعلها خلف الفاء
جرحا عندنا فاذا امكن خلف الفاجر من غير عذر فهو موضع اجتهاد للعلماء منهم من
قال يقيد لا يفعل ما لا يشترع بحيث ترك ما يجب عليه من الانكار بصلاته خلف
هذا فكانت صلاته منهيا عنها فيعيدها ومنهم من قال لا يجيد لان الصلاة في نفسها
صحيحة وما ذكر من ترك الانكار هو امر منفصل عن الصلاة وهو يشبه البيع بعد
بذل الجمعة واما اذا لم يمكن الصلاة الا خلف الجماعة فلهذا لا تعاد الصلاة واعادتها
من فعل اهل البدع وقد ظن طائفة من الفقهاء ان اذا قيل ان الصلاة خلف الفاء
سقط لا يصح اعيدت الجمعة خلف طاعة لم يعد وليس كذلك بل النزاع في الاعادة حيث
يخفى الرجل عن الصلاة فاما اذا امر بالصلوة خلفه فالصحيح هنا انه لا اعادة علم
لما تقدم من ان العبد لم يامر بالصلوة مرتين واما الصلاة خلفه من يكفر من اهل الاهل
فهناك اقد تنازعوا في نفس صلاة الجمعة خلفه ومن قال انه يكفر امر بالاعادة لا بها
صلاة خلفه كافر لكن هذه المسئلة متعلقة بتكفير اهل الاهل والناس مضطربون
في هذه المسئلة وقد حكى عن مالك فيها روايتان وعن الشافعي فيها قولان وعن الامام
أحمد ايضا روايتان وكذلك اهل الكلام فذكر طلاس في روايتهم فيها قولان وغالب مذهب
الائمة فيها تفصيل وحقيقة الامر في ذلك ان القول قد يكون كفرا فيطلق القول بتكفير
صاحبه ويقال من قال كذا فهو كافر لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتى
تقوم عليه الحجة التي يكفرتا ردها وهذا كما في نصوص الوعيد فان الله تعالى يقول ان
الذين يملكون اموال اليتاما ظلما انما ياكلونها في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا
فهذا وكثر من نصوص الوعيد حتى انك الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد
ولا يشهد على معين من اهل القبلة بالنار ان لا يلحق الوعيد لفوات شرط او ثبوت
مانع فقد لا يكون التحريم بل قد يتوعد من فعل المحرم وقد يكون احسانا عظيمة

نحو

نحو عقوبة ذلك المحرم وقد يتلى بمصائب تكفر عنه وقد يشفع فيه شفيع مطاع و
هكذا الاقوال التي تكفر قائلها قد يكون الرجل لم يبلغ النصوص الموجبة لمعزة الحق
وقد يكون بلغه لم يثبت عنده او لم يمكن من فعلها وقد يكون قد عرضت له شبهات وعده
اسلما فمضى كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق وخطا فان الله يغفر له خطا كما يغفر
ما كان سؤله كان في المسائل النظرية والعملية هذا الذي عليه اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم وجاهلوا ربيعة الاسلام واما التفريق بين نوع وتسمية مسائل
الاصول ونوع اخرى وتسمية مسائل الفروع فهذا الفرق ليس له اصل لاني الصنفا
والاعين التابعين لهم باحسان وائمة الاسلام واما هو ما خذ من العقول واما ما خذ
من اهل البدع وعندهم تلقاه من فكره من الفقهاء في كتبهم وهو تفريق متناقض فان
يقال لمن فرق بين النوعين ما لا يحد مسائل الاصول التي يكفر لخطيئتها وما الفاعل
صل بينهما وبين مسائل الفروع فان قيل مسائل الاصول هي مسائل الاعتقاد والفروع
وع مسائل العمل قيل له فتنزع الناس في عهد صلى الله عليه وسلم هل ربه لم لا وفي
ان عثمان افضل من علي ام علي افضل وفي كثير من معاني القرآن وتفسير بعض الاحاديث
هي من مسائل الاعتقادية العملية ولا تفرقها بالاتفاق ووجوب الصلاة والزكاة
والصيام والحج وتوحيم الفواحش والحج هي مسائل عليية والمنكر لها يكفر بالاتفاق وان
قيل الاصول هي الاصول القطعية قيل لكثير من مسائل العمل قطعية وكثير من
مسائل النظر ليست قطعية فكون المسئلة قطعية او ظنية هو من الامور لا
ضايفه وقد تكون المسئلة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع لكن سمع
النفس من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتيقن مراده منه وعند غيره لا تكون ظنية
فضلا عن ان تكون قطعية لعدم بلوغ النص اياه او لعدم ثبوت عندك او عدم تمكنه
من العلم بالله وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الذي قال لا اله
اذا انامت فاحرقوا ثم اسحقوني ثم اذروني في اليم فواسه لئن قد راسه على ليعن
بني عذابا ما عذب احد من العالمين فامر الله بالبر بما اخذ منه والبحر برد ما
اخذه منه وقال ما حكمك على ما صنعت قال خشيتك يا رب فغفر الله له فهذا

شك في قدرة الله وفي المعاد بل ظن ان لا يعود انه لا يقدر عليه اذا فعل ذلك وخفاه
له وهذه المسائل مبسوطة في غنى هذا الموضوع لكن المقصود هنا ان مذهب الائمة
مبنية على هذا التفصيل بين النوع والعين ولهذا حتى طائفة منهم الخلفاء
في ذلك ولم ينفوا غور قولهم قطا ثقة تحكي عن احد في تكفير اهل البدع روايتان
مطلقا حتى يجعل الخلاف في تكفير المرجئة والشيعة للفضيلة لعلي وريحان حجت
التكفير والتحليل وليس هذا مذهب احد ولا غيره من ائمة الاسلام بل لا يختلف
قوله انه لا يكفر المرجئة الذين يقولون بالايمان قول بلا عمل ولا يكفرون بفضل عليا
علي عثمان بل ونصوص صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج القدرية وغيرهم
وانما كان يكفر الجهمية المتكبرين لا سماء الله وصفاته لان مناقضة اقوالهم لما جاء
به الرسول صلى الله عليه وسلم ظاهرة بنية ولان حقيقة قولهم تعطيل الخالق وقد
ابتلي بهم حتى عرف حقيقة امرهم وانزادوا على التعطيل وتكفير الحرمية
عن السلف والائمة لكن ما كان يكفر ليعالهم فان الذي يدعو الى القول اعظم من
الذي يقوله والذي يعاقب مخالف اعظم من الذي يكفر فقط والذي يكفر مخالفه
اعظم من الذي يعاقبه ومع هذا فالنصوص والنوازل الامور يقولون بقول
الجهمية ان القرآن مخلوق وان الله لا يرى في الآخرة وغير ذلك ويدعون الناس
الى ذلك ويتخوفهم ويأثمونهم اذ لم يجيبهم ويكفرون من لم يجبه حتى الختم
كانوا اذا اتوا الاسير لا يطلقونه حتى يقر بقول الجهمية ان القرآن مخلوق ولا
يولون متوليا ولا يعطون رزقا من بيت المال الا ان يقول ذلك ومع هذا فالامام
احمد رضي الله عنه رحمه عليهم واستغفروهم لعلمه بان لم يتبين لهم انهم مكلون للرسول
صلى الله عليه وسلم ولا جاء احد من اهل البيت الا بالخطا واوقلدوا من قال ذلك
وكذلك الشافعي لما قال لفصل الفرد حين قال القرآن مخلوق كفرت باسما العظيم
تبين ذلك ان هذا القول كفر ولم يحكم بردة حفص بن محمد ذلك لان لم يتبين له بعد
الحجة التي يكفر بها ولو اعتقد انه مرتد لم يفتي في قتله وقد صرح في كتيبه بقبول
شهادة اهل الاهل والصلاة خلفهم وكذلك قال مالك والشافعي واحمد في القدر

ان محمد

ان محمد علم الله كفر ولفظ بعضهم ناطقوا القدرية بالعلم فان اقروا به خصوا وان محمد
كفروا وسئل احمد رحمه الله عن القدرية هل يكفرون قال ان محمد العلم كفر وحيد في احد العلم
من جنس الجهمية واما قتل الداعية الى البدع فقد يقتل كقتل غيره من الناس كما يقتل
المحارب وان لم يكن في نفس الامر كافرا فليس كل من امر بقتله يكون قتله بمرتبة وعلى
هذا قتل غيلان القدرية وغيره قد يكون على هذا الوجه وهذه المسائل مبسوطة في
غير هذا الموضوع وانما بنينا عليها تنبيهنا **فصل** واما من لا يقيم قراة
الفاخرة فلا يصلي خلفه الا انه هو مثله فلا يصلي خلفه الا لشخ الذي يبدل حرفا بحرف
الاحرف الضا اذا اخرج من طرف الفم كما هو عادة كثير من الناس فهذا فيه وجهان
منهم من قال لا يصلي خلفه ولا يصح صلاته في نفسه لانه ابدل حرفا بحرف فان خرج
الضا والشدق وخرج الخطا طرف الاسنان فاذا ولا الضالين كان معناه ظل
ليفعل كذا والوجه الثاني اصح وهذا اقرب لان الحرفين في السمع شيء واحد وجنس
احدهما من جنس الاخر لتساويه المخارج والفاري انما يقصد الضلال الخالف للهدى
وهو الذي يفهم المستمع فاما المعنى المتأخر من الظل فلا يخطئ بيال احد وهذا
بخلاف الحرفين المختلفين صوتا ومخرجا وسما كما يبال الراء بالفاء فان هذا
لا يحصل به مقصود القراءة **فصل** واما المونة الحائض اذا
انقطع دمها فلا يطأها زوجها حتى تغتسل ان كانت قادرة على الاغتسال والا
تيمم كما هو مذهب جمهور العلماء مالك والشافعي واحمد وهذا معناه ما روي عن
اصحابه حيث روي عن بضعة عشر من الصحابة منهم الخلفاء انهم قالوا في المعتدة
هو حتى يماما تغتسل من الحيضة الثالثة والقرآن يدل على ذلك قال الله تعالى فلا تقرب
حتى يطهرن ثم يقطع الدم فاذا تطهرن **فصل** يغتسلن بالماء وهو كالماء فانه
من حيث امركم الله قال لها هدي حتى يطهرن يعني حتى يقطع الدم فاذا تطهرن
اغتسلن بالماء وهو كالماء قال لها هدي وانما قلنا انها تيمم على قراءة اليهود لان قول
حتى يطهرن نهاية التحريم الحاصل بالحوض وهو تحريم الا بزل بالاغتسال ولا غير
فهذا التحريم بزل بالاقطاع الدم ثم يبقى الدم ثم يبقى الوطئ بعد ذلك جائز لم يمتد

بلغ

بوهن

المعص

الاغتسال لا يبقى محرما على الاطلاق فلهذا قال فاذا تطهر من فاته من حيث امركم
وهذا كقولنا فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره غايه التحريم الحاصل
بالثلاث فاذا نكحت الزوجه الثاني زال ذلك التحريم لكن صارت في عصمة الثاني فخرجت
لاجل حقه لا لاجل الطلاق الثالث فاذا طلقها حاز الاول ان يتزوجها وقد قال بعض
اهل الظاهر الموات بقوله فاذا تطهر من اي غسله فزوجهن وليس بشئ لانه قد قالوا
كنتم جنبا فاطهروا فان تطهر من كتاب الله هو الاغتسال ولما قولنا ان التبرع بالتواضع
ويجب المتطهر من هذا يدخل فيه المتغسل والمتوضي والمستحي لكن النظر المقرون
بالحيض كالنظر للمقرون بالجنابة والمواد به الاغتسال وانما حنفية رحمه الله يقول
اذا اغتسلت او مضى عليها وقت صلاة او قطع الدم لحشة ايام جلت بنا على انه
يجب بطهارتها في هذه الاحوال وقول الجمهور هو الصواب كما تقدم **فصل**
واما عدم الماء اذا لم يجدوا با وعنده رجل فانه يتم به ويصلي ولا اعاده عليه عند
جمهور العلماء كما في حنفية واحمد في الظاهر والشافعية عنه لا النبي صلى الله عليه وسلم
قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا فاما رجل من امتي ادركته القعدة فعنده
مسجد وطهور وكثير من الطرق التي كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يسافرون
فيها قد لا يوجد عنده الا قمل وحمل التراب بدعته لم يفعل احد من السلف فعلم
انه كان عند احد من مسجده وطهوره **فصل** ولما اذا استيقظ عليه
غسل وقد ضاق الوقت فقد تقدم جوابها واما المسافر فاذا وصل الى الماء وقد ضاق
الوقت فانه يصلي بالنيم على قول جمهور العلماء كذلك لو كان هناك يتردد لا
يمكن ان يصنع له جيل حتى يخرج الوقت ويمكن حفر الماء ولا يحفر حتى يخرج الوقت فا
يصلي بالنيم وقد قال بعض الفقهاء من اصحاب الشافعية واحمد انه يغتسل ويصلي بعد
خروج الوقت لا شغاله بتحصيل الشرط وهذا ضعيف لان المسلم اموان يصلي في الوقت
بحسب الامكان فالمسافر اذا علم انه لا يجد الماء حتى يفرق الوقت كان فوضا عليه ان
يصلي بالنيم في الوقت باتفاق الاثمة وليس له ان يؤخر الصلاة حتى يصل الى الماء وقد
ضاق الوقت بحيث لا يمكنه الاغتسال والصلاة حتى يخرج الوقت بل اذا فعل ذلك

كان عاصيا بالاتفاق وحديث فاذا وصل الى الماء وقد ضاق الوقت ففرضه انما
هو الصلاة بالنيم في الوقت وليس هو ما مر من هذا الاستعمال الذي يفرق مع الوقت
بخلاف المستيقظ اخر الوقت والماء حاضرا فان هذا ما مر ان يغتسل ويصلي ووقته
من حين استيقظ لا من حين طلع الفجر بخلاف من كان يقضا به عند طلوع الفجر
او عند زوالها مقبلا او مسافرا فان الوقت في حقه من حين **فصل**
واما اذا ذهب الى الحمام ليغتسل ويصلي خارج الحمام في الوقت فلم يمكنه الا ان يصلي في
الحمام او تقوت الصلاة فالصلاة في الحمام خير من تقوت الصلاة فان الصلاة في الحمام
كالصلاة في الحش والمواضع الخمسة ونحو ذلك ومن كان في موضع نجس ولم يمكنه
ان يخرج منه حتى يفرق الوقت فانه يصلي فيه ولا يفرق الوقت لان مراعاة الوقت
مقدمة على مراعاة جميع الواجبات واما ان كان يعلم انه اذا ذهب الى الحمام لم يمكنه
الخروج حتى يخرج الوقت فقد تقدمت هذه المسئلة ولا يظهر انه يصلي بالنيم فان
الصلاة بالنيم خير من الصلاة في الاماكن التي نهى عنها وعن الصلاة بعد خروج الوقت
فصل واما التي قالها في الصحيح انه طاهر وهو مذاهب الشافعية واحمد
في المشهور عنه وقد قيل انه نجس بخبر فذكره كقول الشافعية واحمد في رواية اخرى
وهل يعني عن يسيرة ليس هو الدم ولا يعني عنه كالقول على قولين هما روايتان عن احمد
وقيل يجب غسله كقول مالك والاول هو القواب فانه من المعلوم ان الصحابة كما
لما احتلموا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان النبي يصيب بدن احدهم وثيابه وهذا مما تقدم
به الباقى فلو كان ذلك نجسا لكان يجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم بازالته
ذلك من ابدانهم وثيابهم كما امرهم بالاستنجاء وكما امر الحائض بان تغسل دم الحيض
من ثوبها بل اصابته المني للناس اعظم بليته من اصابته دم الحائض لثوب الحائض ومن
المعلوم انه لم ينقل احد ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يغسل المني من بدنه ولا ثيابه
فعل يقيننا ان هذا لم يكن واجبا عليهم وهذا قاله من تدينه واما كون عائشة رضي الله
عنها كانت تغسل تارة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفر كة تارة فهو لا يقتضي
تنجسه فان الثوب يغسل من البصاق والمخاط والوسخ وهكذا قال غير واحد من الصحابة

له

واضح

كسعد بن أبي وقاص وابن عباس وغيرهما انما هو بمنزلة الخطا والبصاق **أمطه**
 عندك ولو باخرة وسواء كان الرجل مستنجيا أو مستنجيا فإنه طاهر يعني للذي
 ومن قال من أصحاب الشافعي وادعان مني المستنجي بحسب ملاقة راس التكر فتقول ضحية
 فانه الصحابة كان كثير منهم كانوا لا يعرفون الاستنجاء بل انكروه ومع هذا قالا من النبي
 صلى الله عليه احدا ان يغسل فيه بل ولا ذكره والاستنجاء بالاجار هل مطهر او مخفف
 فيه قولان **مخفف** فانه قيل هو مطهر فلا كلام وان قيل هو مخفف فانه يعني عن
 اثره للحاجة فانه يعني عنه في محله وفيما يشق الاحتراز عنه ولما يشق الا
 حتراز عنه فالحق بالخرج **فصل** واما النجاسة كرماد السرجين النجس
 يستعمل ترابا فقد تقدمت هذه المسئلة وذكرنا فيها قولين في مذهب مالك واحدا
 احدهما ان ذلك طاهر وهو قول أبي حنيفة واهل الظاهر وغيرهم وذكرنا ان هذا
 القول هو الرابع واما الارض اذا اصابته نجاسة فمن أصحاب الشافعي واحد من
 يقول انها تطهر وان لم يقل بالاستحالة ففي هذه المسئلة مع مسئلة الاستحالة
 ثلاثة اقوال والصواب الطهارة في الجميع كما تقدم **فصل** واما الخوف اذا
 كان فيه خرق يسير ففيه تراخ مشهور فالتراخي فيها على ان يجوز للمسح عليه لقول
 حنيفة ومالك والثاني لا يجوز كما هو معروف في مذهب الشافعي واحدا قالوا ان
 ما ظهر من القدم فرضه الغسل وما استوفى فرضه للمسح ولا يمكن الجمع بين البذل والمبدل
 والقول الاول اربع فان الرخصة عامة ولفظ الخوف يتناول ما فيه الخرق وما لا خرق
 فيه لاسيما والصحابة كان فيهم فقر البشرون وكانوا يسافرون ولا كان كذلك فلا بد ان
 يكون في بعض خفافهم خروق والمسافرون قد ينحرق خفافهم ولا يمكن اصلاحه
 في السفر فان لم يجز المسح عليه لم يحصل مقصود الرخصة وايضا فان الجمهور يعقوبون
 عن ظهور يسير العورة وعن يسير النجاسة التي يشق الاحتراز عنها فالخرق اليسير
 المخفف كذلك وقول القائل انما ظهر فرضه الغسل ممنوع فان الماسح على الخرق لا يستوفى
 بالمسح كالمسح على الجبيرة بل يسح اعلاه واسفله دون عقبيه وذلك لقوم
 مقام غسل الرجل فمسح بعض الخرق كاف لما يحاذي المحسوس وما لا يحاذيه فاذا

استحالة صح

كان الخرق في العقب لم يجب غسل ذلك للوضع ولا مسحه ولو كان على ظهر القدم
 لم يجب مسح كل جزؤه من ظهر القدم وباب المسح على الخفين فما جاءك السنة
 فيه بالرخصة حتى جاءك بالمسح على الجوارب والعائم وغير ذلك فلا يجوز ان ينأ
 قض مقصود الشارع من التوسعة بالخرج والتفسيق **فصل** واما
 التيمم للنجاسة بالبدن او الثوب فالتيمن للنجاسة الثوب لم يعلم به قايلا من العلماء
 بل كلهم متفقون على ان النجاسة في الثوب والارض لا يتيمن بها ولكن اذا كانت النجاسة
 ستة في البدن فتمل يتيمن بها فيه قولان هار واثان عن احدهما لا يتيمن بها وهذا
 قول جمهور العلماء كما كان في حنيفة والشافعي لا يتيمن بها جاز في طهارة الحديث
 دون طهارة الخبث والثاني يتيمن بالخطا طهارة شرعية متعلقة بالبدن فانه شبيهت
 طهارة الحديث وقول الجمهور اصح فانه لو شرع التيمم لذلك لشرع المستحاضة ومن سلب
 البول ولم يخرج عن الاستنجاء وقد علم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر المستحاضة بالتيمن
 وان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى وجرحه يتيمن بها ولم يتيمن فلو كانت التيمم كالما
 لكان تيمم النجاسة كفعلها بالما فكان يتيمن ويصلي بل لما كان عاجزا عن ازالة النجاسة
 سقط وجوب ازالته وجازت الصلوات معها دون تيمم ولان ازالة النجاسة طهارة
 حسية وهي من باب التزكيات كما تقدم وقد رجحنا الخاتمة بل كل من يزيل النجاسة
 اتمم مقام التخص بطلاوة الحديث **فصل** واما صلاة المأموم قدام الامام
 ففيه ثلاثة اقوال للعلماء احدها انها تقي مطلقا وان قيل انها تترك وهذا هو المشهور
 من مذهب مالك والقول القويم للشافعي والثاني انها لا تقي مطلقا كما هو من
 ابي حنيفة والشافعي واحده في المشهور من مذهبيهما والثالث انها تقي مع
 العذر دون غيره مثل ما اذا كان زوجه فلم يمكنه ان يصلي الجمعة والجماعة الاقدام
 الامام فتكون صلاة قدام الامام خيرا له من تركها وهذا قول طائفة من العلماء
 وهو قول في مذهب احمد وغيره وهو اعد الاقوال وارجحها وذلك لان ترك التيمم
 على الامام غايته ان يكون واجبا من واجبات الصلاة في الجماعة والواجبات
 كلها تسقط بالعذر وان كانت واجبة في اصل الصلاة فالواجب في الجماعة او في

المسقوط ولما سقط عن الصلي ما يخرج عنه من القيام والقراءة واللباس والطهارة
وعز ذلك واما الجماعة فانه يجلس في الاوتار ملتجة امامه ولو فعل ذلك فتفرقا
عند بطلت صلاته واذا ادركه ساجدا او قاعدا لم يسجد معه وقعد معه لاجل المتأ
بعة مع انه لا يجتهد بذلك ويسجد لسهو الامام وان كان هو لم يسجد ايضا في
صلاة الخوف يستقبل القبلة ويعمل العمل الكثير ويفارق الامام قبل السلام ويقتصر
الركعة الاولى قبل سلام الامام وعز ذلك مما يفعله لاجل الجماعة ولو فعله لغيره عذر
بطلت صلاته وبلغ من ذلك ان مذهب اكثر المصنفين واكثر اهل الحديث ان الامام
الرايب اذا صلى جالسا صلى المأمومون جلوسا لاجل متابعتهم فيكون القيام الوا
جب لاجل المتابعة كما استفاضت السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال واذا صلى
جالسا فصلوا جلوسا اجمعون والناس في هذه المسئلة على ثلاثة اقوال قيل لا
يؤم القاعد القائم وان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كقول مالك ومحمد بن
الحسن وقيل بل يؤمهم ويقيمون وان الامر بالقعود منسوخ لقول ابي حنيفة و
الساجي وقيل بل ذلك محكم وقد فعل غير واحد من الصحابة بعد موت النبي صلى الله
عليه وسلم كما سجد ابن حنبل وغيره وهذا مذهب حماد بن زيد واحمد بن حنبل وغيرهما
وعلى هذا فلو صلوا قياما ففي صحة صلاتهم قولان والمقصود هنا ان الجماعة تفعل
بحسب الامكان فاذا كان المأموم لا يمكنه الاتمام بامامه الاقله كان غاية ما في
هذا انه يترك الموقوف لاجل الجماعة وهذا الخف من غيره ومثل هذا انه منهي عن الصلاة
خلف الصف وحده فلم يجز من يصلي وحده خلف الصف ولم يدع الجماعة
ولم يجز لحد يصلي معه كما ان المرأة اذا لم تجد امرأة تصلي معها فاما نصف وحدها
خلف الصف بانفاق الائمة وهو انما امر بالمصافاة مع الامكان لا مع العجز عن القفا
فصل ولما صلاة المأموم خلف الامام فان كانت الصفوف متصلة
جاز بانفاق الائمة وان كان بينهما طريق او نحو تجري فيه السفن فغيره قولنا المعروف
ها روايتان عن احمد احدهما المتبع لقول ابي حنيفة والثاني الجواز لقول الشافعي واذا
كان بينهما حائل يمنع الروية والاستطراف فيها عدة اقوال في مذهب احمد وغيره قبل

يجوز وقيل لا يجوز وقيل يجوز في المسجد دون غيره وقيل يجوز مع الحاجة ولا يجوز
بدون الحاجة ولا ريب ان فيك جائز مع الحاجة مطلقا مثل ان تكون ابواب المسجد
مغلقة او تكون المقصود الذي فيها الامام مغلقا وخوذلك فمناك لو كانت الروية
واجبة لسقط الحاجة كما تقدم فانه قد تقدم ان واجبات الصلاة والجماعة
تسقط بالعذر وان الصلاة في الجماعة خي من صلاة الانسان وحده بل حال
فصل واما اذا كان بالقرينة اقل من اربعين رجلا فانهم يصلون
ظهورا عند اكثر العلماء كالشافعي واحمد في المشهور عنه وكذلك ابو حنيفة لكن الناف
نفي واحدا اكثر العلماء يقولون اذا كانوا اربعين صلوا جمعة **فصل** ولما
الجماعة فقد قيل انها سنة وقيل واجبة على الكفاية عقيل الحفا على الاعيان و
هذا هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة فان الله امر بجماعة في حال الخوف في حال الا
اولى واوكد وايضا فقد قال وارفعوا مع الراعي وهذا امر بجماعة وايضا فقد ثبت
في الصحيح ان ابن ام مكتوم سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يرخص له ان يصلي في بيته
فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب وفي رواية ما احمدك رخصة طاب امر
مكتوم كان رجلا صالحا فيه نزول قوله عز وجل عبس وتولى ان جاءه الاغني وكما
من المهاجرين ولم يكن في المهاجرين من يتخلف عنهم الامنافق فعل ان لا رخصة لمؤمن
في تركها وايضا فقد ثبت عنهم في الصحاح انه قال لقد همت ان امرت بالصلاة فتقام
ثم امر رجلا يصلي بالناس ثم انطلق ومع رجلا معهم حرم من خطب الى قوم لا
يشهدون الصلاة فاحرق بيوتهم بالنار وفي رواية لولا ما في البيوت من النساء والذ
رية فيما انما يمنع من تحريك المتخلفين عن الجماعة من ان يهتكم من النساء والاطفا
ل فان تعذيب اولئك لا يجوز لانه لا جماعة عليهم ومن قال ان هذا كان في الجمعة
او كان لاجل لفاقهم فقوله ضعيف فان لنا فقهاء لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم
على النفاق بل لا يعاقبهم الا بدين ظاهرا فلو ان المتخلف عن صلاة العشاء و
العجوة قد تقدم حديث ابن ام مكتوم وان لم يرخص له عن المتخلف عن الجماعة وايضا
فان الجماعة يتوكلها اكثر من واجبات الصلاة في صلاة الخوف وغيرها فلو لا

لم يأمروا بتترك الواجبات لها ليس بواجب **فصل** وإذا ترك الجماعة من غير عذر ففدية قولان في مذهب أحمد وغيره أحدهما تصح صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم لم تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاة وحده سبعا وعشرين سنة والثاني لا تصح لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سمع المذاق لم يجب غير عذر فلا صلاة له ولقوله لا صلاة لجماعة المسجد وقد قواه عبد الحق الأشبيلي وأيضا فإذا كانت واجبة فمن تركها وجب في الصلاة لم تصح صلاة وحدها التفضيل محمول على حال العذر كما في قوله صلاة القاعد على النصف من صلات القائم وصلات النائم على النصف من صلات القاعد وهذا عام في الفرض والنفل والإنسان ليس له أن يصلي الفرض قاعدا ونائما إلا في حال العذر وليس له أن يتطوع قائما عند جماعة من السلف والخلف إلا وجهان في مذهب الشافعي واحد ومعلوم أن التطوع بالصلاة مضطجعا بدعة لم يفعلها أحد من السلف وقوله صلى الله عليه وسلم إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح ومقيم يدل على أنه يعمل له لأجل نيته وإن كان لم يعمل عادة في المرض والسفر فهذا يقتضي أن من ترك الجماعة لمرض أو سفر وكان معتادا بها كتب له أجر الجماعة وإن لم يكن يعتادها لم يكتب له وإن كان في الحالين أعماله بنفس الفعل صلاة منفردة وكذلك المريض إذا صلى قاعدا أو مضطجعا وعلى هذا القول فإذا صلى الرجل وحده وأمكنه أن يصلي بعد ذلك في جماعة فعل ذلك فإنه لم يمكن الجماعة استغفر الله من كثرة فائته الجمعة وصلى ظهره وإذا قصد الرجل الجماعة فوجدهم قد صلوا كان له أجر من في جماعة كما وردت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك الجماعة وإن أدرك أقل من ركعة فله نيته أجر الجماعة لكنه هل يكون مدركا للجماعة أو يكون بمنزلة من صلى وحده فيه قولان في مذهب الشافعي وأحمد هما أنه يكون من صلى في جماعة كقول أبي حنيفة والثاني يكون ممن صلى منفردا لقوله ما كان وهذا أصح لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الصلوات فقد أدرك الصلاة وهذا قاله الشافعي وأحمد مع مالك وجمهور العلماء أنه لا يكون

نسخ
نائما

نالع

للعلامة

مدركا

مدركا للجماعة إلا إذا أدرك ركعة واحدة وكانت أبو حنيفة ومن وافقه يقولون أنه يكون مدركا لها إذا أدركهم في التمسيد ومن فوائد التراجع في ذلك أن المسافر إذا صلى خلف للقيم أتم الصلاة إذا أدرك ركعة واحدة فان أدرك أقل من ركعة فعلى القولين المتقدمين والصحيح أنه لا يكون مدركا للجمعة ولا للجماعة إلا إذا أدرك ركعة واحدة وذلك لا يعتد به ولو غاب فعليه متابعة الإمام وهو بعد سلام الإمام كالمنفرد باتفاق الأئمة **فصل** وأما تقصير حلقته أو بستانه الذي فيه النخيل والأعصاب وغير ذلك من الأشجار فمن يقوم عليها ويذرع أرضها بعوض معلوم فمن العلماء من يرى عن ذلك واعتقد أنه داخل في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ثم من هؤلاء من جوز ذلك إذا كان البعاض هو المقصود والشجر تابع كما يذكر عن مالك ومن هؤلاء من يجوز الأجير على ذلك بأن يوجر الأرض ويساقى على الشجر بحر من الفجر ولكن إذا شرط فيه أحد العقدتين في الآخر لم يصح وإن لم يشرط كان له البستان أن يلزمه بالأجرة عن الأرض بدون المساقاة وأكثر مقصود الضامن هو الثمرة أو هو جزؤه كثير من مقصوده وقد يكون المكان وقفًا وما لا يتم فلا يجوز الحيازة في مساقاة وهذا الحيلة وإن كان القاضي أبو يعلى ذكرها في كتاب إبطال الخيل موافقة لغيره والمنصوص أحد أنها باطلة وقد بينا بطلان الخيل التي يكون باطلة في ظاهرها مخالفا لباطنها ظاهرا وقد يكون المقصود بها فعل ما حرمه الله تعالى ورسوله كالخيل على الربا وعلى إسقاط الشفعة وغير ذلك بالادلة الكثيرة في غير هذا الموضع ومن العلماء من جوز الضمان للأرض والشجر مطلقا وإن كان الشجر مقصودا كما ذكر ذلك ابن عقيل وهذا القول أصح وله ما خدان أحدهما أنه إذا اجتمع الشجر والأرض فتجزأ الأجرة لها جميعا لتعدد النقص بينهما في العادة ولما خدان الثاني أن هذه الصورة لم تدخل في نهي النبي صلى الله عليه وسلم فإن ربه الأرض لم يبع ثمرة بل أجراها للثمن والفرق بينهما من وجوه أحدها أنه لو استأجره لا ربح جاز وإذا اشترى الترع قبل اشتد الحب بسيرط البقال يجوز فذلك يعرف في الشجر الثاني أن البائع عليه السعة وغيره مما فيه إصلاح الثمرة حتى يكمل صلاحها وليس على المشتري شيء من ذلك وأما الضامن والمستأجر فانه هو الذي يقوم بالسقي

أجر صلاة الجماعة

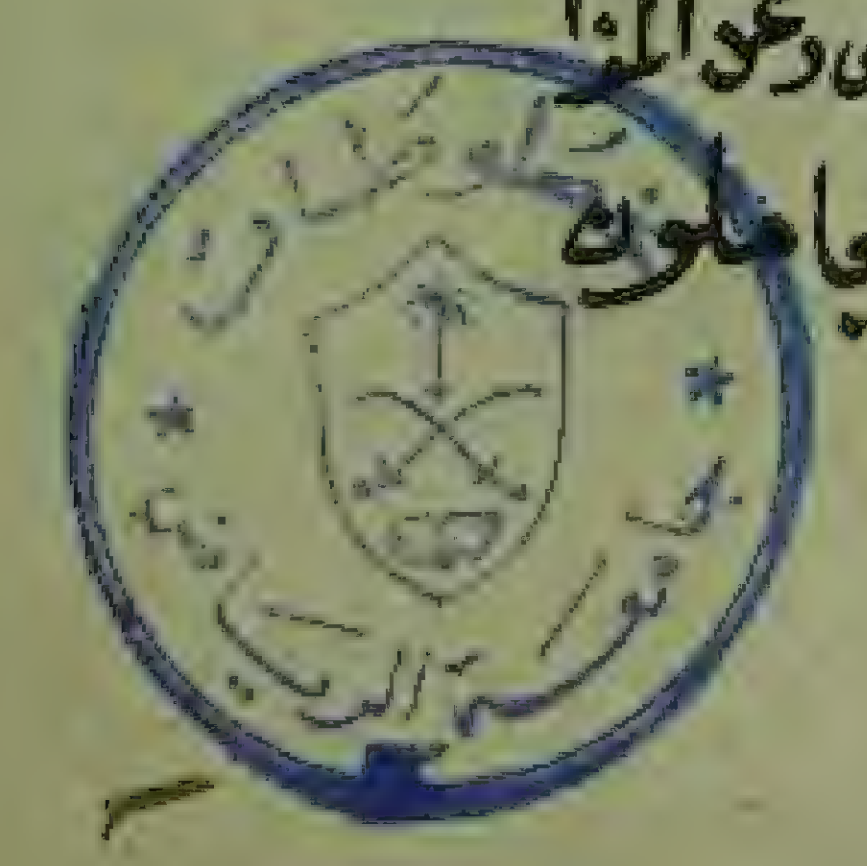
والعمل حتى يحصد الثمرة فاشترى الثمرة ويشترى العنب فان للبائع تمام العمل عليه حتى
يصلح بخلاف من دفع اليه الحديقة وكان هو القائم عليها الثالث ان لو دفع البستان
الى من يعمل عليه بنصف ثمرة وزرع كان هذا مساقاة والمزارعة فاستحق نصف الثمرة
والزرع بعلمه وليس هذا اشتراك الحب والتمر الرابع ان لو عارضه من زرعها واعطى
شجرة لزم من يستقلها ثم يدفع اليه كان هذا من جنس العارية لا جنس هبة الاعيان الخ
مس ان ثمره الشجر من فعل الوقف كمن عقر الارض ولبن الظئر واستجار الظائر جازر
بالكتاب والسنة والاجماع واللين لما كان يحدث شيئا بعد شيء صح عقد الاجارة عليه
كما يقع على المنافع وان كانت اعيانا وطفايح كزمالك اجارة الماشية للبيها فاجارة
البستان لمن يستغله بعلمه هو من هذا الباب ليس هو من باب الشراء واذا قيل ان في
ذلك عرقا قيل هو كالعريضة الاجارة فانه اذا استجاروا لزموا زرعها فانما مقصوده
الزرع وقد يحصل وقد لا يحصل وقد يت عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه من ح
لقتر اسديا بن خضير بعد موت ثلاث سنين واخذ الضمان فصرفه في دينه ولم ينكر ذلك
وكرم عليه احد من الصحابة وايضا فان ارض العنوة لما فتحها المسلمون دفعها عمر اليهم و
فيها التحمل والاعذاب لمن يعمل عليها بالخراب وهذا اجارة عند اكثر العلماء **فصل**
في ما اذا اخذ المسلم من العشرة زكاة الماشية والتجارة وغير ذلك فيسقط عن صاحبه اذا
كان الامام عاد لا يصر فيه في مصارفه باتفاق العلماء فان كان ظاهرا لا يصر فيه في مصارفه
الشرعية فيبغى لصاحبه ان لا يدفع الزكاة اليه بل يصرفها هو الى مستحقها فان اكرهه فيها
الى الظالم بحيث لو لم يدفعها يحصل له ضرر فانها تجزئ في هذه الصورة عند اكثر العلماء
وهم في هذه الحال ظلموا مستحقها كولي اليتيم وناظر الوقف اذا قبضوا ماله وصرفوه
في غير مصارفه **فصل** ولما الزكاة في المساقاة والمزارعة فهو بمنى
على اصل وهو ان المزارعة والمساقاة هاهي جائزة ام لا على قولين مشهورين احدهما
قول من قال لا يجوز واعتقدوا انها نوع من الاجارة بعوض مجهول ثم من هؤلاء من ابطالها
مطلقا كابي حنيفة ومنهم من استثنى ما تدعو اليه الحاجة فجوز المساقاة للمحتاج
لان الشجر لا يملك اجارته بخلاف الارض وجوز المزارعة على الارض التي فيها شجر

كن اجرة عقار الارض

بقا

تبعا للمساقاة اما مطلقا كقول الشافعي واما اذا كان البياض قدر الثلث فادون كقول
مالك ثم منهم من جوز المساقاة مطلقا كقول احمد والشافعي في القديم وفي الجديد فافترقوا
على التحمل والعنب والبقول الخالي قول من جوز المساقاة والمزارعة ويقولون ان هذا
مشاركة وهو جنس غير جنس الاجارة التي يشترط فيها معرفة قدر النفع والاجرة
فان العمل في هذه العقود ليس بمقصود بل المقصود هو الثمار الذي يشترط فيه
ولكن هذا شاركة بنفع ماله وهذا بنفع بغيره هكذا المضاربة وعلى هذا فاذا
فوق هذه العقود وجب توسط مثله من الرجح اما ثلث الرجح او اقل فانه لم يجز
المثل للعمل وهذا القول هو الصواب المقطوع به وعليه اجماع الصحابة والفقهاء
المساقاة والمزارعة قول جمهور المسلمين من الفقهاء والتابعين وغيرهم وفيها الحجة
كما حد ابن حنبل واسحق ابن راهوية وهما ابن اسحق ابن جعفر وهو مذهب الليث
سعد ابن ابي ليلى وابي يوسف وحماد وابي بكر ابن المنذر والخطابي وغيرهم بل والقبول
ان المزارعة احل من الاجارة بمن سمي لانها اقرب الى العدل والتعدي للخطا الذي يفي
عنه النبي صلى الله عليه وسلم من العقود مثل ما يدخل في جنس الربا المحرم في القرآن العظيم
ففيه ما يدخل في جنس الميسر الذي هو القمار وبيع الغرر هو من نوع القمار والميسر
فالاجرة والثلث اذا كانت غير مثل ما لم يوصف ولم يرد لم يعلم جنسه كان ذلك محظورا
وغرورا وقمارا ومعلوم ان المتشاكرا لما قصد الاتقاع بالارض يحصل الزرع
له فاذا اعطى الاجارة المسماة كان الموقوف قد حصل له مقصود ببقائه واما المشا
جر فاما يري هل يحصل الزرع ام لا بخلاف في المزارعة فانها مشتركة في الغنم والحرث
كان في المضاربة فان حصل شيء اشتركا فيه وان لم يحصل اشتركا في الحرمان وكان
ذهاب نفع هذا في مقابلة ذهاب نفع بغيره وهذا لم يجوز ان يشترط لاحدهما
شيء فقد مر انما لا في المضاربة ولا المساقاة ولا المزارعة لان ذلك مخالف للعدل
اذا قد يحصل لاحدهما شيء والاخر لا يحصل له شيء وهذا هو الذي نفا عنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الاحاديث التي روي فيها انه نهي عن الخبا برة او عن كرى الارض وعن المزا
عة كحديث رافع بن خديج وغيره فان ذلك قد جاء مفردا فانهم كانوا يباعون

الغرض



عليها بزرع بقعة معينة في الارض المالك ولهذا قال لا يثبت اجماع سوادها الذي نهى عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذلك امر اذا نظرو فيه ذوا العلم بالحلال والحرام على ان لا
يجوز فاما المزارعة فجائزة بل لا ريب سوله كان البذر من المالك او العامل او منهما
وسواء كان بلفظ الاجارة او المزارعة او غير ذلك هذا صحيح الا قال في هذه المسئلة
وكذلك ما كان من هذا الجنس مثل ان يدفع دابة او سفينة الى من يكتسب عليها والد
يحب بينهما او من يدفع ماشية او غنله الى من يقوم عليها والصوف واللبن والولد والحمل
بينهما اذا عرف هذان القولان في المزارعة فيقال من العلماء ان المزارعة باطله
قال الزرع كله لمرب الارض ان كان البذر منه وللعامل ان كان البذر منه ومن كان
له الزرع كان عليه العشر اما من قال ان رب الارض يستحق جزئاً ومسا عا من الزرع
فان عليه عشرة بالتفاق لا ائمة ولم يقل احد من المسلمين ان رب الارض يقاسم العامل ويكون
العشر كله على العامل فمن قال فقد خالف اجماع المسلمين **فصل** واما بيع المتروك
في الارض الذي يظهر بقرينة المكتة والخزير واللقاس والفجل والثوم والبصل ونحو ذلك
ففيه قولان للحل احدهما انه لا يجوز كما هو المشهور عن اصحاب الشافعي واحدهما انها
قالوا لان هذه اعيان غائبة لم تزل ولم توصف ولا يجوز بيعها كغيرها من الاعيان المتفاوتة
بثمن وذلك داخل في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر والثاني ان ذلك جائز كما
يقوله من اصحاب مالك وغيرهم وهو قول في مذهب احمد وغيره وهذا هو القواب
لوجوه منها ان هذا ليس من الغرر بل اهل الحجة يستدلون على بطلانه ومن سأل اهل الحجة
اخباره بذلك والرجح في ذلك اليهم الثاني ان العلم في البيع يشترط في كل شيء بخسنة
ظهر بعضه وخفي بعضه وكان في اظهار باطنه مشقة وحرية التفتي بظاهره كالعقار فانه
لا يشترط فيه اساس ودواخل الحيطان وكذلك الحيوان وكذلك امثال ذلك الثالث
ان ما جئ به الى بيعه فانه يوسع فيه لا يوسع في غيره فيبيح الشارع مع قيام السبب
المحاطر كما ارضى في العرايا بخسها واقام الحزم مقام الكيل عند الحاجة ولم يجعل
ذلك في المزابنة التي نهى عنها فان المزابنة تباع المال بخسنة اذا كان روي بالانفا
وان كان غير روي فعلى قولين وكذلك ارضى النبي صلى الله عليه وسلم في ابيات التمر قبل

بعد

بدو صلاح

بدو صلاح بشرط التيقن مع ان تمام الثمرة لم يتخلق بعد علمه فمجهول ما لم يوجد ولم يعلم
ما بعد ذلك والناس محتاجون الى بيع هذه الثبات في الارض وما يشبه ذلك لبيع
المقايي كقايي البطيخ والخيار والقش وغير ذلك فمن اصحاب الشافعي واحدهما
من يقول لا يجوز بيعها الا لقطعة وكثير من العلماء من اصحاب مالك واحدهما انه قال
بيها مطلقا على الوجه المعتاد وهذا هو الصواب فان بيعها لا يمكن في العادة الا على هذا
الوجه وبيعها لقطعة لقطعة اما متعذر واما متعسر فانه لا يتم لقطعة عن لقطعة اذا كثر
من ذلك يمكن التقاطه ويمكن ما يرب فيبيع المتقناة بعد ظهور صلاحها لبيع عمر البستان
بعد صلاحها وان كان بعض المبيع لم يتخلق بعد علمه بل هو اذا بدا صلاح بعض
الثمرة كان صلاحها لباقيها بالتفاق العلماء ويكون صلاحها لباقيها في البستان من
ذلك النوع في اظهر قولي العلماء وقول جمهورهم بل يكون صلاحها لباقيها في البستان
التي جرت العادة بان يباع جملة في احد قولي العلماء وهذه المسائل وغيرها كما ذكرناه
في هذا الجواب مبسوط في غير هذا الموضع **فصل** واما اذا سلم في صنعة فاعا
ض عنها بشيء ونحو ذلك فله فيها قولان احدهما ان لا يجوز الاعتياض عن دين السلم
بغيره كما هو مذهب ابي حنيفة والشافعي واحدهما ان لا يثبت في حوز الاعتياض
عنه في الجملة اذا كان بسعر الوقت او اقل وهذا هو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
حيث جوز اذا سلم في شيء ان ياتخذ عوضا قيمته ولا مرتين وهو الرواية الاخرى عن احمد
حيث جوز احتال المشيعر عن الخطم اذا لم يكن اعلا من قيمة الخطم وقال يقول ابن عباس في ذلك
ومذهب مالك يجوز الاعتياض عن الطعام والعرض بغيره والاولون احتجوا بما في السنن
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من سلم في شيء فلا يصرفه الى غيره قالوا وهذا يقتضي انه لا
يسع دين السلم الا من صاحبه ولا من غيره والقول الثاني صحيح وهو قول ابن عباس ولا يفرق
له في الصحابة بخالف وذلك لان دين السلم دين ثابت في اذ الاعتياض عنه كبديل القرض
وكا لثمن في المبيع ولانه احد العوضين في البيع فجاز الاعتياض عنه كما عوض الاخر وامسا
الحديث ففي اسناده نظر وان صح فالمراد بان لا يجعل دين السلم سلفا في شيء اخر ولهذا
قال فلا يصرفه الى غيره اي لا يصرفه الى سلف اخر وهذا لا يجوز لانه يتضمن الزرع فيما لا

يضمن وكذلك اذا اعتاض عن ثمن البيع والقرض فانما يضمن عنه بسعره كما في السنن عن ابن
عمر انهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نبيع الابل بالبيع بالذهب ونقبض الورق و
نبيع بالورق ونقبض الذهب فقال من جنس لابس اذا كان بسعره فله اذا اقر قتما
وليس بينكم شيء يجوز الاعتراض بالسعر لئلا ينزع فيما لا يقن فان قيل فدين السالم يسع
وقد نبي عن يسع ما لم يقبض قبل الذي انما كان في الاعيان لا في الديون **فصل**
ولما اذا اكرى ارضاً للزراع فاصابتها افة فله ان يمسكها ويضع الجوارح في الثمر فاذا اشترى
ثم اقبل ببوصلاحه فاصابتها افة فله ان يمسكها قبل ان يمسكها فله ان يمسكها قبل ان يمسكها
عند فقهاء المدينة كما ذكره وغيره وذهب الحديث كما ذكره وغيره وهو قول معالي الشافعي فان
الشافعي علق القول بصحة الحديث وقبضت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بعت
من اخيك نخلة فاصابتها جارية فلا يحل لك ان تأخذ من مال اخيك شيئا بما حذ لك من ماله
اخيه بغير حق والاعتبار بقبل هذا القول فان البيع اذا قل قبل تمكن المشتري من قبض
فان شئ ما لو تلفت منافع العين الموضوعة قبل التمكن من استيفائها واذا قبل هذه الثمرة
تلفت بعد القبض قبل قبض الثمرة التي يمكن لم يكمل صلاحها من جنس قبض النافع فان
المقصود انما هو جزاؤها بحكم الصلاح ولهذا اشترط المشتري في قبضها بعد العلم
كانت من ثمنه وقتئذ نزع الفقهاء هل يجوز ان يبيعها قبل الجداد على قولين هار وابتان
عن احدهما لا يجوز لان بيع البيع قبل قبضه اذا كانت مقبوضة لكانت من ثمنه
والثاني يجوز بيعها وهو الصحيح لانه قبض البيع للمبيع المتصرف ان لم يقبضها القبض
الناقل للثمن كقبض العين الموضوعة فانه اذا قبضها جاز له التصرف في المنفعة وان كانت
اذا تلفت تكون من ثمنه للوجوه كذا تنزع الفقهاء هل له ان يوجها باكثر مما استاجرها
به على ثلاثة اقسام في ثلاث روايات عن احمد قيل يجوز كقول الشافعي وقيل لا يجوز لقول
ابي حنيفة وصاحبيه لانه نزع فيما لا يقن لان المنفعة لم يقبضها وقيل ان له فيها
عمارة جازة والا فلا ولا يصح لانها مضمونة عليه بالقبض بمعنى انه اذا لم يستوفها
تلفت من ثمنه لان ثمن الموضع كالتلف الثمرة بعد صلاحها والتك من جزاؤها
ولكن اذا تلفت العين الموضوعة كانت المنفعة تالفة من ثمنه للوجوه لان المستاجر لم يتمكن

والحديث

من استيفائها

من استيفائها فيخرج من ما قبل التمكن ويعده **فصل** واما اذا استاجر المزارع فاما
صاحبها آفة فان تلف الزرع بعد تمكن المستاجر من احدثه مثل ان يكون في السد فيسرق
اللس او يوقر حصاده من وقتته حتى يتلف فيها فله ان يمسكها على المستاجر الاجرة واذا
كانت الآفة مانعة من الزرع فله ان لا اجرة عليه بل انزع واما اذا ابتاع الزرع ولكن الا
قمة من ثمنه من تمام صلاحه مثل فارا ونزع او برد او غير ذلك ففسد بحبس لو كان هناك
زرع غيره لا تلفت فله ان يمسكها لان اظهرها انه يكون من ثمنه للوجوه لان هذه الآفة تلفت
المنفعة المقصودة بالعقد فان المقصود بالعقد المنفعة التي ينتج بها الزرع حتى يتمكن
من حصاده فاذا حصل للارض ما يمنع هذه المنفعة مطلقا بطل المقصود بالعقد قبل التمكن
من استيفائها ومثل هذا لو صارت الارض بسخر قبل ان يزرع او كانت الى جانب بحر او خور
فاكل الماء تلك الارض قبل ان يزرع ونحو ذلك في هذه الصور كلها يتلف من ثمنه للوجوه
وليس على المستاجر اجرة ما تعطل الانتفاع به كما لو ماتت الدابة المستأجرة او انقطع الماء
ولم يكن الانتفاع بها في ثمنه من المنفعة المقصودة بالعقد وامثال هذه الصور وليس هذا
مثل ان يسرق ماله او يحرق من الدار فان المنفعة المقصودة بالعقد لم يتغير في ثمنه
ان ينفع بها هو وغيره بان يحفظها من اللص ومن الحرق فينظر ذلك ان يتلف المال الذي
التمت الدابة له فله ان لا اجرة عليه بخلاف ما اذا كانت الآفات مانعة من الانتفاع مطلقا
له وتغير فان هذا يعتبر بموت الدابة واحترق الدار الموضوعة ونظير سرقته فباعه من الدار
ان يسرق سارق زرع واما اذا جاء جنس عام فافسد الزرع فله ان يمسكها فان
هذا لا يمكن تصحيحه ولا الاحتراز منه ونظيره ان يبي جينس علم فيخرج من الناس من مسا
كنهم ويسكنونها **فصل** ولما اخبر بالاب ابتاع البكر على الكاه ففعله
قولان مشهوران هار وابتان عن احمد هل لها ان تجير البكر البالغ كما هو مذهب مالك
والشافعي وهو اختيار الخريفي والقاضي واصحابه والثاني لا يجيها كذا ذهب الى حنيفة
وعنه وهو اختيار ابو بكر وهذا القول هو الصواب والناس متنازعون في مناط الالة
جبار هل هو البكر او الصغار ومجموعهما او كل منهما او على اربعة اقوال وفي اربعة
اقوال في مذهب احمد وغيره والصحيح ان مناط الاعياد هو الصغار البكر وان البكر البالغ

مالك

لا يجبرها احد على النكاح فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الشب حتى تستأذن فقل للبكر تستأذي فقال اذنها صامتة وفي لفظ في الصحيح البكر تستأذي بها ابوها فخذلني النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح حتى تستأذن وهذا يتناول الاب وغيره وقد صرح في الرواية الاخرى الصحيح وان الاب نفسه استأذنها وانها فاه الاب ليس له ان يتصرف في مالها فكيف يجوز ان يتصرف في بضعها مع كراهتها ورشدتها وايضا فان الصغير سبب للحي بالنكاح والاجماع فتعليل الاجبار لتعليل بطلان ثابته بالنكاح والاجماع واما جعل البكارة موجبة للحج في موضع من المواضع لمجمع عليها فهذا مخالف لاصل الاسلام فان الشارع لم يجعل البكارة سببا للحج فتعليل الحج بالبكر تعليل بوصف لا تاثير له في الشرع وايضا فان الذي قالوا بالاجبار واضطربوا فيما اذا عينت كفوا وعين الاب كفوا اخر هل يوجب بتعيينها او بتعيين الاب على وجهين في مذهب الشافعي واحد نعم جعل التعبد بتعيينها نقض اصله ونعم جعل التعبد بتعيين الاب كما في قوله من الفساد والشذوذ والضرر ما لا يخفى فان قيل فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن واذنها صامتة وفي رواية الثيب احق بنفسها من وليها فلما جعل الثيب احق بنفسها من وليها دل على ان البكر ليست احق بل الولي احق وليس ذلك الا للاب والاب والجد وهذه عمدة الحجج با وتركوا العمل بنص الحديث وظاهره وتمسكوا بدليل خطابه ولم يعملوا بما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك قوله الايم احق بنفسها من وليها يعي كل ولي وهم مخصوصون بالاب والجد الثاني قوله والبكر تستأذن وهم لا يوجبون استئذنها بل قالوا هو مستحب حتى طرد بعضهم قياسه وقالوا لما كان مستحبا اكتفى فيه بالسكوت وادعى انه حيث يجب استئذان البكر فلا بد من النطق وهذا قاله بعض اصحاب الشافعي واحده هو مخالف لاجماع المسلمين قدام والنصوص الرسول صلى الله عليه وسلم فانه قد ثبت بالسنة المستفيضة واتفاق الائمة قبل هو لا ان هو اذ تزوج البكر اخوها او عمها فانه يستأذنها واذنها صامتة واما المفهوم فانه النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين البكر والثيب كما قال في الحديث الاخر لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الشب حتى تستأذن فذكر في هذه لفظا لاذن وفي هذه لفظ الامر وجعل

بان
شك

هذه

هذه القمات كما ان في اذن تلك النطق فندان هما الفرقان اللذان فرق بينهما النبي صلى الله عليه وسلم بين البكر والشب ثم لم يفرق بينهما في الاجبار وعدمه الا جبار وذلك ان البكر لما كانت تستأذي ان تنكح في امر نكاحها لم تخطب الى نفسها بل تخطب الى وليها ووليها يستأذنها فنادى له لا تاذر ابدا بل تاذن له اذا استأذنها واذنها صامتة واما الشب فهي قد نزل عنها جوارحه البكر فتكلم بالنكاح فتخطب الى نفسها وتاخر الولي ان يزوجه في امره له وعليه ان يطيعها في ذلك وبها من الكفو اذا اموته فبذلك فالولي ما مودع من حيث الثيب ومستأذن للبكر فهذا هو الذي دل عليه كلام النبي صلى الله عليه وسلم واما تزويجها مع كراهتها للنكاح فهذا مخالف لاصول والمقول والله لم يسوغ لوليها ان يكرهها على بيع او جارية الا باذنها ولا على طعام ولا شراب او ليس لا تزويج فكيف يكرهها على مباحضة ومعاشره من تلوها معاشرته والله قد جعل بين بين الزوجين مودة ورحمة فاذا كان الحاصل الامع بغضها له وتفرقها عنه فاي مودة ورحمة في ذلك ثم ان اذا وقع الشقاق بين الزوجين فقد امر الله ببعث حكما من اهله وحكما من اهلها والحكمان حكمان كما سماهما الله تعالى عندهما اهل المدينة وهو احد القولين للشفا في واحد وعند أبي حنيفة والقول الاخرهما وكيلان والاول اصح لان التوكل ليس بحكم ولا يحتاج الى امر الائمة ولا يشترط ان يكون من الاهل ولا يختص الشقاق فلا بد من ولي تولى امرهما لتعذر اختصاص احدهما بالحكم على الغير فامر الله ان يجعل امرهما الى اثنين من اهلها فيقولان ما هو الاصل في جمع بينهما او تفرق بعوض او بغيره فهذا يحكم الحاكم الواحد مع اخر بدون اذن الرجل ويحكم الحاكم الاخر مع الاول يذلل العوض من مالها بدون اذنها لكونها صارا وليين لهما وطرد هذا القول ان الاب يطلق على ابنه الصغير والحجوة اذا ارى المصلحة كما هو احدي الروايتين عن احمد وكذا في الخلع ايضا اذا ارى المصلحة لها وابلغ من ذلك ان اذا طلقها قبل الدخول فللاب ان يعفو عن بعض نصف الصداق اذا قل هو النبي يده عقد النكاح كما هو قول مالك واحدي الروايتين عنه والقرآن يدل على صحة هذا القول وليس الصداق كسائر ما لها فانه وجب في الاصل تحله وبضعها عاد اليها من غير نقص وكان الحاق بالمفسوخ فوجب ان لا ينصف الصداق لكن الشارع جبرها بنصف الصداق لما حصل من الانكسار به ولهذا جعله ذلك عوضا عن

عليه
مباحضة

في فعلان

المتعة عند ابن عمر والشافعي وأحمد في أحد الروايات فأوجبوا المتعة لكل مطلقه الا لمن طلقه
 بعد الغرض وقبل الدخول بحسب ما افترض لها واحده الرواية الاخرى مع ابي حنيفة وعمر
 لا يوجبونه المتعة الا لمن طلق قبل الغرض والدخول يوجبون للمتعة عوضا عن نصف
 الصداق ويقولون كل مطلقه فانها تاذن بصدقتها الا هذه واكثرهم يقولون
 الصداق استغرق قبل الطلاق فالعقد والدخول والمتعة يسببها الطلاق فيجب لكل مطلقه
 لكن للمطلقه بعد الغرض وقبل التمسيس متعة بنصف الصداق فلا تشك في زيادة وهذا
 القوي اقوى من ذلك القول فانه الله جعل الطلاق سببا للمتعة فلا يجعل عوضا عما سببه العقد
 والدخول لكن يقال على هذا فالقول الثالث صحيح وهو الرواية الاخرى عن احمد ان كل مطلقه
 لها متعة كما دل عليه ظاهر القواعد وهو حيث قال والمطلقات متاع بالمعروف
 وايضا فانه قال واذا الحكم للمونات ثم طلقوهن من قبل ان يغتسوهن فما لكم عليهن من
 عدل تعتدوهن كما تعتدوهن وتبرهنوهن سرا حيا ولا فم يجمع المطلقات قبل الدخول
 ولم يخص ذلك من لم يفرقها مع ان غالب النساء يطلعن بعد الغرض وايضا اذا كان سبب
 هو الطلاق وسبب المهر هو العقد فالمفوضة التي لم يسم لها مهر ايجب لها مهر المثل با
 لعقد ويستقر بالموت على القول الصحيح الذي دل عليه حديث بروع بنت واشق التي تز
 وجت ومات عنها زوجها قبل ان يفرق لها مهر فقصي لها النبي صلى الله عليه وسلم بان لها
 مهر امرأة من نسائها لاوكس ولا شطط لكن هذه اذا طلقت قبل التمسيس لم يجب لها نفقة
 المهر بنسب القرآن لكونها لم يشترط لها مهر اسماء والكسر الذي جعل لها بالطلاق والجزء
 للمتعة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل ولكن المقصود ان الشارع لا يكره الزاوة
 على النكاح اذا لم ترده بل اذا ارهت الزوج وحصل بينهما شقاق فانه يفرقها الى غير الز
 وج من ينظر في المصلحة من اهلها فيخلص لها من الزوج بدون امره فكيف تؤسر مع
 ابدا بدوت امرها والمرأة اسيرة مع الزوج كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان تقوا الله في النساء
 فاحفظن عوان عندهن وانكم اتخذوهن بامانة الله واستعملنهم فروجهن بكلمة الله **فصل**
 واما اذا دفع الدرهم فقال اعطيه بنصفه فضة ونصفه فلوسا وكذا كذا قال اعطني
 بوزن هذه الدرهم الثمنه ايضا فاوداها خفافا فانه يجوز سواء كانت مفسومة

فأصح

او خالصة

او خالصة ومن الفقهاء من يكره ذلك ويجعله من باب مدحجوه لكونه باع فضة ونحاسا بفضة
 ونحاسا واصل مسئلة مدحجوه ان يبيع ما لا يربو يا يجنسه ومعهما او مع احدهما من غير
 جنسه فان للعلماء في ذلك ثلاث اشياء اقول احدها المتع مطلقا كما هو قول الشافعي في أحد
 روايته عن احمد والثاني الجواز مطلقا كما هو مذهب ابي حنيفة ويذكر رواية عن احمد والثالث
 الفرق بين ان يكون بيع المقصود بيع الربوي بجنسه متقا ضلا ولا يكون وهذا
 مذهب مالك واحمد في المشهور عنه فاذا باع تمر في نواه بنوى او بتمر متزوج النوى او
 نساء فيها ليس بفساد فيها بل هو اولى او ببيع ونحو ذلك فانه يجوز عندها بخلاف اذا ما باع
 لى درهمين بجنس مائة درهم في مبدل فان هذا لا يجوز فان كان المقصود بيع الربوي
 بجنسه متفاضلا لم يجوز وان كان لبيعا غير مقصود جاز وما كان حراما فقد ركب ذلك بالملك
 وهكذا اذا باع حنطة فيها شعير يسير بالحنطة فيها شعير يسير فان ذلك يجوز عند
 الجمهور وكذلك اذا باع الدرهم التي فيها غش بجنسها فان الغش غير مقصود والمقصود
 بيع الفضة بالفضة وهما متماثلان وكذلك صرف الفلوس بالدرهم للغشوشة يقول من يكره
 ان يبيع فضة ونحاسا بنحاس والصحيح الذي عليه الجمهور ان هذا كله جائز **فصل**
 واما بيع الفضة بالفلوس الناقصة هل يشترط فيها الحول والتقابض كصرف الدرهم بالدرهم
 نبي فيه قولان هما روايتان عن احمد **فصل** احدها لا بد من الحول والتقابض فان
 هذا من جنس الصرف لان الفلوس الناقصة تنسب للصرف الاثمان فيكون بيعها بجنس الاثمان
 صرفا والناقص لا يشترط الحول والتقابض فان هذا معتبر في جنس الذهب والفضة
 سواء كان غشا او كاه صرفا او كان مكسورا بخلاف الفلوس ولان الفلوس في الاصل
 باب العروض والتمنية عارضة لها وايضا هذا مبني على اصل اخر وهو ان يبيع النحاس
 بالنحاس متفاضلا هل يجوز على قولين معروفين وفي مسائل الموزونان كالحديد بالحديد
 بين والرصاص بالرصاص والقطن بالقطن والكتان بالكتان والحجر بالحجر احوالها لا
 لا يجوز بيع الجنس بجنسه متفاضلا وهذا مذهب ابي حنيفة واصحابه واهل البيت والشافعية
 يثبتون عنه والثاني ان ذلك جائز وهو مذهب مالك والشافعية ولهم في الرواية الاخرى اخشا
 رها طائفة من اصحابه ومن قال بالتحريم اختلفوا في العلم من ذلك ككتاب القطن والكتان

والاسطال وقد والخاص وعز ذلك هل يجري فيه الربا على ثلاثة اقسام اصحابها الفرق بين
ما يقصدون به بعد الصنع كشيء بالحرب والاسطال ونحوها وبين ما لا يقصدون به كشيء
القطر والابر والكتان وغيرها وعلى هذا فالفلوس يجري فيها الربا عند من يقول ان مجموع
الحاس يجري فيه ومن اعتبر قصد الزينة لم يجري فيها الربا عند من لا يقصد زنتها في
العادة وانما تنفق عددا ولكن من قال هي اثمان فليس يجري فيها الربا من هذه الجهة على
جهتين وكذا فيها وجان في وجوب الزكاة فيها وفي اخراجها عن الزكاة وعز ذلك
والوجهان في مذهبيهما احد وعز **فصل** واما اذا كاه للرجل عند غيره حق
من عين او دين فليس باخذ او نظير بغير اذنه فهذا فيه نوعان احدهما ان يكون سببا لار
ستحقاق ظاهره لا يحتاج الى اثبات مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها واستحقاق
الولد ان ينفق عليه والده واستحقاق الضيف الضيافة عما من نزل به فبذلك لا يباخذ بغير
اذن من عليه الحق بل لا يثبت في الصحيحين ان هذين ثبتا عتبه بن ربيعة قال يا رسول
الله ان ابا سفيان رجل شحيح ودا مال وانه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وبني فقال اخذ
في ما يكفينك وولدك بالمعروف فاذن لها ان تأخذ نفقتها بالمعروف بدون اذنه وهكذا
من علم انه غضب ما لا غضب ظاهره يعرفه الناس فاخذ بالمعصية او نظيره من مال
الغاصب وكذلك لو كان له دين عند المكرم وهو عيظه فاخذ من ماله بقدره ونحو
ذلك والثاني انه لا يكون سبب الاستحقاق مطلقا ان يكون قد حج دينة او حج الغضب
ولا يثبت للمدعي فذا فيه قولان احدهما ليس له ان ياخذ وهو مذهب مالك واحمد والي
له ان ياخذ وهو مذهب الشافعي وابو حنيفة رحمهما الله تعالى فسوغ الاخذ من جنس الحق
لان استيفاءه ولا يسوغ الاخذ من غير الجنس لان معاوضة ولا يجوز الا برضا الغريم ويجوز
ون يقولون اذا امتنع من اد الواجبات عليه كتبت للمعاوضة بدون اذنه للحاجة لكن
من منع الاخذ مع عدم ظهور الحق استدل بما في السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا امانت الى من اتمت ولا تخن من خالك وفي المسند
لبشير بن الخصاصية انه قال يا رسول الله ان لنا جيرة لا يدعون لنا كفاة ولا فائدة الا
اخذوها فاذا قهرناهم على شيء ناخذ فقال لا اد الامانة الى من اتمت ولا تخن من خا

الحكام

نك

نك وفي القس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل لاهل الصدقة يعيدون علينا اقلكم
من اموالنا فيقدر ما يعيدون علينا قال لا رواه ابو داود وغيره فلهذا الاحاديث تبين
ان المظالم في نفس الامر اذا كان ظاهرا خيا نزل لم يكن له ذلك وان كان هو يقصد
اخذ نظير حقه كمن خان الذي ائتمنه فانه لما سلم اليه ماله فاخذ بعضه بغير اذنه
لا استحقاق ظاهره كان خليفنا واذا قال انا مستحق لما اخذت في نفس الامر لم يكن
ما ادعاه ظاهرا معلوما وصار كما لو تزوج امرأة فانكرت نكاحا حرا بينه له فاذا
قهرها على الوطى من غير حجة ظاهرة فانه ليس له ذلك ولو قدر ان الحاكم حكم على رجل بطلاق
امراة تدينه اعتقد صدقها فكانت كاذبة في الباطن لم يكن له ان يطأها لما هو الله عليه
في الباطن فان قيل لا ريب ان هذا يمنع من ظاهرا وليس له ان يطأها ذلك عند الناس لانهم
لهم ما مروا به بانك ذلك لا نرحم في الظاهر لكن الشان اذا كان يعلم سرافيا بينه وبين
اسر قبل فعل ذلك سر لا يقتضي مفسدا كبيرا منهي عنها فان ذلك في مظنة الظاهر و
الشبهة وان تيسر به من ليس له حاله كالحق الباطن وقد يظن الانسان خفا ذلك صهر
فيظهر فيورث مفسدا كبيرا ويفتح ايضا باب التاويل وصار هذا كالمظالم الذي لا
يمكن الانتصار الا بالظلم كما لمقتضى الذي لا يمكن الاقتصار الا بعد ذلك فانه لا يجوز له
الاقتصاص وذلك ان نفس الحيانة محرمة للجنس ولا يجوز استيفاء الحق بها كالحق
صخر او لوطا به او شهد عليه بالزور لم يكن له ان يفعل ذلك فان هذا محرم للجنس والحياة
من جنس الكذب فان قيل هذا ليس بخيانة نزل هو استيفاء حق والنبي صلى الله عليه وسلم لم يمت
عن خيانة من خان وهو ان ياخذ من ماله ما لا يستحق نظيره قيل هذا ضعيف لوجوه اح
لحدها ان الحديث فيه ان قوما لا يدعون لنا كفاة ولا فائدة الا اخذوها اقتضاهم لو
بقدر ما ياخذون فقال لا اد الامانة الى من اتمت ولا تخن من خالك وكذا قوله
في حديث الزكاة اقلكم من اموالنا فيقدر ما ياخذون منا فقال لا الثاني انه قال ولا تخن
من خالك ولو اراد بالخيانة الاخذ على الطريق الملقب لم يكن فرق بين من خاه ومن لم
يخنه وتحريم مثل هذا ظاهر لا يحتاج الى بيان وسؤال وهو قوله ولا تخن من خالك فعمل
انه اراد انك لا تقابل على خيانتك فتفعل به مثل ما فعل بك فاذا ودع الرجل الرجل

ط

انه لا يجوز وعند لي حنفية يجوز واحد من هذه قد منع القيمة في مواضع وجوزها في مواضع
فمن اصحابه من اقر المصنف ومنهم من جعلها على رأيين والا فله في هذه ان اخراج القيمة
لغير حاجة ولا مصلحة راجحة ممنوع من هذا قدر النبي صلى الله عليه وسلم الجيرة بساتين
او عشر من درهما ولم يعدل الى القيمة ولا منعت في جواز اخراج القيمة مطلقا فقد جعل الله
كل الى انواع ردية وقد يقع في القويم ضرر وان الزكاة منها على المساواة
وهذا معتبر في قدر المال وجنسه فاما اخراج القيمة للمحاجة والمصلحة والعدله فلا بأس
مثل ان يسع ثمة بستان او ربح بستان فها اخراج عشر الدارم بغيره ولا يكلف
ان يشتري ثوبا او خبطة اذا كان قد ساء الفخر لنفسه وقد نص احد على جواز ذلك وكل
ان يجب عليه زكاة في حق من الابل وليس عنده من يسع شاة فخراج القيمة هنا كاف
ويكفي السفر الى مدينة اخرى ليستريحها ومثل ان يكون المستحقون للزكاة طلبوا من اعطاه
القيمة لكونها الفتح فيعطيه اياها او يرى الساعي ان اخذها الفتح للفقراء كالتفصيل عن
جيل ان كان لاهل اليمن التوي بجنس وليس السهل عليهم وجرى في المدينة من لها
جريح والاضار وهذا قبل ان يقال في الزكاة وقبل في الجزية **فصل في ابدال**
ابدال المنذور والوقوف بغيره في ابدال الهدي فمذا نوعان احدهما ان الابدال للحاجة
مثل ان يتعطل قبايع ويستري بتمنه ما يقوم مقامه كالقربى الحبيس للغزو اذا لم يمكن الا
تنفاع به في الغزو فانه يباع ويستري بتمنه ما يقوم مقامه والمسيح اذا خرب ما دونه
فتنقل الله الى مكانه قبايع ويستري بتمنه ما يقوم مقامه ولا يمكن الانتفاع بالوقوف
عليه من مقصود الواقف او يباع ويستري بتمنه ما يقوم مقامه فلذا خرب لم يمكن عماره
فتباع العرصة ويستري بتمنه ما يقوم مقامها فهذا كله جائز فانه الاصل اذا لم يحصل به المقصود
قام به مقامه والى ابدال المصلحة راجحة مثل ان يبذل الهدي بغيره منه ومثل
المسيح اذا بني ببلد مسجدا اخر اصلى لاهل البلد منه وبيع الاول فهذا ونحوه جائز
عند احد وغيره من العلماء واجتمع اهل بان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقل مسجد الكوفة
القديم الى مكان اخر وصار الاول سوقا للتمارين فهذا ابدال الغرض المسجد
ابدال بنائه ببناء اخر فان عمر وعثمان بنيا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ببناء غير بناء

الاول وراي فيه وكذلك للمسجد الحرام وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
قال لعائشة لو اقومك حديث عهد في الحاهلية لنقضت الكعبة ولا نصفها بالارض
ولجئت لها بابي بابا يدخل منه وبابا يخرج منه الناس فلولوا المعارضين الرابع
كان النبي صلى الله عليه وسلم يغير بناء الكعبة فيجوز تغييرها الوقف في صورة الى
صورة لأجل المصلحة الراجحة ولما ابدل العرض بغيره اخرى فهذا قد نص احد
احد على جوازه اتباعا لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث فعل ذلك عمرو
شهرت القضية ولم تنكر فاما وقف المعتلة اذا ابدل بغيره من كل ان يقف دارا
او حائوتا او بستانا او قرية يكون مفعلا قليلا فيبذلها بما هو الفتح الوقف فقد
جاز ذلك ابو ثور وغيره من العلماء مثل ابي عبيد بن حريبة قاضي مصر وحكم
بذلك وهو قياس قول احد في تبديل المسجد من عرصة الى عرصة للمصلحة بل اذا جاز
ان يبدل المسجد باليس بمسجد للمصلحة بحيث يصير المسجد سوقا فلا يجوز ابدال
المستغل اخراجه واخرى وهو قياس قولني ابدال الهدي بغيره منه وقد نص على
ان المسجد اللاصق بالارض اذا رفعه وبنوا حته سقاية واختار ذلك اكثر الخيرة
فعل ذلك من اصحابه من منع ابدال المسجد للهدي والارض للوقوف وهذا قول
السائي وغيره لكن المضمون والاثار والقياس يقتضي جواز الابدال للمصلحة والاعلم
فصل في ابدال واما القصاص في اللطمة والضربة فتخو ذلك فذهب الخلفاء الراشدين
وغيرهم وغيرهم من الصحابة والنابغين ان القصاص ثابت في ذلك وهو المضمون عن
احد في رواية السجستاني وذهب كثير من الفقهاء الى انه لا يسوغ في ذلك
قصاص لان المساواة فيه متعذرة في الغالب وهو قول كثير من اصحاب لي حنفية ومالك
والسائي واحد والاول اصح فان سنة النبي صلى الله عليه وسلم مضى بالقصاص في ذلك و
كذلك سنة الخلفاء الراشدين وقد قالوا جزاء سنة سنة مثلها وقال تعالى فمن اعتد
عليكم فاخذوا عليه عيلا ما اعتدى عليكم ونحو ذلك واما قول القائل ان المماثلة في ذلك
متعذرة فيقال لا بد من هذه الجناية من عقوبة اما قصاصا او بغيره فاذا جاز ان يغير
تغيره بغيره مضبوط الجنس والقدر في القصاص معتبر حسب الامكان وفي المعام

فلان لغايب لما هو اقرب الى الضبط من ذلك اولى واحوى والعلة في القصص معتبر
حسب الامكان ومن المعلوم ان الضارب اذا ضرب ضربة مثل ضربة او قريبا
منها ومن المعلوم ان كان هذا اقرب الى العدل من ان يغرب بالضرب بالسوط فالذي
يمنع القصص في ذلك خوفا من الظلم يبيع ما هو اعظم ظلما مما فر منه فعليه ان يحاكم
ت به السنة اعلة وامثل وكذلك ان يبيع ما يبيع كسبه مثل ان يبيع ما يبيعه او يقول
قبحك الله فيقول قبحك الله او اخر كذا الله فيقول له قبحك الله او يقول يا كلب
يا خنزير فيقول له يا كلب يا خنزير غاما اذا كان حرم الجنس مثل تكفيره والله
عليه ان يكون له ان يكفره ولا يكذب عليه واذا احب اباه لم يكن له ان يلعن اباه لان اباه لم يظلم
عليه **فصل** ولما القصاص في اتلاف الاموال مثل ان يخرج ثوبه فيخرق ثوبه
المائلة او يهدم داره فيهدم داره ونحو ذلك فهذا فيه قولان للعلماء هما روايتان
عن احمد احدهما ان ذلك غير مشروع لانه افساده ولانه اعتار غير محاملة والبيان
عن محاملة والسالك ان ذلك مشروع لان الانفس والاطراف اعظم قدرا من الاموال
ولذا جاز اتلافها على سبيل القصاص لاجل استيفاء المظالم فالاموال اولى ولهذا
يجوز ان تفسد اموال اهل الحرب اذا افسدوا اموالنا كقطع الطريق والمشر وان قيل تلغ
من ذلك لغير حاجة ولما التماثل فهذا فيه نزاع فادرا اذا اتلف له ثيابا او حيوانا
او عقارا او نحو ذلك هل يضمن القيمة او يضمنه بجنسه مع القيمة على قولين معروفين
للعلماء وهما قولان في مذهب السافعي واحدهما ان السافعي قد نص على انه اذا هدم
داره بناها كما كانت فضمنه بالمثل وقد روي عنه في الحيوان ونحو ذلك وكذلك امر
يطعن اولاد الدروز بحسبهم في المشور عشوا فاقترض حيوانا رد ماله في المنصوص
عنه وقصة داود وسليمان هي من هذا الباب فان داود عليه السلام كان قد ضمن الحيوان
الذي نفست فيه غنم القوم بالقيمة واعطاهم المائتة مكان القيمة وسليمان امرهم
ان يعمر الحرج حتى يعود كما كان ويتشفع بالمائتة بدل ما فاتهم من منفعة الحرج
ولقد اثنى الزهري لعمر بن عبد العزيز لما كان قد اعتدى بنو امية على سستان لم
قدّموه فساأله ما يجب في ذلك فقال يغرس كما كان فيقول له ان يبيعوا وابي الزناد

قالا
القيمة
قالا

قالا يجب القيمة فتكلم الزهري فيها بكلام مضمون انها خالفا لسنة ولا يرى ان ضمان
المال بجنسه مع اعتبار القيمة اقرب الى العدل من ضمانه بغير جنسه وهو الدرهم والد
مع اعتبار القيمة فان القيمة معتبرة في الموضوعين والجنس مختص باحدهما ولا
يرى ان الاعراض متعلقة بالجنس والا فمضى في كتاب اوفر من اولستان ما
يصنع بالدرهم فان قيل يشترى بها مثله قيل الظالم الذي افسد مسالة هو الحق بان
يضمن له مثل ما فوته اياه وتطو ما افسده من ماله **فصل** ولما الوقف في
فصل من ربيعة واستغنى عنه فانه يصرف في نظائر تلك الجهة كالمسجد اذا فضل من ماله
لحده صرف في مسجد اخر لان الواقف غرضه في الجنس والجنس واحد فلو قد ربي المسجد
الاول خرب ولم ينفع به احد صرف ربيعة في مسجد اخر فذلك اذا فضل من ماله
فان هذا القاضل لا يسيل الى صرفه اليه ولا الى تقطيعه فصرفه في جنس المقصود هو اقرب
الطريق الى المقصود الواقف وقد روي ان علي بن ابي طالب حقق الناس على اعطاء
مكاتب في كتابته ففضل شي عن حاجته فصرفه في المكاتبين **فصل**
واما اسقاط الدين عن المعسر فلا يخرج عن زكاة العين بل انزع لكن اذا كان له
دين على من يستحق الزكاة فهل يجوز ان يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين هذا
فيه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره اظهرهما الجواز لان الزكاة مبناها على
المساواة والمواساة وهذا قد اخرج من جنس ما يملكه بخلاف ما اذا كان ماله عنينا
واخره دينافان الذي اخرج به دون الدين يملكه فكان يغتفره اخراج الجنسين عن الطيب
وهذا لا يجوز كما قال تعالى ولا تيمموا الخبز منه تفقوه ولستم باخذيه الا ان تفصلوه
ولهذا كان على المربي ان يخرج من جنس ماله لا يخرج ادنى منه فاذا كان له غنم وحنطة
جيد لم يخرج عنها ما هو دونها **فصل** ولما معاملة التوفيق فيها ما يجزى في
معاملة امثالهم فيخرج منها ما يخرج في معاملة امثالهم فيخرج من بيتاع الرجل من مواشيه
وحيلهم ونحو ذلك كما يخرج من بيتاع في مواشي الاعراب والتركمان والاكرد وحيلهم
يجوز ان يبيعهم من الطعام والشراب ونحو ذلك ما يبيع لاصالحه فاما ان يباعهم او يبيعهم
ما يبيعهم به على الحرمان كبسع الخيل واللاح لمن يقاتله قتالا محرما فهذا لا يجوز قال

ناثير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعني ولا حول ولا قوة الا بالله
الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله الملك الحق المبين
واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله خاتم النبيين والمرسلين
صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اجمعين صلاة وسلاما دائما
اليوم الدين **وبعد** فيقول الفقير لرحمة ربه القريب المحي
عبد الله الشنشيوري الشافعي الفرضي الخطيب قد سالتني
وكنت عبد الوفا وفقه الله للصواب ان اشرح المنظومة الرحبية
اسكن الله مؤلفها الغرف العلية فاجبت له لذلك سالكين الاضمار
احسن السالك وعلمته عمل الطبيب للحبيب وقربت العبارة اي
تقريب وتعرضت فيه للخلاف بين الائمة وبينت فيه ما اجمعت
عليه الله وسميته الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية
وانا اسأل الله للنان بفضله ان ينفع به كما نفع باصمه وان يعظم
وقاربه من الشيطان الرجيم فانه رحيم وفي رحم جواد كريم
وهذا وان الشروع في المقصود بعون الملك العبود قال المؤلف
رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم** اي افتتح واولى منه اول
اول ما ينبغي اي نفتح اي ننشد **المقالة** بالافلاطلاق
اي القول وهو اللفظ الموضوع لحنى خلافا لما اطلقه علي
الهمم ايضا كما نقله الجلال السيوطي عن ابي حيان رحمه الله
ويطلق على الذي لا اعتقاد وهو اللفظ الموضوع المستعمل
لغير ما وضع له مجارا والقول والمقال والمقاله مصادرها
ل يقول واصلا فان قول حركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت
الواو يقال لما فش من القول قاله وقال وقبلا ويقال
اقولتني ما قل وقولتني نسبه الي ورجل يقول وقول

كثير

كثير القول وقوله **بذكر حبيبنا** اي ما لكنا وسيدنا ومصليا
ومريسا ومعبودنا كما قال الشيخ عن الدين رحمه الله **تعالى**
عما يقول الظالمون والجاحدون وعلوا كبيرا ثم حقق ما وعده
من ذكر الحمد بقوله **فالحمد** اي الوصف بالجميل ثابت **الله**
وكل من صفاته تعالى جميل فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته
عليها انما اي على انعامه والفة للاطلاق ولم يتعرض لذكر
النعم به قال الشيخ سعد الدين النفازي رحمه الله ايها
للقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء **حلا** منصوب على انه مفعول مطلق وهو مؤكل
ويجوز ان يكون مبنيا للنوع ايضا لوصفه بقوله **به يجلو**
عن القلب العتي اي هذا يذهب الله به عن القلب عما
والقلب معلوم والعنى مفضول يكتب بالياء وهو فقد
البصر يطلق على عى البصرة وهو الجهل طلاق مجازي
والعنا الصار هو عما القلب وسمي الجهل بالعم لان الجاهل كونه
بشيء يشبه الاعما ولما عى البصرة فليس بصار في الدين قال
الله سبحانه فانه لا تعى الا بصار ولكن تعى القلوب التي في
الصدور وقال قتادة رحمه الله البصر الظاهر بغيره وتنفع
وبصر القلب هو البصر النافع انتهى وما حمده الله صلى على
نبيه صلى الله عليه ولم لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما ولقوله صلى الله عليه وسلم صل على في
كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب
كف قال **ثم الصلاة بعد** اي بعد ما تقدم وهو هنا
مبنى على الضم كما هو مقرر عند النجاة وغيرهم والصلاة

لغة الدعاء والصلاة المطلوبة من الله تعالى الرحمة وقيل المغفرة
وقيل كرامته وقيل ثنائه عليه عند الملائكة ذكر هذه الأوجه
الشيخ شهاب الدين ابن الهيثم رحمه الله تعالى وقرنها بالسلام خرو
جاً من كراهة أفراد أحدهما عند الآخر فقال **والسلام** أي التحية
على نبي دينه الإسلام وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى
مكة أيكم إبراهيم هو سماكم النبي والنبى انسان اوحى
اليه بشرى وان لم يؤمر بتبليغه فان امر بذلك فرسول
ايضا فالنبي اعلم من الرسول وقيل هما بمعنى واحد وهو
معنى الرسول والنبي بالهمزة مأخوذة من النبأ أي الخبر
لان من خبر عن الله وبلاغه فهو الاكثر من النبوة وهي
الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة والدين ما شرعه الله من
الاحكام والاسلام هو الخضوع والانقياد لوهية الله
تعالى ولا يتحقق الا بقبول الامر والذى والايمان هو التصديق
يقبل جاء من عند الله تعالى والاقرار به وهو وان اختلفا
منه وما فصدقا هما واحد فلا يصح في الشرع ان يحكم على احد
بان مؤمن وليس بمسلم وبالعكس ولا تعنى بوحدهما
سواء هذا وقوله **محمد** بدل من النبي فيكون مجزوا ويجوز
رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف وهو اسم من اسماء نبي
صلى الله عليه وسلم كما نقل ابن الهيثم عن ابن بكير ابن العدي
والنفوي رحمهم الله تعالى الف اسم واختر منهم هذا اسم
لوجه منها ان اسم الله ذكره في القرآن العظيم في مساق
الامتداح ومنها انه اكثر واشهر استعمالا في السنة الصالحة
فمن بعدهم وقوله **خاتم رسل رب** أي وانبيائه قال الله تعالى

وكان

وكان رسول الله وخاتم النبيين **والصلاة والسلام على آله**
وهم مؤمنوا بني هاشم وبني المطلب وقيل جميع الامة وقيل
عشيرة الذين ينتسبون اليه وهم اولاد فاطمة ونسبهم
وقيل اقارب من قريش وقيل غير ذلك **من بعده** بتعاليه
وصحبه من بعده ايضا وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي
اي وهو من اجتمع مؤمن به ولو ساعه ومات على ذلك وقيل
من طالت صحبته له وكثرة محاسنه والاحذ عنه وقيل غير
ذلك ولما جدد استعالي صلى الله عليه وسلم فاق
وسال الله لنا الاعانة فيما نوحينا أي تحرينا وقصدنا يقال
فلان يتوحي الشيء لكف ويأخاه أي يقضه ويتجده ويقال
تأخيت الشيء تحريته والتحري طلب الاحراز وكثرة استعماله
الفقهاء بمعنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة فاك
الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتحري والتأخي بذكر المحمود
في طلب القصد انتهى ويقال اجتهاد في حمل الصلوة ولا يقال
اجتهاد في حمل صلاة وذكر ابو عبيد ان النوحى لا يكون الا في
الخير ولعل هذا هو السبب في تخصيص الناضم له التوحي بالذ
كردون التحري وقوله **من الابانة** أي الاظهار والكشف **عن مد**
هبة مفعول يصلح للمصدر والمكان والزمان بمعنى الذهاب
وهو المرور او محله او زمانه واصطلاحا كما ذكره عند
المجتهدين في مسألة بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومد هبة
وهو امرادهنا وقوله **الاسم** أي الذي يقتدى به وقيل
غير ذلك وابدل من الامام قوله **هذا** أي ان ثابت ابن الضحى ك
الصحابي الاضاري الخنزرجي من بني النجار يكنى ابا سعيد

وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا خارجة قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة وهو ابن خمسة عشر سنة وثقفي بالمدينة
سنة خمس واربعين قال الترمذي وقيل غير ذلك ومنا
فيه شهرة وفضايلة كثيرة ورؤا ابن عمر رضي الله
عنه قال تعلم ما كان زيد اليوم مات عالم المدينة و
خطب عمر رضي الله عنه بالجانبية فقال من يسأل عن الفراء
رضي فلها ثواب زيد ابن ثابت وقال مسروق دخلت المدينة
فوجدت فيها من الراسخين في العلم زيدا بن ثابت رضي الله
عنه وقال الشعبي علم زيد بن ثابت بحصليتي في القرآن
والفرائض **فائدة** قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه
مناسبات تتعلق بالفرائض لم تجتمع في اسم غيره افر
داوجعا وعددا وطرقا وضربا فاما الافراد فالزاي
بسبعة وهي عدد اصول المسائل وعدد من يرث بالفرض
وحله والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار و
عدد الوارثات بالبسط والدال باربعة وهي عدد اسباب
الارث والاصول التي لا تقول واما الجمع فالزاي مع
الياء بسبع عشرة وهي عدد الوارثين والوارثات
بالاختصار والزاي مع الدال احدى عشر وهي عدد
الوارثين والوارثات بالاختصار على طريق البسط
بزيادة مولاة المولاة والياء مع الدال باربعة عشر وهي
عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون انثى
والزاي مع الياء والدال احدى وعشرون وهي عدد جميع
من يرث بالفرض اختلاف احوالهم كما سيأتي لا

اصح

اصحاب النصف خمسة والربع اثنان والثلث واحد والثلثين
اربعة والثلث اثنان والسدس سبعة وقد ضبط ذلك في
بعضهم في ضمن بيت فقال ضبط ذو الفروض هذا الرجز
خنة مدينتنا وقيل هباد بن واما العدد فعلة حروف في
ثلاثة وهي عدد شروط الارث وعدد الاصول التي تقول
واما الطريقة فاذا طرحت الدال صليا بقي ستة وهي عدد
الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا طرحت الزاي بقي
ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي
من الياء بقي ثلاثة ايضا وتقدم ما فيها واما الضرب فاذا
ضربت حروقه وهي ثلاثة في نفسها تبلغ عشرة الا واحد
وهي عدد اصول المسائل على الاربع والكثير ما ذكره عدد
اشياء غير ذلك ولزجح الكلام المؤلف رحمه الله فقول
الفرعي يفتح الفاء والراء العلم بالفرائض ويقال له فرائض
وفريض كعالم ووعليم وفراض وفرضي يسكون الراء ايضا
واجاز ابن الهائم رحمه الله انه فرائض ايضا وان قال جمعا
انه خطأ والفرائض قال الجلال المحلي جمع فريضة بمعنى
مفروضة اي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلطت
على غيرها انتهى اي فغلطت على التعصيب وجعلت لفظنا
لهذا العلم وسماي تعريفة وقوله **اذ كان ذاك** اي المذكور
بن الابان او نحوها **سأهم الفرعي** لمن يريد النصف
في علم الفرائض فهو تعليل لما ذكره قال العلامة سيوط
المارديني رحمه الله وسأله لنا الاعانة فيما قصدها
من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضي الله عنه

لان هذا من اهم الفضل فانه لا يجيب من قصده قال الله تعالى
 واسئلوا الله من فضله وقال بعض العلماء علم يأتمك بالمسئلة
 الا يعطي انهي وقال الامام تاج الدين ابن عطاء الله رضي الله
 عنه متى وفقك للطلب فاعلم ان الله يريد ان يعطيك
 انهي وقوله **علما** منصوب على انه مفعول لاجله وهو علة
 لقوله اذ كان ذلك من اهم الغرضي ولقوله تفطينا اي لاجل
 علمنا **باب العلم** وهو حكم الذهن المجازم المطابق للواقع
 وهو خلاف الجهل والالف واللام فيه للاستغراق والعموم
 الشرعي وهو علم النفس والحدوث والفقه ويلحق بذلك
 ما كان كذلك فالعلم من **خير ما سعي فيه ومن اول ما له**
العبد دعي قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
 وقال تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات
 جاً وقال تعالى وقررت لذي علمي والاحاديث في فضل
 العلم كثيرة وشهيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في
 اثني رجل آتاه الله هاهما ما لا ينسلط على هلكته في الحق
 ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس
 واه البخاري من حديث ابن مسعود ومنها قوله صلى الله عليه
 وسلم من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا
 الى الجنة رواه الترمذي وحسنه عتبة بن هريفة رضي الله
 عنه وقال الشافعي رضي الله عنه طلب العلم افضل من
 صلاة النافلة وليس بعد الغيبة افضل من طلب
 العلم انهي وكفى بالعلم شرفا ان كل احد يدعيه
 وبالجهل فحيا ان كل احد ينكره **وعلمنا بان هذا العلم**

وهو علم الفرائض **مختص** بما قد شاع فيه عند العلماء
باب اول علم يفقد بالحكمة في الارض حتى لا يكاد يوجد
 اي حتى لا يقرب من الوجدان وما فقد حقيقة يصدق عليه
 انه لا يقرب من الوجدان وما فهمه الشيخ بدر الدين سبط الما
 رديني رحمه الله في كلام المصنف رحمه الله تعالى حيث قال اي
 يقرب من العلم الوجدان فليس بظاهر لان لا التا فيه داخله
 في كلامه على كاد لا على يوجد وانما شاع انه اول علم يفقد
 اي بمواهاه لما روى ابن ماجه والحاكم في المستدرک عن ابي
 هريفة رضي الله عنه مرفوعا نعلموا الفرائض وعلموها فانها
 نصف العلم وهو ينسى وهو اول علم ينسى اي يموت اهله
 من امي رواه البيهقي في سننه وقال انفرد به حفص ابن
 عمر وليس بالقوي ولما كان علم الفرائض من يتنقل به قليل
 لتوفقه على علم الحنابلة ونسبته مسائله وارتباط بعضها
 ببعض كما في مسائل الجند وغيره كان عرضة للنسيان فلاجل
 هذا حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه واما قوله صلى الله
 عليه وسلم فانه نصف العلم فاختلف في معناه على اوجه اقربها
 ان الانسان حاله في حالة حياته وحالته الموت وفي الفرائض
 نصف معظم الاحكام المتعلقة بالموت وقبل غير ذلك مما
 اختلف بناء عنه خوف الاطالة وقد ورد في علم الفرائض ايضا
 من الاحاديث والآثار ما يدل على فضلها وشرفها اشياء كثيرة
 فاجمعها في المطول **وعلمنا بان هذا العلم** المذكور **مختص**
 بين الصالحين رضي الله عنهم **لا يحال** قال الامام الاثير رحمه
 في النهاية اي لا حيلة ويجوز ان يكون من الجاهل والفقير

او الحركة وهي مفعلة منها واكثر ما شغل معنى اليقين او الحقيقة
او بمعنى لا بد واليه انما يكون المعنى وان ريد
حصة حقيقة او يقينا او لا بد **ما حباه** اي اعطاه والحبس
العطية والحبس العطاة **خاتم الرسالة** والنبوة سيدنا محمد صلى
عليه وسلم **من قوله** صلى الله عليه وسلم **في فضله** اي فضل زيد
المذكور **منه** على فضله وشرفه **افرضكم** **ن** **بلا** ذكر ابنه
الصلاة عن الترمذي والنسائي رواه باسناد جيد قال
وهو حديث حسن انتهى وروا الترمذي في جامعه باسناد
صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ اعلم امتي بالفرأيض زيد
ابن ثابت وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم قال ابن الهائم نقله عن
الماوردي رحمه الله تعالى للعلماء في ذلك خمسة اوجه وعدها
الى ان قال الخامس انه قال ذلك لانه كان اصحهم حسابا واسرعهم
حسابا ثم قال قال الماوردي ولاجل هذه العاني لم ياء خذ
النسائي رضي الله عنه الا بقوله رضي الله عنه انتهى وقوله
ونا هيكت بها اي بهذه الشهادة من سيد البشر وخاتم
الرسول صلى الله عليه وسلم اي حكيك بها اي لانها غاية تنهاك
عن ان تطلب غيرها فهي تكفيك **فكان** زيد ابن ثابت
اول من غيره بالتابع الثاني **بعي** وتقليد المقلد لا مبدع
اقولها هذه الاحاديث والثاني انه ما تكلم احدهم اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم في الفريضة الا وقد وجد قوله في بعض
المائل قد هجر الناس بالاتفاق الا زيد فانه لم يقل قولا
مأجورا بالاتفاق وذلك يقتضي الترجيح كما قاله ابن الهائم
الفعال رحمه الله **لا سيما** قال ابن الهائم رحمه الله هي من ادوا

الاستثنا

الاستثنا عند بعضهم والصحيح انما يثبت منها بل هي مضا
لة للاستثنا فان الذي بعدهما دخل فيها دخل فيه فثبتها
ومشهور له بانه احق بملك من غيره **وقد حاه** اي تحا
مذهب الامام زيد ابن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله
محمد ابن ادريس ابن العباس ابن عثمان ابن شافع ابن
السائب ابن عبيد ابن عبد مريد ابن هاشم ابن المطلب ابن
عبد مناف ابنه قصي **الشافعي** القرشي المطلبي الحجازي
الكني رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف
ومناقبه شهيرة وفضايلة كثيرة وقد صنف الائمة رضي الله عنهم
في مناقبه قدما وحديثا ولد رضي الله عنه سنة خمس ومائة
والذي عليه الجمهور انه ولد بغزة وقيل بعسقلان وقيل
باليمن وقيل بحيف منى ثم حمل الى مكة وهو ابن سنتين وتو
في بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب اخبر يومه من رجب سنة
اربع ومائتين وهو ابن عشرة ودفن بالفراغة بعد عصر
الجمعة وعلا قبره من الجلالة والاحترام ما هو كالتق بمقامه
ذلك الامام رحمه الله ورضي عنه ومعنى كون الشافعي رحمه الله
خامسهم زيد رضي الله عنه انه قصده او مال اليه موافقة
له في الاجتهاد وبما سبق حتى تردد حيث تردد وليس المراد
انه قلله لان الجمهور لا يفلد مجتهدا **فهاك** اي في ذلك
فيه اي في مذهب زيد رضي الله عنه **القول عند ايجازي**
اي اختصار والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه **مدر** اي
منها **عن وصية** وهذا الوصم والوصم اسم جنس جمعي
بمعنى العيب **الالفاظ** جمع لفظ وهو الكلام المعتمى

يقال الغنى في كلامه عني وشبهه فيه واليربوع في حجره ما لم يحينا
وتشالا في حفره ومعنى البيت فخذ القول في علم الفرائض على
منهبت الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه قوله لا ينفصلوا
صحا منزهة عن عيب الحق **مقدم** علم الفرائض
هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل
ذي حق من الزكاة وموضوعه الزكيات لا العدة خلافا
لما ينعم ذلك واعلم انه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق
مرتبة اولها الحنف المتعلق بعبد التركة كالزكاة والحنا
ية والرهن فيقدم على مؤنة التجهيز والثاني مؤنة تجهيزه
التجهيز بالمعروف فان الميت فاقد لما يجهره فتجهيزه على
علمه عليه تقفنه في حال الحياة فان تعذر ففي بيت
المال فان تعذر فعلى المسلمين وهذا في غير الزوج والولي
اما الزوجة التي تجب تقفنها فمؤنة تجهيزها على الزوج
الميسر ولو كانت غنية **والثالث** الديون المرسلة في
الذمة فهي مؤخر عن مؤنة التجهيز **والرابع** الوصية
بالثلث فمؤنة لاجنب فان كانت بخلاف ذلك ففيها
تفصيل مذكور في كتب الفقه كبقية الحقوق المسانقة
والخامس الارث وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب
ولم اركان وهي ثلاثة مورث ووارث وحق موروث
ولم شروط يعلم اكثرها من ميراث العرق والهدمي ف
سياتي اخرا لكتاب وله اسباب وموانع ذكرها بقوله
باب اسباب الارث اي وموانع والباب
لغة المدخل الى الشيء واصطلاحاً اسم لجهة مخصوصة من العلم

تحت

فصول وسائل غالباً والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوق
صلبه الى غيره واصطلاحاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن
عنده العدم لذاته والميراث يطلق بمعنى الارث وهو المقصود
بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم اخرين
وهو مصدر ورث الشيء ورثته وميراث وارثا واصلة الوارث
تقلبت ههنا ويطلق بمعنى الموروث والتوارث وهو لغة
الاصل والبقية ومنه خبر مسلم اثبتوا على شاعركم فانكم على
ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية منه وشريفاً ما ضبطه الفا
ضي فضل الدين الحنف بنحو رحمه الله بانه حق قابل للتجزئة ثبت
لستحق بعد موته من كان له ذلك لقربة بينهما ومخوها
وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب **اسباب**
ميراث اي ارث **الوريث** اي الادمي وان كان الورث
في الاصل الخلق **ثلاثة** متفق عليها **كل** من الاسباب الثلاثة
ثمة **يعيد** اي صاحبه والمراد المتصنف به **الوراث** اي الا
رث **وهي** اي الاسباب الثلاثة ولها **نكاح** وهو عقد الزوج
جدة الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا خلوة ويورث به من
الجانين لقوله تعالى ولكم نصف ما تركت ازواجهم الحرة
وتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي بانفاق الائمة
الاربعة ولعل كان الطلاق في الصحة لان وجه المطلقه بابها
في مرضها عندنا خلافاً للامة الثلاثة فانها ترث عند
الحنفية مالم تنقض عدتها وعند الحنابلة مالم تنزوج و
عند المالكية ولو انقضت عدتها وانصت بانزوج وعند
المالكية ايضاً ولو تزوج المرنضا في مرض الموت افراده

فالعقد باطل ولا اثر له ايضا ولو تزوجت المريضة في مرض
الموت رجلا لم ير ثما **وانتيها** **وانتيها** وهو بفتح الواو ومدود
والمراد به ولادة العناق وهو عصبون سببها نعمة العتق
على رقيق لقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتق متفق عليه
من حديث عائشة رضي الله عنها ويرث به المعتق من حيث كونه
معتقا وعصبته المتعصبون بانفسهم على تفصيل ياتي اضره
اشياء تسمى اخرها لكناث لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحياته
كله النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه الله تعالى
قد يرث العتق كالوارث في ذمي عبدا ثم اعتقه فكل منهما
يرث الآخر حيث لا مانع من حيث كونه معتقا لانه حيث
كونه عتقا **وثالثها نسب** اي خروجه وهي الابوة والبنوة
والاولاد باصهار فيرث بها الاقارب وهم الاصول والفروع
والخویشي للآيات للكرامة والاحاديث الصحيحة ومسا
الحق بذلك باجماع او قياس على تفصيل سيأتي بعضه
ويرث به من الجانبين ثانيا كالا ب مع ابيه والاخ مع
اخيه ومن احد الجانبين اضرى كالجد ام الام مع اب
بناتها وضر القرابة وان كانت اقوى الاسباب لاحل
تفصيله النظم ولطول الكلام عليها لان كثير الكلام لاحكام
الاتية فيها وقوله **ما بعد هن** اي هذه الاسباب **الميراث**
جمع ميراث بمعنى الارث **سبب** اي متفق عليه والافهين
كسبب رابع يختلف فيه وهو صلة الاسلام فيرث
به بيت المال ان كان منتظما عندنا على الانجح وسواء كان
منتظما ام لا على الانجح عند المالكية ولا يرث عند الحنفية

والحنابلة

والحنابلة والكلام فيه مما يطول فراجع في كتابنا شرح الترتيب
ثم اعلم ان الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل واصطلاحا
ما يلزم من وجوه عدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم
لانه عكس الشرط وموانع الارث ستة اقصر المصنف
رحمه الله تعالى على المتفق عليه منها وهي ثلاثة فقال **ومنع**
الشخص الذي قام به سبب الارث **من الميراث** اي الارث
علة **واحدة من علل ثلاث** احدها **ق** وهو عجز حكمي يقوم
بالانسان بسبب الكفر وهما مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق
بجميع انواعه لانه لو ورث لكان لسيده وهو اجنبي من الميراث
ولا يرث لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن الميراث يورث
عنه جميع ما ملكه بعضهم الحر على الانجح عندنا ولا يرث ولا يورث
رث كالقنا عند المالكية والحنفية ويرث ويحجب على حسب
ما فيه من الحرية عند الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع للفائز
فقط لا المقتول فقد يرث قائله واختلف الايمه في الفائز
فقدنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو كان يحق كقتل
وامام وقاض وجليد بامرها او احدهما وشاهد ومزك ولو
كان القتل بغير قصد كناع ومجنون وطفله لو قصد به
مصلحة كضرب الاب للنادية وبطنة الجرح للمعالجة والاضل
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للفائز من الميراث شيء
والمعنى فيه نهية الاستعجال في بعض الصور وسد الباب
في الباقي ولا مدخل للمقتل في القتل وان كان على محتمل
لانه ليس يلزم بخلاف الفاضل وعند الحنفية كل قتل
اوجب الكفاية منع الارث وما لا فلا الا القتل العمد العمدون

فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث وعند
 الخبائث كل قتل مضمون بقصاص او بدية او بكفارة يمنع
 من الميراث وما لا فلا وعند المالكية ميراث قاتل الخطا من المادون
 الدية ولا يرث قاتل العمد العدوان والباث واسع وفروعة
 كثيرة ومحمد بسطها كتب الفقه وثالثها **اختلاف دين** بالاسلام
 والكفر فلا توارث بين مسلم وكافر بخبر الصحيحين لا يرث
 المسلم الكافر ولا الكافر المسلم امل علم ارث الكافر المسلم قبل
 جماع واما عكسه فعند الجمهور خلافا لمعاذ ومعاوية و
 من وافقها وادلتها والى اب عنده ذكرته في شرح الترتيب
 وسواء المسلم الكافر قبل قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة
 والنكاح والولا خلافا للامام احمد رحمه الله في المسئلة حيث
 قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورثت عتيقا له في
 الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر **فان**
 استثنى بعضهم من عدم توارث المسلم من الكافر ما لو
 مات الكافر عن زوجة حامل ووقفنا الميراث للمحمل
 فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرث مع حكمة باسلامها
 قال ابن الهيثم رحمه الله تعالى قلت والمتجة عدم استثنائنا
 ذلك لانه ورث من كان حلالا وهذا معنى قول بعض
 الفضلاء الناجا ديملكه انتهى اي لان العرق في الارث
 يوقف الموت والحكم كان وقت الموت كما يحكمون بكفره فلا
 يرث مسلم ككافر والله اعلم ولما كان التعيين بالغير
 يقتضي شيئا يفهم قال **فانهم** ايها الطالب ما قلته
 اي اعلم علما جازما بدليل قوله **فليس الشك** وهو

الرد بهي حكمي لا مزية لاحدهما على الآخر **كالقريب** اي الحكم
 الجازم **فان** الاول هل الكفر كله مله واحدة ام مله
 الاصح من مذهبن ان الكفر كله مله واحدة وهو مذهب الحنفية
 والثاني الكفر مله وهو مذهب المالكية والحنابلة فالاول النص
 ري مله واليهود مله ومن عداها مله وكلمة العقوليين
 دليل مذكور في المطول **الفصل** الثانية بقي من معاني
 الارث ثلاثة ايضا احدها اختلاف ذوي الكفر الاصح
 بالنفقة والحريه فلا توارث بين ذوي وحري في ذا الاظهر
 وفاقا للحنفية وخلافا للمالكية والحنابلة واهل المعاهد
 والنساء من كالذمي او كالحري وجهان ارجحهما كالذمي
 خلافا للحنفية **الثاني** الردة اعادنا الله والمسلمين منها
 فلا يرث للرد ولا يورث كالعارف اخوان مثلا الى
 لغيره لا توارث بينهما وما لم يرد في ولو كان اسهما
 في خلافا للحنفية وسواء النسب في حال الاسلام او في
 حال الردة خلافا لهم ايضا وحيث قالوا ما النسب في
 حال الاسلام فهو لورثته المسلمين وسواء اسلم قبل
 قسمة التركة ام لا خلافا للحنابلة ولا يتنزل كحوقه بدار
 الكفر منزلة موته خلافا للحنفية والندقة كالردة
 خلافا للمالكية والذي الذي لا وارث له لا يستغرق
 يكتفه ماله او القاضل بعد الفروض **الثالث**
 وهو اخر المعاني الستة هو الدور الحكمي وهو ان
 يلزم من التوارث عدمه كان يقرأ حائث باب
 للميت فيثبت نسبه ولا يرث للرد وفي الاقرار سباحة

وخللا فابى الامة فراجعته في كتابنا شرح الترتيب والله اعلم
تنبيه في قوله الذي قام به سبب الارث بعد قول المصنف
 رحمه الله وعن بعض الشخص اجماع الى ان ابى اللعان ليس
 بما منع خلافا لمن زعم ذلك فان انتفاء الارث فيه يبي
 الملاعن ومن يدلي به وببي المنفي لانتفاء السبب وهو
 النسب وليست امه ولا عصمتها عصمة له خلافا للامام احمد
 رحمه الله ونوما للعان ليسا بشقيقين خلافا للمالكية
 ونوما للزنا ليسا بشقيقين عند الامة الاربعة واذا اكدت
 النافي نفسه ولو بعد موت الولد ثبت النسب وترتب عليه
 مقتضاه ولا التفات الى التهمة ولو كان ذلك بعد القسمة
 وبه فلا شك في صحة قياس منتهى النعم احمد
 رحمه الله تعالى وقال ابو حنيفة وما كان رحمه الله تعالى
 ان كان الولد حيا حين التكريك ثبت نسبه وكذا ان
 مات وخلف ولدا واخا ولد معه ونقص الغنمة فيها
 للحاجة الدعية الى ثبوت نسب ولله والاف الموجود من
 النافي والاف لا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة الى ثبوت
 النسب اذا واعلم انه لا يختص الاستحقاق النافي بل
 لو استحقه الوارث بعد موت النافي لحقه كالمستحق
 الموروث قال ابن الهيثم قال الرافعي في كتاب الاقرار
 وبهذا قطع معظم العراقيين انتهى والله سبحانه وق
 تعالى اعلم **باب الوارثين** اجماعا بالاس
 الثلاثة من الرجال والنساء والوارثون من الرجال
 بالاختصاص اجماعا **عشر** اسما فيهم **معرفة** اي



معلومة **مشتركة** عند الفرضيين **فائدة** قال الشيخ سعد
 الدين التفتازاني في شرح العقايد انه اي النسب حال
 التنبه على ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد لا كما اصطلاح علمه
 البعض من تخصيص العلم بالمركب والكليات والمعرفة بانه
 لسانط والحزنيات انتهى والله اعلم اذا نظر ذلك فاول من
 العشرة **الابنة** والثاني **ابن الابن** منهن **الزلة** بوجه اودرجات
 بحض الذكور فخرج بذلك ابنة بنت الابن وخوف من كل من
 في نسبه للميت انتهى **و** الثالث **الاب** والرابع **الجد** اي للاب
 اي من الاب اي من جهة وخرج به الجد من جهة الام كما في
 الام وقوله **وان علا** اي بحض الذكور كما في اب وابنه
 وهكذا وخرج بذلك كل جداد لي بانث وان ورثت وما قرنت
 من جعل الضمير في قوله له عائد الى الاب اولى من عوده الى
 الميت لوجوه احدهما ان فيه عود الضمير الى المذكور في اللفظ
 والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجد ابو الام الا ان يقال
 الجداد ابو الام ليس جد حقيقة **والخامس الاخ** من **اي الجدة**
كانا اي سواء كانا من جهة الاب فقط او من جهة الام فقط
 فقط او من جهتهما معا وهو الاخ الشقيق **قد انزل الله**
به القرانا اما الاخ للام فخرج وقوله تعالى وان كان رجل يورث
 كلامه وامرأة وله اخ واخت اي من امه كافرهما ابن يتعود
 به في الشواذ واما الاخ للابويين والاخ للاب فخرج وقوله تعالى
 في آخر سورة النساء وهو يرثها ان لم يكن لها ولد **والسادس**
ابن الاخ المدعي اليه بالاب اي الى الميت العلوق من المقام
م بالاب وحده وهو ابن الاخ للاب ومع الادلة بالام

ايضا وهو ابن الاخ من الابوين وضع بذلك المدلي بالام و
 حدها وهو ابن الاخ من الام **فاسمع** سماع تدبر وتهم واذا
 عان **مقالا** اي قول الصادقا **ليس بالكذب** لانه مجمع عليه
 لوروده في القرآن والاضار الصحيحة وخبر كذا والخزوان
 كان في الاصل محتمل الكذب كذا اخبار الباري تعالى واحبا رال
 سل عليهم الصلاة والسلام مقطوع بصحتها وكذا ما اجمع عليه
 او تواتر **و السابع والثامن العم وابن العم من ابيه** اي الميت
 والمراد عمر الميت اخو ابيه شقيقه وعمه اخو ابيه لابيه وابنا
 وهما وضع بذلك العم من الام وبه **فاشكر لذي** اي صاحب
الاجار اي الاخصا **والثنية** اي الايقاض فانه ينهك
 على هؤلاء الورثة بعبارة مختصرة وسياتي في معنى ذلك
 احاديث كثيرة شريفة عند قوله واشكركم ناطقه فجزاه
 الله خيرا ورحمة رحمة واسعه **و التاسع والن** **و ح العائر**
المعنى ولما كان المراد به المعنى وعصته وصفه بقوله
ذ اي صاحب **الولاء** من المعنى وعصته المتعصين
 بانفسهم **فجمل الذكور** المجمع على انهم **هو** **لا** العشرة بالا
 خنصار واما بالسط فحجة عشر الابن وابنه وان نزل
 والاب والجدا بوه وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب
 والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابنا الاخ للاب وابن الاخ
 للام والعم الشقيق والعم للاب وابنا العم الشقيق وابنه
 العم للاب والزوج وذو الولاء ومنه علا هو لاء من
 الذكور فمن ذوي الارحام كابن الميت وكابي الام وابنه
 الاخ للام وابنه والخال وخوهم ولما انتهى الكلام على
 المذكور

الذكر
 المذكر

المذكور المجمع على انهم شرع بذكر النساء المجمع على انهم شرع
والواحدة **ثالث** **من النساء** بالاختصار **سبع** لم يعط **المعنى** **عند**
الشرع اي اعطاء مجمعا عليه فان ذوي الارحام من الذكور
 والانات في ذواتهم خلاف سند ذكره احبا الكتاب انشاء الله
 تعالى فالاول من النساء **السبع بنت** **والثانية بنت ابن** وان
 نزل ابوها بمحض الذكور **و الثالثة ام شقيقة** من
 اشقت على الشيء خفت عليه والاسم من الشقة والام من
 شأنها ذلك **و الرابع زوج** بانثاء الهاء وهو الاول في
 الغرابض للتميز وهو ان كان الافصح الا شهر تركها **والرابع**
جدة من جهة الام او من جهة الاب على تفضيل وهو ان ام الام
 وامها ثمة المدليات باناث خلص وام الاب وامها ثمة المدليات
 باناث خلص مجمع عليها فان ادلت الجدة بالجد كام اب الاب
 فلا تترث عند امالكته وتترث عند محابله وان ادلت
 الجدة بالجد كام اب الاب فلا تترث عند محابله اما
 مذهبا ومذهبا لحنفية تترث جميع من ذكرنا وكذا كل
 جدة تدلي بحد وارث واما الجدة التي تدلي بذكرين
 اثنتان ويعز عنها بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي
 من ذوي الارحام بالتفاق الائمة الاربعة وسياتي في
 كلام المصنف انشاء الله تعالى **و السادسة معنقة** وكذا عصبها
 المتعصبون بانفسهم كما سياتي **والسابعة الاخ من ابي**
للمرأته كانت سواء كانت شقيقة اولاب اولام **فائدة**
عدهن **بانت** بالاختصار **بانت** اي ظهرت واما عدهن
 بالسط فعشر البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها

الى

والجدة ما قبل الاب والاخت الحقيقية والاخت للاب والاخت
 خت للام والزوجة والمعتقة **فائدة** اذا انفرد واحد من الذر
 كور ورث جميع المال الا الزوج والاخ للام وكل من انفردت
 من النساء لا تحوز المال الا المعتقة ومن يقوله من العلماء
 بالرج يقول كل من انفرد من الرجال يحوز جميع المال الا الزوج
 فقط وكل من انفردت من النساء يحوز جميع المال الا الزوج
 واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلث الابن والاب والزوج
 واذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن
 والام والزوجة والاخت الحقيقية او امكن الجمع من الصنفين
 ورث الابوان والولدان واحد الزوجين ويسقط من
 عدم ذكرنا لما استغفره في الحديث والله اعلم وما انتهى
 الكلام على الورثة من الذكور والافاض شرع يبين ما
 يرث كل واحد منهم مقدما الارث بالفرض بتقديمه على
 النعصب اعتبارا وان كان الارث بالنعصب اقوالا
باب الفروض المقدمة اي المقدمة في كتاب الله
 تعالى والثابت بالاجتهاد ومحققها والفروض جمع فرض
 وهو في اللغة يقال لمعان اصلها التحز والقطع ومنها
 التقدير وفي الاصطلاح النعيب المقدمة شرعا لوارث
 خاص الذي لا يزيد الا بالرج ولا ينقص الا بالعول
 وقد المصنف رحمه الله على ذكر الفروض تقييما الارث الى
 الفروض والنعيب فقال **واعلم** ايها الناظر في هذا
 الكتاب بان الارث **نوعان** لثالث لها اي النفع
 عان **فرض** اي ارث به وتقدم معناه آتيا **ونعيب**

اي الارث

اي الارث به وسيا في تعريفه **على ما قسمنا** اي بهذا القسم
 والمراد به لا يخلو منها لما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى **فالفرض**
في نص الكتاب اي القرآن العزيز **سنة** والسابع ثبت
 في الاجتهاد ولا فرض في الارث بنص القرآن **سواها** اي الفروض
البينة اي قطعاً والبت القطع اما السابع الذي هو ثلث
 الباقي وخرج بقوله لنا بنص القرآن والفروض السنة احدها
نصفون ثلثها **وربع** وهو نصف النصف **ثم نصف الربع**
 وهو الثلث وهو ثلثها **وربعها الثلث** وخامسها **السنة**
بنص الشرع في القرآن العزيز **وسادسها الثلثان** **وها**
 اي الثلثان **التمام** الفروض الستة وتقال بعبارة اخرى
 النصف والثلثان ونصفها ونصف نصفها ويقال غير
 ذلك من العبارات التي اوجزها السبع والثلث ونصف
 كل منها وضعفه وانما اجزا الثلثين عن الثلث والسادس
 مخالفا لغيره لما سنده عند ذكر اصح الفروض لضيق
 النظم ولانه كسر مكر وما تقدم كسور مفردة ثم رغب
 في الحفظ بقوله **فاحفظ** ايها الناظر في هذا الكتاب ما ذه
 كرتك له وما لم اذكره من هذا العلم وغيره فان حذف المفعول
 لمفعول يؤن بالعموم **فكل ما حفظ اما** اي مقدم على
 غيره خصوصاً ان ضم الى حفظ فهمها المحفوظ بليرتبا
 يدعي ان الحفظ لغرض فهم لا عبث فيه به وينبغي تقييد
 العلم بالكتابة ايضا لما ورد في معنا ذلك اذا عرفت
 ذلك وارادت معرفة اصحاب هذه الفروض **فاحفظ**
النصف والنصف فرض خمسة افراس وكل واحد منهم

منفرد احدها **الزوج** عند عدم الفرع الوارث بالاجماع ذكرنا
كان او انني لقوله تعالى وكم نصف ما تركه ازواحكم ان لم يكن
لهن ولد وانما لم يذكر شرط عدم الفرع في ارث الزوج
النصف للعلم به من مفهوم ما سياتي في ارثه **الرابع والثاني**
الانثى الواحدة من الاولاد وهي البنت عند الفرادها
عن معصتها كما سذكر لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها
النصف **والثالث بنت الابن الواحدة عند فقد البنت**
فاكثر وفقد الابن ايضا وعند الفرادها عن معصتها
من اخ او ابن عم اجماعا قياسا بحابس الاصل وهي بنت
الصليب لان ولد الولد كالولد ارضا وحجبا الذكر كما ذكرنا
والانثى كالانثى **الرابع الاخ** الواحدة الشقيقة عند
انفرادها عن معصتها من اخ شقيق او جد بل وعن
الاولاد والاولاد الذكور والاناث وعن الاب **في مذهب**
كل مذهب اي مجتهد لان ذلك مجمع عليه واصلي المذهب ما
كان الذهاب ثم اطلق على ما ذهب اليه المجتهد واصحابه
من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازيا **وهكذا** وهي الخامسة
وفي بعض النسخ وبعدها **الاخت** اي الواحدة من الاولاد
عند انفرادها عن معصتها من اخ الاب او جد وعن
من شرطنا فقله في الشقيقة وعن الاشقاء من ذكر او
انثى فقول **عند الفراد** اي عند افراد كل واحد من
عن معصتها من ذكرته في كل واحدة والاصل في ارث كل من
الاختين النصف قبل الاجماع قوله تعالى ان امرؤ هلك
ليس له ولد ولم يخن فلها نصف ما ترك الا انهم اجمعوا

على ان الآية نزلت في الاخوة للابوين والاخوة للاب دون
الاخوة للام ثم اعلم ان الذي علم من كلام المصنف وهو شرط
فقد المعصية لكل واحدة من الاربع وامام ذكرته غير ذلك
فانما تركه كغيره من المصنفين الكفاء بذكره فيما ساء فيه
ولو ذكرنا جميع الفرع لادى الى التكرار والتطويل **والرابع**
فرض اثنين ذكرهما بقوله **فرض الزوج** ان كان مع من ولد
الزوج **منه** **فقد منع** عن النصف ورده الى الربع وهو الابن
او البنت سواء كان من اوين غير لقوله تعالى ان كان لهن ولد
فلكم الربع مما تركن وذكر الثاني بقوله **وهو اي الربع كل**
زوج **فاكثر** من زوج الى ربع **مع عدم الاولاد الذكور**
والاناث للميت من الزوجة او من غيرها **فيما قد را** اي فرض
لقوله تعالى وللهي الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وما كان الولد
لا يشمل اولاد الابن حقيقة صرح باولاد الابن بقوله
وذكر اولاد البنين الذكور والاناث **يعتمد حيث اعتمد**
القول في ذكر القول في حجب الزوج من النصف الى الربع وا
لزوج من الربع الى الثمن لان اولاد الابن كالاولاد عند
عدمهم ارضا وحجبا بالاجماع الذكر كالذكر والانثى كالانثى
قياسا على الاولاد ذواتهم **والثمن** فرض نصف واحد وهو
المذكور في قوله **فرض الزوج والزوجة الى ربع مع البنين**
الواحد فاكثر **او مع البنات** الواحدة فاكثر لقوله تعالى
فان كان لكم ولد فلمي الثمن مما تركتم **او مع اولاد البنين**
الذكور والاناث الواحد والواحدة قياسا على الاولاد
فيما سبق **فا علم ذلك ولا تظن** الجمع المذكور في

باب الربع

باب الثمن

لفظ البنين والبنات واولاد البنين بل الواحد منهم كذلك
 كما اوضحته **فافهم** اي اعلم ذلك **والثلاثيات** فرض اربع
 اصناف ذكر المصنف الاول منهم بقوله **البنات جمعاً والمراد اثنتان**
 فاكثروا قد صرح بذلك في قوله **ما زاد عن واحد فاحدة** من بنين
 فاكثروا **فسمي** سمعاً طاعة وادعاء موافقة للاجماع وما روي
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ان للبنين النصف لغيرهم قوله
 نعم فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فيترك لم
 يصح عنه والذي صح عنه موافقة الناس كما قاله ابن عباس
 ودليل الاجماع فيما زاد على اثنتي الاية المذكورة وهي قوله نعم
 فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي البنات با
 لفتاوى على الاختين وهو من احسن الاجوبة عن شبهة ابن
 عباس رضي الله عنهما السابقة ان صح عنه وهي مغلوبة بقوله
 نعم فوق اثنتين **فالثالثة** قوله سمياً منصوب على انه
 مفعول مطلق وعمله محذوف وجوباً لانه لا بد من
 اللفظ بفعله والمحذوف عامله وجوباً قسماً واقع في الطب
 وواقع في الخبر فيجوز ان يكون قوله سمياً واقعاً في
 الطلب فيكون المعنى فاسمع لمن يقول باستحقاق تيم
 البنين فاكثروا البنات للثلاثين ويجوز سمياً ان
 يكون من قبيل المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت
 ما ورد من القول باستحقاق الثنتين فاكثروا للثلاثين
 سمياً والله اعلم ولما ذكر المصنف الثاني بقوله **وهو اي**
 الفرض المذكور وهو الثلاثان **كذلك لثلاث** اي اثنتين
 فاكثروا سمياً على البنات **فافهم** اي اعلم مقالتي اي قوله

هذا **فهم صاف الذهب** اي خالصه من كدورات الشوك والآوها
 والذهبن **وهو** اللفظة والمراد هنا العقل ويقال ذهبن العقل
 ويقال ذهبن بالضم ذهابة حفظ قلبه ما اودعه وذكر المصنف
 الثالث والرابع بقوله اي الفرض المذكور **وهو اي** الثلاث
لاختين شقيقتين اولاد كما سيصريح به فيما يزيد عن
 ثنتين ثلاث واربع وهكذا **قضى** اي بما وصية ذكرته
 من فرض الثلاثين مطلقاً الاختين فاكثروا وهو المتبادر
الاصدار والعبد اي افتوا به فان العبد لا يكون قاضياً
 مراده ان ذلك امر مجمع عليه وما كان اطلاق الاختين سماً
 ملاول للاختين من الامم صريح بان المراد الاخوات لا بويها او
 لاد لا بقوله **هذا** اي ما ذكرته فرض الثلاثين للاختين فا
 كثر اذ اكن اي الاخوات **لام واب** وهو الشقاق **اولاد**
 فقط **فاحكم** اي في بعض النسخ فاعلم **هذا نص الحكم**
 المذكور من الصواب ضد الخطا وهو قوله صاب السهم
 صوباً وصيباً فاصاً وقع بالرمية واصاب السخا الموضع
 امطره **فالثالثة** لا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارث بن
 ت الابن الثلثين وفي ارث الاخوات كذلك ولا بد من اشتراط
 عدم الاشقاء في ارث الاخوات لادب الثلثين وكل ذلك معلوم
 وضابط اصحاب الثلثين ان يقول الثلثان فرض اثنتين
 مثلاً وبنين فاكثروا مما يرث النصف وهو عبارة ابن الهيثم
 قال الشيخ زكريا رحمه الله وفرض بقوله اثنتان الزوج و
 بقوله مثلاً وبنين مثلاً بنت واحدة لغيرهم فقط ومثلاً
 بنت وبنين لا بينهما ايضاً لهما مثلاً وبنين ولا يتصور

اجتماع صنفين كل منهما الثلثان انتهى **والثالث** فرضه انثى
 احدها **الام حيث لا ولد** بشرطين عدميهما احدهما ان يكون
 لا ولد ذكر كان او انثى واحدا كان او متعدد او لا ولدا بنين
 سيذكر قريبا وثانها ان يكون حيث **هنا الاخوة جمع**
 اثنا عشر اشياء رآ الى ذلك بقوله **ذو عدد** فان العدد حقيقة
 اقله اثنا عشر فليس الجمع على حقيقة من ان اقله ثلاثة ووضوح
 بقوله **كاشش** اخوين او **ثلاثي** اخيتين وكذلك اخ او اخت
او ثلاث من الاخوة الذكور والاناث او الذكور والاناث
 والحنث المنفرد بين اومع الذكور والاناث او معهما وذلك
 كظم معنى قوله **حكم الذكور فيه كالاناث** ولا فرق في الاخوة
 بين كونهم اشقاء اولاد او لام ومختلفين ولا بين كونهم
 وارثين او محجوبين او بعضهم حجب شخصي والمحب بالقد
 صف من الا ولاد والاخوة وغيرهم كالعدم وجوهه والاصل
 في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثت ابواه فلامته
 الثالث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدة
 وما كان اولاد ابن كالا ولاد امرثا وجبا ذكرهم مؤفرا لهم
 عن الاخوة لا شرط عدم الاخوة في امرثها الثالث
 بالنسبة بخلاف اولاد الابن فبالقياس فقال **والابن**
 واحد كان واكثر **معها** اي الام او **بننة** اي بنت الابن
 واحدة كانت واكثر **فرضها** الثالث ان انتهى من ذكر
كايبنه بهذه العبارة قياسا على ما ذهب الى اولادها اشتر
 اليه وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يرث
 ها عن الثالث الاخوة الذكور الا ثلاث من الاخوة

لما هو قوله تعالى فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة وروى عن معا
 رضي الله عنه انه قال لا يرثها عن الثالث الا الاخوة الذكور
 والذكور مع الاناث واما الاخوة الصر فلا يرثونها عن السدة
 عنه لان اخوة جمع الذكور والاناث الخلف لا يدخلون
 في ذلك والجمع هو على خلافهما وجوبهما مذكور في المطولات
 وما كانت قد رثت لارث الثالث وليس هناك فرع وارث ولا
 عتق من الاخوة والاخوات وذلك في مسئلتهم تسميا بالقر
 بين وبالعمريتين ذكرهما مقدما لهما على النصف الثاني بمن
 الثالث لان ذلك من جملة الاحوال للام مع عدم من ذكر فقال
والابن واحد كان واكثر **معها** اي الام او **بننة** اي بنت
 الابن واحدة كانت واكثر **فرضها** الثالث ان انتهى من ذكر
كايبنه بهذه العبارة قياسا على الاولاد كما اشتر اليه وروى
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يرثها عن الثالث الا
 ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة واقل
 الجمع ثلاثة وروى عن معا رضي الله عنه انه قال لا يرثها
 عن الثالث الا الاخوة الذكور والذكور مع الاناث واما
 الاخوات الصر فلا يرثونها عن السدة عنه لان الا
 خوة جمع الذكور والاناث الخلف لا يدخلون في ذلك والجمع هو
 على خلافهما وجوبهما مذكور في المطولات وما كانت قد رثت
 لارث الثالث وليس هناك فرع وارث ولا عتق من الاخوة
 والاخوات وذلك في مسئلتهم تسميا بالقر بين وبالعمريتين
 ذكرهما مقدما لهما على النصف الثاني بمن يريث الثالث لانه
 من جملة احوال الام

مع عدم ما ذكر فقال — **وان يكن** اي يوجد زوج وام واب
 فقط في فريضة **ثلاث** ما يبقى بعد فرض الزوج **لها ثلث**
يرث وهذه هي احدى الغزوين والثانية ذكرها بقوله
وهكذا للام الثلث الباقي بعد فرض الزوجة الا ان الاب
 والام مع **زوج** **فصاعدا** اي فذهب عنه حاله اياه
 لصعوده كالمواحدة الى ريع فهو منصوب باليالة من العدة
 ولا يجوز فيه غير النصب ولا يستعمل الاباغا او يتم نقل الشيخ
 زكريا عن ابن سيرة **فلا تكن عن العلوق** **فا عدل**
 شملها عند ساعد الجدة والاجتهاد وقم لها عا قدم العنا
 ين والسداد فان ذلك من سبيل الرشد ففي زوج وام
 واب للزوج النصف وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة
 الثلث وللأب الباقي وفي زوج وام واب للزوج النصف
 ربع وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي
 فابقي لفظ الثلث في فرض الام في الصورتين وان كانت
 في الحقيقة **رُسرًا** وربعًا كما قلنا فاءدبا مع القران
 وهذا مما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما فيه الجهد
 ومنهم الائمة الاربعية وذلك انهم لا يولعوا بالام الثلث
 كما لا لزوم اما تفضل الام على الاب في صورة الزوج
 في فاما انه لا يفضل عليها التفضل اليهود في صورة
 الزوج مع ان الام والاب في درجة واحدة وخالفوا
 عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثلث كما ملأنا
 هريص القران ووافق ابن سيرين اليهود في مثل
 الزوج ثم رجع المصنف بعد فراعته في احوال الام

عند عدم فرع الوارث والعدة من الاخوة البنية بقية من يرث
 الثلث وهو الصنف الثاني فقال — **وهو اي الثلث للاثنتين**
 اي ذكرين **او اثنتين** اي اثنتين وكذلك ذكرنا في **ما ولد الاكثر**
 فقط وهم الاخوة للام **بغير** اي كذب **وهكذا** يكون الثلث
 لهم **الاكثر واو زاد** عن الاثنين واوهنا بعض الواووا
 لمقصود بالجمع بين لفظي الكثرة والزيادة التأكيد وكذا قوله
فما لهم فيما سواه اي الثلث **لاد** لانهم يستحقون اكثر منه
 لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والزاد
 هو الطعام في السفر وفي البيت حاسب ناقص مطرف **وسوى**
الانات **والذكور** **فيه** اي الثلث **كما قد اوضح السطور** اي
 المكتوب وهو القران العزيز في قوله تعالى فهم شركاء في الثلث
 فان الشريك اذا اطلق يقتضي المساواة وهذا مخالف فيه
 اولاد الام عنهم فانهم خالفوا غيرهم في اشياء لا يفضل
 ذكرهم على اناتهم اجتماعا ولا انفردا ويرثون مع من ادلوا
 به ويحجب بهم بقصا وذكرهم اولاد ابنتي ويرث منهن
 خصة اشياء خالفوا فيها غيرهم **فالثلث** يعني من يرث
 الثلث الجدة في بعض احواله وسيأتي ذلك كله في باب
 الجدة والاخوة والله اعلم **والسدر** **فرض** **سبعة** **من العدة**
 ذكرهم اجمالا بقوله **ك** مع الفرع الوارث او عدة من الاخوة
 والاخوات **ثم بنت** **ابن** **فاكثر** مع بنت واحدة وكذا بنت اب
 ابن ابنه فاكثر مع بنت اب واحدة اعلانها **وجد** مع الفرع
 الوارث وكذا في حال من احواله مع الاخوة وستأتي **والاخر**
بنت الاب فاكثر مع الاخت الشقيقة الواحدة **ثم الجدة**

بالسدر

فأكثر **وولد لام** الواحد ذكر كان أو أنثى **تمام العدة** فهو النساء
 بع وهذا كله حيث لا حاجب في الجميع ثم ارد فذلك بيان
 الحالة التي يرث فيها كل واحد منهم السدس تفضيلا فقال
فلا بد يستحق اي السدس مع **الولد** ذكر كان أو أنثى فان
 كان الولد ذكر فلا شيء للام غير السدس وان كان أنثى وفصل
 بعد الفرض شيء اخذه ايضا تعصيبا فيجمع اذ ذاك يرث
 الفرض والتعصيب كما سنوضح ان شاء الله تعالى فهذا هو ال
 ول من يرث السدس والثاني الام وقد ذكرها بقوله **وهكذا**
الام تستحق السدس مع الولد ذكر كان أو أنثى واحدا كانت
 او متعددا **بشرط** الصهر جلد وعلا في كتاب العزير قاله
 تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس ما ترك ان كان له
 ولد وما احسن هذا الترتيب الحسن في هذه المنظومة
 فانه اعقب الاب بالام مؤخر للجد عنهما من اجل ان
 تعالى جمع بينهما في الآية الكريمة ولما كان الولد في الآية الكريمة
 خاصا بولد الصلب حقيقة وكان ارث كل من الاب والام
 السدس مع اولاد الابن بالفنائه على الاولاد اعقب ذلك
 بحكمهما مع اولاد الابنة فقال **وهكذا** يرث كل من الاب وال
 م السدس مع **ولد الابن** ذكر كان أو أنثى **الذي مان اليتيم**
اشه اي الولد اي يتيم **ويحتمل** بالذال المعجمة اي يقتدي
 به في الارث والحج فيما سأل عليه الذكر كالذكر والانثى كالانثى
 فنلاحظ من هذا كله ان الاب يرث السدس مع الابنة وابنة الابنة
 او البنت او بنت الابن وان الام ترث السدس مع الابن وابنة
 الابن او البنت او بنت الابن ولما كانت الام تزيد على الاب

بأنها

بأنها ترث السدس مع العدة من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله
وهو اي السدس اي الام ايضا مع **الاثنين** **احق المثلث**
 وأكثر مطلقا فلذا قال **فقس هذا** اي عليها في كلامي ما ن اداو
 فقس بعض افراد الاثنين مما لم تشمله الآية على ما شملته منها
 فان ارثها للسدس مع اثنين من الاخوة منحصر في خمسة واربعين
 صورة بينهما في شرح الترتيب والثالث الجد وقد ذكره بقوله
وحد اي الذي لم يدخل في نسبه للميت انثى **مثل الاب عند فقله**
 اي الاب في **حوز ما يصيبه** من السدس مع الفرع الوارث جامع
 بينه وبين التعصيب او غير جامع عما سنبينه ان شاء الله
 والارث بالتعصيب عند عدم الفرع المذكور عما سياتي
وفي ملة اي ممدودة اي رزقه الموسع من قولهم مداه في رز
 رقه اي وسعه فيكون تأكيد لقوله في حوز ما يصيبه ويصح
 ان يكون المراد بقوله وملة اي حجه من قولهم رجل مد يد لقا
 مة اي طويل الباع اذا تفرقه ر ذلك والجد كالات عند فقله
 ارثا وحجا الا في ست مسائل اقتصر الحنف على ثلاث منها
 بقوله **الا اذا كان هناك** مع لجة **احق** اشق اولاد فليست
 كالات في ذلك **لكن الام** اي الاخوة في **القرب** اي الميت **وهو اي**
الجد اسوة اي سواء في جهة واحدة لانهم فرع الاب والجد
 اصله فيرثون معه على تفضيل سيأتي في بابهم ان شاء الله تعالى
 الاب في حجههم كما سيأتي في لجة ان شاء الله تعالى وما الاخوة
 للام فلا بد والجد في حجههم سواء كما سيأتي ان شاء الله ايضا
 وذكر الثانيه بقوله **او** بمعنى الواو اي والا اذا كان هناك
الولد اي اب وام **معها** اي الاب والام **زوج ورث**

كان في اخيه من غير ان يورثه
 كما في اخيه من غير ان يورثه

فان للام مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كان بدل ثلث
 جميع المال كما مر به بقوله **فالام للثلاث مع الجد** لو كان بدل الاب
 ثلث فتكون المسئلة زوجا وامًا وجدا فلزوج النصف وللأ
 الثلث كاملا وللجد الباقي ولم ننظر الى كونها نازلا كثر منه خلا
 فها مع الاب لانها في درجة واحدة كما تقدم وذكر الباقين بقوله
وهكذا ليس الجد بشيء بالاب في زوج الميت وام والشاء
 فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجد بدل الاب لكان
 ثلث المسئلة زوجا وامًا وجدا فلزوج فيكون للام الثلث
 كاملا وللزوجة الربع والباقي للجد وان لم يفضل عليها
 التفضل العهود لا محذور في ذلك لكونها اقرب منه
 بخلافها مع الاب كما تقدم وما ذكر ان الجد يخالف الاب
 في مشاركتة الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك مما
 يطوله اخر حكمهم الى ان يعقل به بما خصه في الحل اللائق
 به ونبه على ذلك بالقرعة بذكره فقال **وحكمه وحكمهم** اه
 الجد والاخوة مجتمعين **سأني** انشاء الله **مكمل المان في**
الحالات الابنية في باب معقود لذلك يسمى باب التجدد
 والاخوة والرابعة مع ما خالف فيه الجد الاب ان الاخوة
 لغزاهم ويقيمهم بحجوب الجد في باب الولا بخلاف الاب
 والخاصة ان الاب يحجب ام نفسه ولا يحجبها الجد وال
 لسادسة ان الاب في نحو بنت واب يرث السادسة
 فرضنا والباقي تعصبا بلا خلاف ولو كان الجد بدل الاب
 في نحو بنت فكذلك على المرحوم قطع الشيخ ابو محمد
 الجديني وقال النووي انه الصحيح والاربع وقيل

انه يأخذ الباقي جميع تعصبا ورحم صاحب التهمة وقال انه
 المندفع ولم يزوج الراعي شيئا من الوجهين ففارق الاب
 في جريان الخلافة وانه كان المرحوم انه كرهها فيها والرابع ممدق
 يرث السادسة بنت الابن وقد ذكرها بقوله **وبنت الابن**
 او بنات الابن المتخاضيات **تأخذ** او ياخذون **السدس اذا**
كانت او كنه **مع البنت** الواحدة تكلمة الثلثين للاجماع ولقوله
 ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابنة واخت لا قضين
 فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنات الابن
 السدس بكلمة الثلثين وما بقي فللاخت رواه البخاري
 وغيره وقيل على ذلك كل بنت ابنة نازلة فاكثر مع بنت ابنة
 واحدة اعلامها وقد اشار الى ذلك بقوله **سألا** اي
 يجعل ذلك مثالا يقتدى به ويقاس عليه غيره والخاص
 ممن يرث السادسة الاخت للاب وقد ذكرها بقوله **وهكذا لا**
 التي ادلت بالاب فقط فالشرناخذ السادسة **مع المخت**
 الواحدة **التي بالابوي** يا اخي ادلني بكلمة الثلثين بالاجماع
 قبا ساعلمت بنت الابن فاكثر مع بنت الصلب وتفيد
 بالواحدة في كل من البنت والاخت الشقيقة وقولي تكلمة
 الثلثين كذلك يخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين
 او كانت الاخت للاب مع شقيقتين فانها لا ترث
 السادسة بل تسقط ما لم تعصب كما ساء لي والسادس
 ممن يرث السادسة المحرم فاكثر وقد ذكرها بقوله **والسدس**
فرضه صحيحة **في الب** لاني الولا **واحدة** او اكثر
 كما سياتي في كلامه قريبا **سواء كانت لام ام اف كانت اب**

اي من قبل الام او من قبل الاب وسواء كان معها ولد ام لا وسواء
 كان له اخوة ام لم يكن لما ورد في هذه والسابع ممن يرث السيد
 الواحد ولد ام وقد ذكره بقوله **وللاام** ذكر كان او انثى
ينال السدسا اجماع القول تعالى وان كان رجلا يورث كلاله او
 اسدة ولباخ او اخت فلكل واحد من السدس والمرد الا واليه
 حصة الام كما قرئ به في السواد **والشرطي في افراده لابن** للاب
 الكسبة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثلث
 كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت **وللاام** لا انفراد
 سدس جميع المال رضا قد ورد وهو بمنزلة بل هو صريح لان
 فيه التفرع بان ذلك قد ورد بالنصف اي في القران العدين
 ولما انما الكلام على ميراث السدة شرعي يتكلم في شيء من احوال
 الاجداث استطرد او اعلم قبله انه اذا اجتمع عدة جداث
 فنال كل واحد في درجة واحدة وثارة يكون بعضهم اقرب من
 بعض واعلم كل تقدير فنال كل من جهة واحدة وثارة
 يكن من جهتين وقد ذكر حكم المساويات بقوله **وان شأوا**
شبه الجدة حيث كثر تثنية فكثر من جهة واحدة او من جهتين
 جهتين **ولكن كلهن وارثات** بان لا يكون هن من جهة محققة
 ولا فاسدة وهي التي تدل على ذكر من تثنية اثنتين كما قد فته
 وكما سيأتي **فالسدس بينهما بالسواء** وان ادلت احدهما
 او احدهن جهتين او اكثر وعندها جهة محسنة واه
 حصة على الامح عندنا وبه قال ابو يوسف الثاني وهو
 محكي عن ابي سفيان يهضم السدس بينهما او بينهما محسنة
 الجهات لذات الجهتين مثلا ثلثاه وثلثاه الجهة ثلثه

وهو

وهو قول زفر ومحمد ابا الحسن والحسن ابن زياد وجماعة فان
 الوحي وهو قياس قول احمد ابا حنبل رحمه الله وقوله **في**
القصة العادلة الشرعية وفي بعض النسخ المرضع بشيريه
 الى ما روى الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى
 للمحدثين في الميراث بالسدس وقيل الاكثر منها عليها فانكس
 اذا كانت احد المحدثين محسنة ببلاب كالوظف جنة ام ام
 جنة ام اب مع الاب فالسدس للاولى وحدها والباقي للاب
 وحده على الامح وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب
 لانه الذي حجب امه فترجع فائدة الحجب اليه وهذا عندنا
 واما عند الكنا بلمة فالسدس بينهما ولا يخفى ام لنفسه وعند
 هذه الجدة المحسنة احترمت بقولنا انما بان لا يكون هو
 فيها جنة محسنة والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدهما
 اقرب من الاخرى وهما من جهتين متعديا ما اذا كانت
 القرني من جهة الام فقال **وان تكن الجدة قرني لا قرني** اي من
 جهة الام كام **م حجت ام اب** اي من جهة الاب **معدى** كام
 ام اب وكام اب اب **وساكن سلبت** اي اخذت وحدها
 كاملا لا يخفى اقرب منها ثم ذكر حكم ما اذا كانت القرني من جهة
 الاب فقال **وان تكن الجدة القرني بالعكس** م الاولى
 بان كانت القرني من جهة الاب كام اب والبعدي من جهة
 الام كام ام ام **فالقول لان** فيها من كذا **في كتب اهل العلم**
 من الشافعية وغيرهم **متنصوصان** للامم الشافعية
 رحمه الله وهما ايضا روايتان عن زيد ابا ثابت رضي
 الله عنه احدهما **لا تسقط البعدي** من جهة الام بالقرني

من جهة الاب بل يشتركان في السد **على الصحيح** وبه قال مالك رحمه الله
لان التي من جهة الام وان كانت بعد فهي اقوى لكون الام اصلا في
ارث الجدات فتعدل قرب التي من قبل الاب قوة التي من الام ف
عندنا واشتركا والقول الثاني انها تنحجها جريان على الاصل من
ان القرني تنحج البعدي وبه قال ابو حنيفة وهو المفتي به عند
الحنابلة **وانتقد الجدل** اي المعظم من الشافعية والمالكية **على الصحيح**
لهذا القول الاول ولما كان في عبارته السابقة وهي قوله ولكن كلمتي
وارثات ايما الى ان من الجدات غير وارثة وهي العجزة عنها بالفا
سنة وهي التي احتررت عنها فيما سبق بقولي صحيح بينهما
هنا بقولهم **وكلمة ادلت** من الجدات **بغير وارث** كام الى الام ف
ان ابا الام غير وارث ويعبر عنها بالتي تدعى بكرية النسيب
فما حفظ من الموارث فانها ما ذوي الارحام فلا تراث
الا عند ما قال لبشره ذوي الارحام كما تقدمت الاشياء
الى ذلك في الكلام على الوارثات **فان** حاصلا القولان الجد
عندنا على اربعة اقسام القسم الاول من ادلت بمحض الاناث
كام الام ولها ثمة المدلى باناث خلصه والقسم الثاني من
ادلت بمحض الذكور كام الاب وام اب الاب وام اب اب
الاب وهكذا بمحض الذكور والقسم الثالث من ادلت باناث
الذكور كام اب وام ام ام اب اب وام اب اب وام اب اب
القسم الثالث فهي وارثة عندنا وعند الحنفية وهي العجزة
عنها بالمعدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من اد
لت بذكور الى اناث كام اب الام وهي السابقة في قوله
وكلمة ادلت بغير وارث الى اخره وهي المعبر عنها بالفا سلة

وهي غير وارثة الا على القول بشريه ذوي الارحام كما سبق
ثم اذا علمت ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الا جد
واحدة فقط ويا في الجدات الوارثات كلمتي من جهة الاب وا
لكلام في الجدات ما يطول وقد انتهت منه في شرح الترتيب بالعجزة
الحق واسه اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احد الجدات اقرب من
الاخر وهما من جهة واحدة ولوقد علم على البيت السابق لكات
النسب فقال **وتنقطع الجدة البعدي** بالجدة **بذات القرب** سواء
كانت من جهة الام كام ام وامها اتعاقا لانها مدلية بها او كانت
من جهة الاب والبعدي مدلية بالقرني كام الاب وام اب الاب
على الاصح المنصوص في روايد الروضة ومن صور هذه ما اذا
كانت القرني من جهة ابا الاب كام اب اب والبعدي من جهة
امها الاب كام ام ام الاب وفيها وجهان ارجحهما كما قال العلامة
شهاب الدين ابن الهيثم انها تنحجها قال ومستندي في ترجيح
ذلك ما قطع به الاكثرون حتى في الحرر والمنهاج ان قرني كلا
جهة تنحج بعدها انتهى والوجه الثاني انها لا تنحج بل يشتركان
في السد وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني ترجحه
فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة **فان**
في المذهب الاول يعني الارح المقتضى في بعض هذه
المسائل واما في بعضها فتا قفا كما قررته لك فخرها في الخلاف
في هذه المسائل باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع وقوله **فقل**
ايها الناظر في هذا الكتاب **لي حسي** اي يكفين من ذكر
المسائل في اصحاب الفروض او في الجدات في ما ذكرته كفا
ية للمبتدي ولا يقصر عن افادة المنتهي ومن اراد التبحر

قوله ثم قلنا اهبطوا منها جميعا فحيثما حال في اللفظ تأكيد في المعنى
كانه قبل اهبطوا انتم اجمعون وذلك لا يستدعي ان يكون التمرار
محتجيا وهو حال من المضاف وهو بنوهم والله اعلم **فكن لما**
اذكر اي الاحكام **سبعة** اي سبعة سمع فقام واذعان
ثم اعلم انه اذا اجتمع عاصبا فاكثرفنا له يستويان او يستون
في الجهة والدرجة والقوة فيشركان او يشتركون في المال او ما
ابقت الفروض وناله يختلفون في شيء من ذلك فيجب
بعضهم بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعبري في
بيت واحد حيث قال فبالجهة التقديم ثم بقدر وبعدهما
التقديم بالقوة اجعلا وذكر المصنف بعضها بقوله **وبالذي**
الدرجة البعدي وان كان قويا **مع** الوارث **القريب** اذا
كان معا جهة واحدة **في الارش من حظ والنصيب** لجهة بالاقتران
منه درجة وان كان ضعيفا كابن اخ لاب وابن ابن اخ به
شقيق ولا شيء للثاني مع الاول اجماعا لكونه ابعد منه
درجة وان كان اقوى من الاول وكابن وابن ابن وان لم يدل
به وكاب وجد وكابن اخ شقيق وابن ابن اخ شقيقه
اولاد وكلهم شقيق اولاد وابن عم شقيق اولاد فلا
شيء للثاني مع الاول في جميع هذه الصور **فان**
ما هذه حارث الذي البعدي خبرها مقدم وجاز لنقد
يتم لكونه جازلا ومجرورا ومنه حظ اسمها مؤخر وهو مجرور
عن الزائدة لتخصيص العموم وسوغ زيادتها سبق
النفي وكونه مجرورا لها نكرة ولا يخفى ما في عطف النصيب
على الحظ من التأكيد فانها بمعنى واحد قال القرطبي

في مختصر

في مختصر الصحاح النصيب الحظ من الشيء والله اعلم **والاخ** لام واب
والعلم لام واب وابن الاخ لام وابن واب العلم لام واب **اول**
من المدلول بشرط النسب وهو الاخ للاب في الاول والعلم للاب في الثاني
بنية وابن الاخ للاب في الثالث وابن العلم للاب في الرابع فيجب
في جميعها لانه اقوى منه لا يقال ظاهر عبارته يقتضي محبة الاخ
في اللام بالاخ الشقيق فانه مدلول بشرط النسب لانه اقوى كلاً
منه في المدلول بشرط النسب من العصبية وهو الاخ للاب وما الاخ
للأم فليكن من العصبية تنبيهاً ان الاول انما ذكره المصنف
بعض القاعدة التي ذكرها الجعبري وغيره واعلم قبل البياض
ذلك ان جهة العصبية عندنا سبع البنوة ثم الابوة ثم به
الجدوة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الفلانة ثم
بيت المال اذا علمت ذلك فاذا اجتمع عاصبان فممن كانت جهة
جهته بتقدمه فهو مقدم وان بعد على من كانت جهته
مؤخره فابن ابن ابن اخ شقيق اولاد مقدم على العم
وذلك معنى قوله الجعبري فبالجهة التقديم فانما تحدد
جهتها فالقرب درجة وان كان ضعيفا مقدم على البعيد
وان كان قويا كما مثله انما وذلك معنى قول الجعبري
ثم بقدر فان اتحدت درجتها ايضا فالقوى وهو ذو
ي القربان مقدم على الضعيف وهو ذو القربان الو
حدة كما سبق تمثيل قريبا وذلك معنى قول الجعبري
وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا **الثاني** الثاني
هذه القاعدة كما هو في العصبية قد نأتي في اصحاب
الفروض مع العصبية وعليها مع قاعدة اخرى

وهي ان كل من ادلى بواسطته حجة تلك الواسطة الاولاد الام و
عليها ينبغي بآب الحجج والله اعلم وبما انتهى الكلام على القسم
الاول من العصبه وهما العصبه بنفسه شرع في القسم الثاني
وهو العصبه بغيره فقال **والا بنو** مثل ابن الابن **والدفعه**
ثانياً كان اولاد **مع الاناث** الواحدة واكثر المساويه
او المساويه للذكر في الدرجة والقوة **بعضاها في الميراث**
فتكون الانثى منهم مع الذكر للمساويه لها عصبه بالغير وا
لعصبه بغيره اربع البنت وبنت الابن والاخت الشقيقه
والاخت للاب كل واحد منها مع اخيها وتزيد بنت الابن
عليها بان يعصبها ابن ابن في درجتها مطلقا ويعصبها
ابن ابن ابن منها اذ لم يكن لها شيء في الثلثين من نصف
او سدس او مشاركه فيه او في الثلث وتزيد الاخت
شقيقه كانت اولاد بان يعصبها لجد كما سأل في باب
الجد والاخت **الامه** بنت فاكتر مع ابن فاكتر المال
بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومثل ذلك بنت
ابن مع ابن ابن سواء كان اخاها او ابن عمها واخت شقيقه
مع اخ شقيق واخت لاب مع اخ لاب فاكتر في الجميع
بنت وبنت ابن وابنه ابن في درجتها سواء كان اخاها
او ابن عمها للبنت النصف ولبنت الابن مع ابن الابن البا
قي للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن وابنه ابن ابن ابن
لن منها لها النصف والباقي لم فلا يعصبها لا ستغنا عنها
بغيرها بنت وبنت ابن فالشر وابنه ابن ابن للبنت
النصف ولبنت الابن فاكتر السدس تكلمه الثلث والباقي

لابنه ابن الابن

لابنه ابن الابن النازله فلا يعصبها لما مر بنت ابن وابنه ابن
لها الثلثان والباقي لم لما مر بنت وبنت ابن وبنت ابن ابن
وابنه ابن ابن نازل للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلم
الثلث والباقي لبنت ابن الابن مع ابن ابن ابن الابن المذكور
للمذكر مثل حظ الانثيين وقس على ذلك اختا شقيقه اولاد
مع جد المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وقوله ثانياً وان
كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين وقيا
س اولاد الابن عما اولاد الصبي مع ما سأل في باب
الجد والاخت ان شاء الله تعالى وبما انتهى الكلام على القسم الثاني
من العصبه شرع في القسم الثالث وهو العصبه بغيره
وهو اثنتان فقال **والا اخوات** الشقيقا اولاد والمراد الو
حدة فاكتر **اي يكون** واحدة فاكتر او بنات بنه كذلك
من اي الاخوات **معهن** اي البنات **معصبات**
بفتح الصاد وهذا معنى قوله الفرضيين الاخوات
مع البنات عصباً والاصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي
عنه السابق في باب السدس حيث قال وما بقي فللاخت
وهذا شرط ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها
اخوها فهي عصبه بالغير لا مع الغير **ثمة** حيث
صارث الاخت الشقيقه عصبه مع الغير صارث كالخ
الشقيق فتحجب الاخوة للاب ذكر او كان ثلثا واناث
او مع بعدهم من العصبه حيث صارث الاخت للاب
عصبه مع الغير صارث كالخ للاب فتحجب بني الاخوة
ومع بعدهم من العصبه ذكر او كان ثلثا واناث والله اعلم

وما فهم ما سبق ان جميع الذكور عصبا الا الزوج والاخ للام وان
 جميع النساء صبا حبا فرضا لا المعنفة صرح بذلك في السابق
 وليس في النساء كلهن **طرا** بفتح الطاء اي قطعها وبضمها اي حيا
عصبة بنفسها الا الانثى التي **منتهى** اي انعمت **بعنف الرقية** المر
 فبقه من ذكر او انثى فهي عصبة للمعتق ومن انتهى اليه ينسب
 او ولا على تفضيل مذكور في الاول سياتي بعضه ان شاء الله تعالى
تمت الاول به كذا في غيرهم كما بينه الا في مسائل لا يرد
 ون الام من الثلث الى السك ولا يعصقون اخوانهم ولا يرتقون
 ن مع الجدة بخلاف ابائهم وابنة الشقيق يسقط في الشركة
 وبالاخ للاب وبالاخت شقيقة كانت اولادها اذا صار
 عصبة مع الغير ولا يحجب الاخ للاب بخلاف ابنة وابنة الام
 في للاب يسقط بابنة الشقيق وبالاخت للاب اذا صار
 عصبة مع الغير ولا يحجب الاخ للاب بخلاف ابنة وابنة
الجد ابن الشقيق بخلاف ابنة وابنة **الثانية**
 الورثة اربعة اقسام قسم يرث بالفرض وحده من الجماعة
 التي تسمى بها وهي سبعة الام وولدها والجدان والزوجة
 جان وقسم يرث بالقرعة لعصيب وحده كذلك وهم
 جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد وقسم يرث بالفرض
 مرة وبالعصبة اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات
 النصف والثلث كما سبق وقسم يرث بالفرض مرة
 بالعصبة اخرى ويجمع بينهما مرة وهو الاب والجد في
 ن كلاهما يرث السدس مع ابنة او ابن بنت وحيث بقي
 بعد الفروض قدر السدس او دون السدس ولم يبق شيء

ويرث بالعصبة اذا خلى عن الفرض الوارث من ذكر او انثى ويجمع
 بين الفرض والعصبة اذا كان معه انثى من الفروع وقضيل
 بعد الفروض اكثر من السدس سبق الاشارة الى ذلك وابنه
 اعلم **الثالث** قد يجتمع في الشخص جهتان تعصيب
 كما بينه هو ابنه ابن عم وكاخ هو معتق فيرث بام قواها والا
 اقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في العصبة وقد
 يجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في كاح الجحو
 وفي وطن الشهنة فيرث باقواها لا بهما على الاصح والقول
 باحد امور ثلاثة الاول ان تجتأ احدهما الاخرى كبنت
 وهي اخت من ام كان يطامحوسي امه فتلد بنتا ثم يموت
 عنها فترث بالبنت الثانية ان تكون احدهما لا تجتأ
 كام او بنت هي اخت من اب كان يطامحوسي بنته فتلد
 بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فترثها بالامومة او
 عكسه فترثها بالبنت الثالثة ان تكون احدهما اقل
 حبا كجدة ام ام وهي اخت من اب كان يطامحوسي بنته
 فتلد بنتا ثم يطامحوسي الثانية فتلد بنتا ثم يموت السفلى
 عن العليا بعد موت الاب فترثها بالجدوة دون الا
 خنية فلو كانت الجدة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة
 كما قلنا ثموت السفلى في المثال الاخير عن الوسطى
 والعليا فترث العليا بالاختية والوسطى بالامومة
 وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض وتعصيب كما بين
 عم هو اخ لام او زوج فيرث بهما حيث امكن وابنه اعلم
 وما انتهى الكلام على العصبان اريد في ذلك ببيان الحجج

مع ان بعضه قد سبق في العصب فقال **باب الجدة**
وهو لغة المنع واصطلاحاً ما منع من قام به سبب الارث
من الاشياء بالكلية او من افرض عليه وهما قسمان محبت
بالاوصاف وهى الموانع السابقة وحجب بالاشياء
وهو المراد عند الاطلاق وهو المقصود بالترجمة وحجب
نقصان وهو سبب انقاع ذكرها في شرح الترتيب
منها الاشياء لا من فرضها الى فرض اقدم منه كحجب الزوج من
نصفه الى ربعه ويعلم اكثرها مما سبق وما نسب الى المتأمل
وحجب حرمان وقد سبق بعضه في العصباء وذكر
هنا شيئاً منه مقدماً حجب الاصول فقال **والجدة**
بجود سبب الميراث بالاب لانه ادلى به وقوله في احوال
اي الاب اول **الجدة الثلاث** فيخرج بتسريبه الى الاحوال
الثلاثة التي ذكرتها من الارث بالفرض او بالتعصيب
او بها **وتسقط الجدة من كل جهة** اي من جهة الام او من
جهة الاب **بالام** اما التي من جهة الام فلا دلالة لها
واما التي من جهة الاب فتكون الام اقرب من ميراث
بالامومة **فانما** اي ما ذكرته **وكذا** **وقى ما مشى** في حجب
كل جد قريب كل جد بعد منه لا دلالة له به ونحو حجب
الجدة بعضه بعضاً على التفصيل السابق ونحو حجب
كل من الابا والجدة التي تدل به دون غيرها
وهكذا يسقط **ابن الابن** و **بنت الابن** **بالابن** وكذا كل ابن
وبنت ابن تالين با بن بن اقرب **ولا تنبع** اي تطلب
عن هذا الحكم **الصحيح** المجمع عليه **معدلاً** اي مبدلاً

الى حكم باطل بان ثورث ابنا ابنا مع ابنه **وتسقط الاخوة** سواء كانوا
اشقاء واولاد واولاد واولاد كذا كور او اناثا او خواتم **بالبين**
والمراد الواحد فاكثركا هو معلوم **ويصرح** به في باب الابن
وبالاب الادنى دون الاعلى وهو الجدة **كروية** ذلك من
معنى ما ورد في القرآن العزيز فان الكلاله من لم يخلف ولذا
لا والدا كما روينا ما يورث الى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم في قوله فابني فهو لا ولي له رجل ذكر ولا شريك ان كلامه الابن
والاب وكذا ابنة الابن واولاد من الاخوة كما روي ذلك عن الفقهاء
والفرضيين وغيرهم فانه يجمع عليه وبما كان الابن حقيقة
خاصة بابنة المصلب وكان ابن الابن كالابن في حجب الاخوة اجماعاً
عاصراً بذلك بقوله **او بيني وبينك** **كروية** اي على اي حال
كان من قرب او بعد وبما كان من المعلوم انه ليس المراد ببني
البين وكذا بالبينة في حجب الاخوة المجمع بذلك واحد والجماع
عنه في ذلك سواء صرح بذلك بقوله **سواء** اي سواء فيه
اي الحكم المذكور وهو حجب الاخوة **بهم** **الجمع** الصادق
بالتثنية فان زاد **والواحدة** جمع واحد فلا تظن الجمع شرطاً
وبما كان النفع للام يحجبون بمن يحجب به الاشقاء وزيادة
على ذلك صرح بالزيادة بقوله **ويفضل ابن الام** وكذلك
بنت الام وهما الاخ والاخت للام **بالاستقاط** اي الحجب **بالجدة**
فانما اي ذلكا فلهما صحيح **على احتياط** ويقين لا على
شك وتردد **وبالبنات** الواحدة فاكثرت **وبنات الابن**
كذلك كما صرح به بقوله **وجاء** **ووجدنا** من البنات وبنات
الابن **فقلنا** **لدي** من هذا العلم المستفاد **عليه**

ومن غيره فنلاحظ ان الاخوة للام يحجبون بسنة بالابن وابنه الا
 بنت والبنت وبنت الابن والاب والجد اجمعا للاية الكريمة اية
 الكلاله الاولى لان الكلاله من خلف ولا ولا والد وقيل
 فيها غير ذلك مما ذكره في شرح الترتيب لكن قصد من الكلاله
 الام والجد فلا يحبان وكذا الام بالاجماع ثم **بانت الابن** هو
 حله فاكثرت **تسقط** متى **جاز البنت** **ثلاثه** بالمفهوم قول ابن مسعود
 رضي الله عنه السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث قال
 وبنت الابن السدس **تكملة** **الثلاثين** واخر ان ذلكا بقضا
 النبي صلى الله عليه وسلم والغنى في اصل الشايد او السخي **الانا**
عصمته الذكر من ولدا لابن وهو القريب المبارك سواء
 كان في درجه بنت الابن او انزل لا احتياجه اليه **على ما**
ذكره اي الغرض من وقفته في باب التعقيب خلا
 في لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الفاضل بعد
 فرض البنت المذكور خاصه واسقط بنات الابن **ثمة**
 ما قلناه في بنت الابن مع بني الصلب يجري في كل بنت
 ابنه نازلة مع ما يستغرق **الثلاثين** من بنات الابن
 العالي كبنات ابنه ابنه مع بنتي ابنه وكبنات وبنت ابن
 وبنت ابنه ابنه وكبنات ابنه وبنت ابنه وبنت ابنه
 ابنه فلا شيء في النازلة في الصور الثلاث الا اذا كان
 معها في درجتها او اسفل منها ابنه ابنه فيعصمها كما
 سقت الاشارة لذلك والله اعلم **وتساقط** اي ومثل
 البنات **الاخوات** **التي** **يدين** **بالقرب** اي جهات الاب
 والام وهذه الاخوات الشقيقات اذا خلت **فرضه** **واقب**

وهو **الثلاثان** بان كن ثنتين او اكثر **تسقط** **اولاد الاب**
 وهذه الاخوات للاب سواء الواحدة او اكثر وفي قول **البواكي**
 ايما الى ان لم يحصل لهن الا البكا على الميت فقط **وان يكن**
 اي وان يكن مع الاخوات للاب اخ لاب **حاضر** **معهم** **عصمته**
 واقربها او اقربها الباقي بعد الفرض المذكور مثل حظ الانثيين
 خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للاخ للاب
 للاخ للاب دون الاخت للاب وقوله **باطنا وظاهرا** **فرضه**
 ايما الى ان ذلكا حكم بالحق لنفوده ظاهرا وباطنا وما كانت
 الاخوات للاب لسن كبنات الابن في جميع الاحكام لان
 بنت الابن بعضها من هو انزل منها اذ لم يكن لها في الثلث
 شيء ولا كذلك الاخت للاب فانه لا يعصمها الا الاخ للاب
 فقط فلا يعصمها ابنه الاخ وان احتاجت اليه صرح بذلك
 في ضمن حكمهم فذاك **وليس** **ابن الاخ** وابنه وان نزل
 سواء كان سقيفا او لا **بالعصب** **منسلة** من بنات الاخ
 لانهم من ذوي الارحام **او فوقه** **في النسب** من بنات الاخ
 لذلك او من الاخوات المحتاجات اليه لانه لم يعصم من
 في درجته لم يعصم من فوقه بالاولى **فان** **القريب**
 المبارك من لولاه لسقطت الانثى الذي يعصمها سواء
 كان اخاه مطلقا ابنا عمها او انزل منها في اولاد الابن وا
 ما القريب المستوفى فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون
 ذلكا الا سواها لانثى من اخ مطلقا او ابن عم لبنت الابن
 ولم صور منها زوج وام واب وبنت وبنت ابنه فلزوج

الربع واللام الست واللاب الست واللبت النصف ولبت الابن
 الست فتعول المسئلة الخمسة عشر فلو كان معها ابن ابن
 سقط وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الفروض و
 تكون اذ ذاك عاكة لثلاثة عشر فلو لاه لورثت كما
 بينا من احوال مستوعليها والله اعلم فانما ثانياً المحجوب
 لنصف وجوده كالعدم فلا يحجب احد الاخرين ولا نقصاناً
 وذلك في مسائل ذكرتها في شرح الترتيب منها ام واب واب
 خوة كيف كان فلام الست والباقي للاب وللأخوة
 حجبتهم بالاب والله اعلم فانما ثانياً المحجوب بالنصف
 في دخوله على جميع الورثة ويجوز بالشخص نقصاناً كذلك
 واما الحجبة بالشخص حان فلا يدخل على سبعة وهم الاب واب
 لام والابن واللبت والزوجة والزوجة وضابطهم كل من ادلا
 لميت بنفسه غير المعتقة والعنف والله اعلم ولما انتهى الكلام
 على العصبات والحجبة وكان في احكام العاصم وان لم يصرح بكون
 في معلوماً انه اذا استغرق الفروض الزكاة سقط العاصم
 الا لاخت لغير الام في الاكدرية والا لاخوة الاشقاء في المشتركة
 كما استدل في ذلك في باب التخصيص وكانت الاكدرية ثانياً
 في باب الجدة والاخوة ذكر هذا المشترك وعقد لها باباً
 فقال **باب المشترك** بفتح الراء ضبطها ابن الصلة
 والنوعين جسمها الله اي الشريك فيها وبكسها عما نسبته
 الشريك اليها مما كان ضبطها ابن يعقوب وحكي الشيخ
 ابو حامد المشترك بناء بعد الشين ونسب بالحارثية



وبالحجبة

وبالحجبة وبالجملة ما سياتي ولا نعم بعضهم انها تسمى بالمنبرية
 لان عمر رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر قال ابن الهيثم
 رحمه الله وفيه نظر **ان تحذف نونها واما واجدة وراثتها**
 الزوج والام والجدة فوريث الزوج النصف والام والجدة
 الستة **واخوة لام** اثنتان في اكثر **حظ والثلث واخوة اب**
 اي اشقاء ذكر فاكثروا ولو كان معهم انثى او اثنتان **وقد استغرق**
 اي المنكهر ومن غير الاشقاء **المال بغيره المستحب** جمع نصيب
 والمسئلة اصلها ستة للزوج النصف لثلاثة والام والجدة
 الستة واحد وللأخوة للام الثلث اثنتان ومجموع الانصبا
 ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شيء فكان مقتضى الحكم
 السابق ان يسقط للاستغراق الفروض وذلك هو الذي فتح
 به عمر رضي الله عنه اولاً وهو مذهب الامام ابي حنيفة والا
 ما احمد بن حنبل رحمه الله تعالى وهو احد قولين عندنا
 وحكي الروايتين عن زيد ثم رفعت لعمر ابن الخطاب رضي
 الله عنه ايضا قال ان يقضى بذلك فقال له زيد ابن ثابت
 بت هتوا اباهم كان حلالاً فما زادهم الاب الاقربا وقيل
 قائل ذلك احد الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله
 عنه هتوا ان ابانا كان حجر ملقى في اليم فلما سميت بما نقله
 فلما قيل له ذلك قضى بالثريكة بنى الاخوة للام والاخوة
 الاشقاء كما منهم كلام اولادهم بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي
 فقيل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقض
 ووافق على ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد ابن ثابت
 رضي الله عنه في الشهر الروايتين عنه وذهب اليه الامام مالك

وبالحجبة

رضي الله عنه وهو المذهب المشهور عن العالم الشافعي رضي الله
 عنه الذي قطع به الاصحاب وهو الذي ذكره المصنف بلفظ
 موافق لما قيل لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه بقوله **فاجعلهم**
 اي الاخوة الاسقاء والاخوة للام **كلمة اخوة لاه واجعلهم محمل**
 اي المحمل في اليتيم اي البحر حتى كان الجميع اخوة لاه بالنسبة
 لقسمة الثلث بينهم فقط لا من كل الوهوه كما قال **واقسم على الاخوة**
 الجميع والاسقاء والذين لاه فقط **تلك التركة** بينهم بالسوية
 فلو كان مع الاسقاء فيها انشأ اخذت كواحدة من الذكور **مسألة**
المسألة التركة المشهورة من زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 الى هذا الوقت ولا بد في تسميتها والحكم فيها بما ذكره هذه
 الاركان الاربعة وهي زوج وذو سدس من ام او جدة وام
 ثنان فالكثرة اولادهم وعصبة شقيق ومحرران كانها
 وتوجب كل من المذهبين والمعانيات بها المذكور في الطو
 لالت ومنها كنا بنا شرح الترتيب **تتبع** انما قلت
 بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط للتلايد ما كان معهم اخت
 او اخوات لابنهم فانهم يسقطون بالعصبة الشقيق ولا
 يغرض للاخت للاب النصف ونقول لثمة ولا للاخوة
 للاب الثلث وتقول لعشرة كما توهم بعضهم وهو توهم
 باطل والله اعلم ثم شرح المصنف رحمه الله تعالى في شيء من احكام
 الجدة والاخوة وفاء بعد ذلك السابق فقال **باب الجدة والاخوة**
 اي من الابوين او من الاب فقط سواء كان اخذ الصنفين
 منها منفردا عن الاخر او كانا مجتمعين والمراد الواحد في
 كثير من الذكور او من الاناث او مناهما والمراد هنا حكمه

معهم وحكمهم معه اما حكمه منفردا عنهم وحكمهم منفردا عنه فقد
 تقدم واعلم ان الجدة والاخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من
 السنة وإنما ثبت حكمهم باجتناد الصحابة رضي الله عنهم فذهب
 الي بكر الصديق وابنه عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة
 والتابعين ومن تبعهم كابن حنيفة رضي الله عنه والمزني وابنه
 شرح وابنه اللبان وغيرهم رحمهم الله ان الجدة لاثبت في
 الاخوة مطلقا وهذا هو المفتي به عند الحنفية ومذهب
 الامام علي ابن ابي طالب وزيد ابن ثابت وابنه مسعود رضي
 الله تعالى عنهم انهم يرثون معه على تفصيل وخلاف ذكرت
 في شرح الترتيب مع ذكر الادلة والاجوبة لكلامه الفريفي
 ومذهب الامام زيد ههنا مذهب الاثنية الثلاثة ما ذكر
 والشافعية واحمد رضوان الله عليهم ووافهم محمد وابو يوسف
 والجمهور رحمهم الله وهو ما ذكره المصنف حيث قال **ونسب**
الآلة بما اردنا اي لاه **في الجدة والاخوة** لاه الام
 فقط **اذ وعدنا** في باب الفروض حيث قال وحكمه وحكمهم
 سيأتي **قال نحو ما افواه السبع** واسمع سماع نفهم
 واذعان **واجمع** في ذهرك **هو شيء** اي اطراف **الكلمات**
 جمع كلمة وهي القول المفرد **جمعها** مصدر مؤكد والمراد
 انك تصنع الى ما يورد من العبارات في الجدة والاخوة وجمع
 اول الكلام واخره وتفصيله واجماله وترتبه بذلك اهتاما
 لا يدعي ان نظره ببعض المراد وانما قدم هذا الكلام
 لان باب الجدة والاخوة خطر صعب المرام فلقد كان السلف
 الصالح رضي الله عنهم يتفقون على الكلام فيه جدا فعرض

على رضى الله عنه من سرق ان يقتل حوائجهم فليقتل بغير
 الجحد والاطوة وعن ابن مسعود رضى الله عنه سلوا عن عظمكم
 واشركونا من الجحد والاطوة لاصحابه الله والبياه وورد عن عمر
 رضى الله عنه لما طعنه ابو لؤلؤة وحضرة الوفاة قال احفظوا
 عني ثلاث اشياء لا اقول في الجحد شيئا ولا اولي عليكم احدا
 ولا اقول في الكلام شيئا اذا عرفت ذلك فلنرجع الى الكلام
 المؤلف رحمه الله فقول **ولعلم بان الجداي مع الاخوة دواي**
 صاحب **احوال** باعتبار اثار فبا اعتبار اهل الفرض معهم
 وجود او عدمها حالات وباعتبار مال من المقاسمة و
 ثلث وغيرها خمسة احوال وباعتبار ما يتصور في
 تلك الاحوال خمسة عشر احوال وباعتبار انفراد احد
 الضفتين معه واجتماعها معه اربعة احوال **التي**
 اي اخبرك **عن** اي عن تلك الاحوال اما نصريها واما
 ضمنا من تغاير بيع الكلام **على التوالي** اي ولاء بحسب الحاج
يقاسم الاخوة اي في تلك الاحوال والمراد ان التاملك
 في اعداد تلك الاحوال ومن حملتها المقاسمة المذكورة
اذ لم بعد القسم عليه بالاذل اي الضد الى صل بالنقص
 عما سذكره سواء كان معهم صاحب ام لا وبيان
 ذلك انه اما ان لا يكون مع الجحد والاخوة صاحب فرض
 فاما لم يكن معهم صاحب فرض فلم يضر الامدين من المقاس
 سمة وثلاث جميع المال **فان** **ياخذ تلك** كاملا ان كان بالقسمة
 اي عن الثلث **فان** لا ودلك في صورته من حق منها
 جد واخوات واخوات فان لم يكن ثار لا عنه بان كانت المقاس

احظ وذلك في خمس صور ضابطها ان تكون الاخوة اكثر من ثلث
 او كانت المقاسمة والثلث سياتي وذلك في ثلاث صور وفي
 جد واخوان جد واحد واخوات واحد او اربع اخوات فانه
 يقاسم الاخوة اذ ذاك كما علم من كلامه السابق وظاهر كلامه
 اختيار البقيين بالمقاسمة حيث استوى الامران وهو حد اقوى
 لذكرها في شرح الترتيب وهذا كله **ان لم يكن ثار** اي هناك
 مع الجحد والاخوة **دو سهام** اي صاحب فرض من الزوجين
 والام والجديتين والبيت وبيت الابن **فان** **ياضاح** كذا الاحكام
عن استغناء اي طلب الغنم منى او طلب زيادة الايضاح فا
 في قد اوضحها الايضاح الخارج اليه وسيا في معنى القناعة
 وشي ما ورد فيها **تكتب** ما ذكره من المقاسمة والثلث
 حالان في الاحوال الخمسة التي اشترط اليها اول الباب يبقى ثلث
 في احوال سذكرها فيها اذ كان معهم صاحب فرض وترجع
 الى الاحكام تقدم الى ثلاثة احوال من عشرة وهي تعين المقاسمة
 واستوى الامران يبقى سبعة سنائي انشائه تعاقبها اذ كان
 معهم صاحب فرض في ثلاثة احوال وهي المقاسمة وثلاث البا
 في وسكن جميع المال **وهو** تلك الاحوال الخمسة بقوله **وناف**
ياخذ تلك البا في بعد **ويصح الفرض** فجمع فرض وتقدم
 تعديله في باب الفروض وتقدم من بيت معهم بالفرض
انفوا الارزاق جمع رزق وهو ما ينفع ولو معها عند اهل
 السنة والمراد رزق مخصوص وهو الارث بالفرضاء
 ايضا فهذا هو الحال الاول والثاني هي المقاسمة وهو معلوم
 ما ذكره بقوله **هذا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك** اي عن
 الثلث الباقي **بالمزاحمة** في القسمة لكثرة الاخوة فان لم تنقصه

المقاسمة يكون لنا احظ من ثلث الباقي ومن سلك الجميع فهي له او مسا
 وينظرها او لاحدها فهي له ايضا عما تقتضيه عبارة سابقا
 ولا خلاف من معنى قوله ذلك الى حال الثالث **وقال باخذ سدس**
المال وليس عنه ثلث اسما لا حقيقة **بحال** من الاحوال فان
 كانت المقاسمة او ثلث الباقي ينقص فيها عن السدس فالسدس
 له فان مساواة ثلث الباقي فكل ذلك فعلم بما قررته في كلامه
سبعة احوال وهي اما ان يتعين له المقاسمة في خور ورج
 وجد واجد واما ان يتعين له السدس في خور ورج وام وجد واجد
 خورين واما ان يتعين له ثلث الباقي في خور ام وجد وخمسة
 اخوة واما ان يتسوي له المقاسمة وثلث الباقي في خور ام وجد
 واخوين واما ان يتسوي له المقاسمة والسدس في خور ورج
 وجميع جد وثلاثة اخوة واما ان يتسوي له الامور الثلاثة
 في خور ورج وجد واخوين فهذه الاحوال السبعة مع ذو
 في الفروض تمت بها الاحوال العشرة وحيث استوى
 امدان او الامور الثلاثة في الباقي في التعبير بالاقوال الثلاثة
 التي **سفت** الانكار في الباقي **فكذلك** هذا كله بقي بعد
 العرض اكثر من السدس فان بقي قدر السدس كسنة وام وجد
 واخوة او دونه السدس كنز ورج وبنين وجد واخوة
 او لم يبق شيء كبنين ورج وام وجد واخوة فالجد
 السدس ونحوه او يزداد في العول انما حثج الى ذلك ونسحق
 الاخوة الا الاخت في الاكدرية وسيا في حيث اخذ
 سدسًا عما تملكه او تبعضه فالسدس اذ ذاك يكون
 اسما لا حقيقة كما اشرت الى ذلك انما والله اعلم **وهو**
 اي الجدة مع **الاناث** من الاخوة **عند القسم** اي المقاسمة

بينه وبينه **مثلا** في ما ذكر بقوله **في سهم** ما حكمه كونه
 مثل حظ الانثيين **والحكم** من كونه الاخت نصير معه عصبة
 بالغير كما اشرت الى ذلك سابقا في باب التعصيب لا في جميع
 الاحكام فلهذا قال **الامع الام فلا يحجبها** بانضمامه للاخت
 لانه ليس باخ **بل ثلث المال لها** اي الام **يعني** كما ملأ لانه
 ليس معها عدة من الاخوة ففي زوجة وام وجد واخت
 للزوجة الرابع وللأم الثلث كما ملأ الباقي بين الجد والاخت
 مقاسمة له مثل ما لها وفي **السئلة** البسطة بالحرقا لثخرف
 اقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها اولان الا قوله خرفتها
 بكثرة وهي ام وجد واخت للام الثلث والباقي بين الجد والا
 خت اثنان له مثلا ما لها فاصلها ثلاثة وتصح من سهم
 للام ثلاثة وللجد اربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب الامام
 زيد ابا ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة
 ثم رخصهم الله تعالى واما عند ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 فللأم الثلث والباقي للجد ولا شيء للأخت وهو مذهب
 الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وفيها اقوال كثيرة ذكرها
 مع القابها وهي عشرة وما ينفع عليها في **شرع** الترتيب
 وان ثبت فيه بالتعجب العجائب وجميع ما ذكره من اولها
 الى هنا هو فيها اذ كان معه احد الصنفين سواء كان
 معهم ايضا صاحب فرض ام لا ثم ذكرنا اذا اجتمع مع
 الصنفان سواء كان معهم ايضا صاحب فرض ام لا
 هذا باب المعادوة وبه تتم الاحوال الاربع المصارف
 اليها ساء بقا فلك **واصب** **بني الاب** فقط وهم الاخوة

مع الاخوة الا شقا **الذي** اي عند **الاعداء** اي عده الاخوة الاشقا
 الاخوة للاب في المقاسمة على الجدة لينقص بسبب ذلك نصيبه
 وذلك في ثمان وسنتين مسألة ذكرتها في شرح الترتيب
 والفارضية **وامر** فضا اي تركه **بني الام** فقط وهم الاخوة
 للام مع **الاجد** الجهم بالجد كما تقدم في باب الحجب وانما اعاد
 هنا استيراد التكملة البيت وليس من هذا الباب **واحكم**
على الاخوة اي الاشقا والاب اي احكم بينهم **بعد العدة** المذ
كوة حكمك اي مثل حكمك **فيهم عند فقد الجدة** وذلك
 انه ان كان في الاشقا ذكر فلا شيء للاخوة للاب كجد واخ
 شقيق واخ للاب فالاخ الشقيق بعد الاخ للاب على الجدة
 فيسوي للجد اذا المقاسمة والثلث فاذا اخذ الجد حصة
 وهو ثلث المال بقي الثلثان فباخذها الاخ الشقيق
 ولا شيء للاخ للاب وكزوجهم ووجد واخ شقيق واخ لـ
 فلزوجته الربع وبعد الاخ الشقيق الاخ للاب على
 الجد فباخذ ايضا ثلث الباقي لا شقا مع المقاسمة
 وهو الربع ايضا يعني نصف المال ياخذ الشقيق
 ولا شيء للاخ للاب وان لم يكن في الاشقا ذكر فان كان
 شقيقا فلها الثلثان ولو فضل شيء لكان للاخوة
 للاب لكن لا يعني بعد الثلثين وحصة الجد والفرض
 ان كان شيء فلا شيء للاخوة للاب مع الشقيقين
 فيجد وشقيقين واخ للاب يسوي للجد المقاسمة
 سمة والثلث فلم يترك المال والباقي للشقيقين
 لان ثلثان ولا شيء للاخ للاب وان كانت شقيقة

الم

وحدة

واحدة فلها الى النصف فان بقي بعد حصة الجد والفرض ان
 كان نصف المال او اقل فهو للثالث الشقيقة ولا شيء للاب
 خوة للاب كزوجته وجد وشقيقة واخوة للاب فالزوج
 جهة النصف للام وللجد الربع والاحط للجد ثلث الباقي
 فيبقى بعد الربع ثلث الباقي نصف المال فتسند به
 الشقيقة ولا شيء للاخوة للاب وكزوج وجد واخ
 خت شقيقة واخوة للاب فلزوج النصف لثلاثة
 وللجد السدس او ثلث الباقي سهم من ستة ويبقى ثلثان
 من ستة هما اقل من نصف المال فهما للشقيقة ولا شيء
 للاخوة للاب وان بقي بعد حصة الجد والفرض ان كان
 اكثر من نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي
 للاخوة للاب وذلك في ست صور على ما ذكرته في شرح
 الفارضية تبعا لابه الهاء رحمة الله وذكرته في شرح
 الترتيب ايضا الخلاف في ان النصف الفكي ناخذ هل
 هو بالفرض او بالتعصيب فمن الصور التي ينبغي
 فيها لولد الاب شيء الزيد يات الاربع العشرية
 وهي جد وشقيقة واخ للاب والعشرينية وهي
 جد وشقيقة واخنان للاب ومختصرة زيد
 وهي ام وجد وشقيقة واخ واخت للاب وشقيقة
 زيد وهي ام وجد وشقيقة واخوان واخت للاب
 وما كان من الاحكام السابقة في الجد ان حيث بقي بعد
 الفروض قدر السدس واخذت الجد وسقطت الا

جدة

خوة

٦١
الاخت في الاكاديمية ومنها انه لا يفرض للاخت مع الجدة في
غيرها مثل المعادة على نزع فيها الاخت في الاكاديمية
ايضا وكان من احكام العاصبة ان اذا استقرت الفروض
والتركة سقطت العاصبة الاخت في الاكاديمية اعقب باب
الجدة والاخوة فبيناها يكونها منه بقوله **والاخت شقيقة**
كانت اولاب لا فرض مع جد لها في غير مسائل المعادة فيما
عند مسئلة جدها زوج وهو اي الزوج والام تمامها مع الجدة
والاخت ووجهها اي الجدة والاخت تمامها مع الزوج و
الام فانها اربعة زوج وام وجد وخت شقيقة
اولاب فاعلم خيرة علامي اي عالمها واني بصيغة المبالغة
لغة لمزيد لاهتمام بالعلم وفضل العالم بشهيرة وتقدم
شي ما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح المقدمة
وما ورد في فضل العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل
العالم على العابد كفضل علي ادناكم وقوله ان الله ويدا
لكنه واهل السموات والارضين حتى النملة في جحرها
وحق الحق ليصلوا على معلم الناس الخير وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم صحيح عن النبي والطبراني عن ابي
امامة رضي الله عنه تعرف هذه المسئلة باصاح بالتخيم
بالكر على لغة من ينظرون بالضم على لغة من لا ينظرون
اي صاحب بالاكاديمية واجه كثيرة ذكرتها في شرح
التنبيه منها كونها كدست على زيد رضي الله عنه
مذهبه وهي اي هذه المسئلة الاكاديمية بان تعرفها

٦٢
اي حقيقة بذلك فالزوج النصف واللام الثلث فاصلها من ستة
للزوج ثلاثة واللام اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس
فياخذ الجدة فكان مقلض ما سبق ان يسقط الاخت و
هو مذهب الحنفية واما مذهبنا كما لما كية والحنايلة بنعا
لزيد رضي الله عنه فهو ما ذكره بقوله **في فرض النصف لها اي ال**
خت وهو ثلاثة من ستة والسدس لها اي الجدة وهو واحد
حد من ستة حتى يقول المسئلة بالفروض المجلدة اي المختصة
فلهذا قاله ثم يعود ان اي الجدة والاخت الى المقاس بينهما للذكر
مثل حظ الانثيين الى تسعة للزوج ثلاثة واللام اثنان وا
لجدة واحد وللخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت
بما فرض لها الزاد على الجدة بعد الفرض الى التعصيب
بالجدة فتقسم حصته لخمسة ويقسمان الاربعة بينهما اثلا
ثا للذكر مثل حظ الانثيين فلهذا قال ثم يعود ان اي الجدة
والاخت الى المقاس بينهما للذكر مثل حظ الانثيين كما مضى في
قوله وهو مع الاثلاث عند القسمة مثل اخ في سهمه والحكم
فا حفظه اي ما ذكرته لك فكلها فظ امم **والشكر لفظه بالمدح**
له او بذكره بالحيث او بغيره كما لانه قد صنع معك معروف
بنظيره كذا الاحكام وبيانها فرحمته رحمة واسعة وق
قد روى الترمذي وغيره عن اسامة ابن زيد رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صنع الله المعروف فقال
لفاعله جزاك الله خيرا فقد بلغ في الشان قال الترمذي رحمه
حديث حسن غريب وروى البيهقي عن ابي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف

فليس كافيه فان لم يستطع فليذكره فمن ذكره فقد شكره فالتك
 قد قلنا انه يضم حصته لحظتها ويقسمان ذلك اثلاثا فيخرج
 حصتها اربعة واذا قسمت بينهما اثلاثة عدد رؤسهما
 كانت غير منقصة ولا موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة
 وهي ثلث المال فتخرج من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في
 ثلاثة بتسعة وهي ثلث المال وللأم اثنتان في ثلاثة بستة
 هي ثلث الباقي وللجد والاخت اربعة في ثلاثة باثني عشر
 فللاخت اربعة هي ثلث المال والباقي ثلث الباقي وللجد ثمانية
 هي الباقي والثالث ثلث الباقي والباقي ربع الباقي وقد
 ذكرنا في شرح الترتيب شيئاً من المعاني بها ومحررنا اركانها
 والاقوال فيها وغير ذلك فراجع فيه والله اعلم ولما
 انهم المصنف رحمه الله الكلام على شيء من المسائل الفقهية
 شرع في المسائل الحسابية فقال **باب الحساب**
 اي حساب الفرائض وهو تأصيل المسئلة ونصيحتهما
 لا علم الحساب المعروف في معناه لا بد من معرفته لمن يريد
 انقان علم الفرائض كما قاله الشيخ بده الدين سبط الماروني
 في شرح هذا الكتاب **والاثر معرفة** اي حساب الفرائض
 المعهود **للمتدعي فيه** اي الحساب المذكور **الى الصواب**
 هو ضد الخطا **وتعرف القسمة** القسمة الشركات بين الورثة
وتعرف النسخ الاصول المسائل كان قسمة الشركات تنبني
 على ذلك ونصيحته المسئلة هو اقل عدد ينال من نصيب
 كل واحد من الورثة صحيح واصلا هو مخرج فرضها
 او فرضها ان كان فيها فرض فالشر اما اذا انحصرت

في التفصيل

الورثة

الورثة كلهم عصا فعدد رؤسهم اصل المسئلة مع فرض كل ذكر يات
 تنبيها ان كان فيهم انثى ومنه نصح ايضا وهذا في غير الولد
 اما فيه فابا نسا ووافكذلك والافعلي حسب الحصص ولما
 كان التصحيح مبنيا على التأصيل قبله قدم التأصيل فقال
فاستخرج الاصول في المسائل التي فيها فرض ولا تكن عن غيرها
 الاصول المسائل **بذا** اي مسائل او مسائل يقال ذهلت
 الشيء وذهلت عنه بالفتح والكسر تناسيه او اشغلت عنه
فان اي اصول المسائل المتفق عليها **سبعة اصول** وهي
 اثنتان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر
 اربعة وعشرون واما المختلف فيها فهما ثمانية وعشرون
 ستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد والاخت والباقي
 هي انهما اصلان لا تصحح كما بينت وجه ذلك في شرح
 الترتيب ثم هذه الاصول **السبعة** قسمان قسم يعول وق
 قسم لا يعول وقد ذكر الاول بقوله **ثلاثة من** اي الى
 اصول المذكورة وهي **الستة** والاثنى عشر والاربعة واثنا
 لعشرون **قد يقول** وقد لا يعول والعول زيادة في السهام
 ويلزمه النقص في الانصاف وفي بعض النسخ بدل هذا
 البيت قوله وهي اذ فصل فيها القول ثلاثة يدخل فيها
 العول وما وقع عليه الجد او ولي لتصحيحه بان جملة الاصول
 سبعة وقد ذكر القسم الثاني بقوله **وبعد** اي الثلاثة
 المذكورة والمراد بعد ما في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين
الاربعة وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية **لا عول**
يعر اي يعزها اي بغناها وينزل بها يقال اعتراني

الامر

عشيني ونزل بي **ولا سلة** اي كسر وخلا يقال ثلم الشيء ثلما
 كسره والثلث الخلام الحائط وغيره ولما كان العول لكونه يؤد
 الى نقص كل ذي فرض من فرضه جعله كالخلل الذي يد
 خل على المساثل ويعت بها اي ينزل بها وقد بدا بالمسا
 ثل التي تعول واولها السنة ولها صور تشتمل على
 مسائل كثيرة منها ما ذكره بقوله **فالسنة** وحده كجدة
 وعم او مع النصف كجدة وبنت وعم او مع الثلث
 كام واخو بن لام وعم او مع سدس اخر كجدة وبنت لام
 وعم او مع نصف وسدس اخر كبنت وبنت ابنا وام وق
 عم او مع نصف وسدس ثالث كام وثلاث
 اخوات متفرقات او مع ثلثين وسدس اخر كام واخنة
 شقيقتين وبنت لام **سنة اسهم** اي في هذه الصور
 اصلها من سنة لانها مخزج السدس وما عداه ما ذكر
 مع فمخزجة داخل في السنة فيكفي بها لان المتداخلين
 يكفي باكبرها كما صياني وكذا اذا احتج النصف مع
 الثلث كزوج وام وعم للمباينة بين مخزجي النصف
 والثلث ومسطح اثنين وثلاثة ما ذكره جميع ما
 ذكرت من الصور لا عول فيها بل هي في بعض الصور
 ناقصة وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها عادلة
 وهي التي لم اذكر فيها وسيا في ما فيه العول انشاء
 ثم اعلم ان السنة قد تكون مع فرض واحد وقد تكون
 فرضين او اكثر كما ظهر لك في التمثيل واما الاثنا عشر
 والاربعة والعشرون الاثنان فلا يكونان الامن من

فاكثر

فاكثر وقد ذكر الاثنى عشر بقوله **والثلث** **والاربعة** كزوج وام
 واخو بن لام وعم **من اثني عشر** لان الثلاث مخزج الثلث
 والاربعة مخزج الربع متباينان ومسطحها اثنا عشر
 وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلث كزوج وام اخوة
 شقيقتين وعم او الربع مع السدس كزوج وام
 وهو معنى قوله في بعض النسخ والسدس والربع متباين
 عشر او الربع مع النصف والسدس كزوج وبنت وبنت
 ابن وعم وفي جميع هذه الصور هي ناقصة ولا يكون في
 الاثنى عشر صورة عادلة اصلا وسنأتي في الصور التي
 هي فيها عادلة ثم ذكر الاربعة والعشرين بقوله **والثلث**
انهم اليه السدس كزوج وام ابن او الثلثان كزوج
 وبنتين وابنا ابنا او النصف والسدس كزوج وبنت
 وبنت ابن او الثلثان والسدس كزوج وبنت ابنا وام
 وعم **فاصله الصادق فيه الحديس** اي الطن والتخمين
اربعة يتبعها في النطق بها عشر **ولا يعرفها في الاربعة**
 والعشرون المذكورة **الحساب** جمع حاسب **اجمعوا** ان كيد
 وانما كانت هذه المسايل من اربع وعشرين لان مخزجي
 الثمن والسدس متوافقان بالنصف وحاصل ضرب
 نصف الثمانية في السنة ونصف السنة في الثمانية
 ما ذكره كذا فيما اذا ضم للسدس شيء ما ذكر لان مخزجة
 اخذوا في مخزج السدس واما الثمن والثلثان فقط
 فلان مخزجها متباينان ولا يتصور ان يجتمع الثمن
 مع الثلث ولا مع الرابع ثم اعلم ان الاربعة والعشرين في

جميع هذه الصور لنا قصّة ولا تكون عادلة وسنأتي
 الصور التي هي فيها عائلة ولما انتهى الكلام على شيء من
 صدر هذه الأصول الثلاثة بغير عول شرع في ذكر عولها
 وما يعول اليه كل منها فقال **فمنه الثلاثة الاصول الستة**
 والاثنان عشر والاربعة والعشرون **ان كسرة في صراحة**
 نلاحظ فيها **نقول** اجماعا قبل اظهرها رابعا عباس
 رضي الله عنه الخلاف في ذلك **فمنه الستة في عولها**
 من سبعة على التوالي **عند العشر** فتعول لسبعة ولثا
 نية ولتسعة ولعشر كما قال في الحساب عقد مفرد وفي
 كلامه ايا ذلك فتعول لسبعة كزوج واختين به
 شقيقين اولاد وهذه هي اول فريضة عالت في
 الاسلام كاقبل ومشييت عليه في شرح الترتيب ولثمانية
 كالمباهلة وهي زوج وام واخت شقيقة اولاد وقيل
 ايضا انها اول فريضة عالت في الاسلام وقيل ان المبا
 هلة لعبد لكل عابدة وتسعة كزوج وثلاث اخوات
 متفرقات وام وكالفر وهي زوج واخنان لام واخا
 لابوين اولاد ولعشر **في صورة معرفة في بيع الفر**
 ضية **مشرع** بينهم ثلث بام الفر في كسرة ما فرحت
 في العول وهي زوج وام واخنان لام واخنان س
 شقيقين اولاد وقال بعضهم ان ام الفر في
 لعبد لكل عابدة الى عشرة كزوج وام واخوين لا
 واخت شقيقة واخت لاية **ونال في التي تليها**
 اي تلي الستة في **الاثر** وهي اثنا عشر في العول افرادا

الى سبع عشر فتعول ثلاث عولات على التوالي افراد
 الثلاثة عشر والخمسة عشر والسبعة عشر فتعول الى ثلاث
 عشر كزوج واختين شقيقين وام والى خمسة عشر كزوج
 وزوج وابوين والى سبعة عشر كثلاث زوجات واحد
 ثني واربع اخوات لام وثمان اخوات شقيقات اولاد
 فهذه **سبع عشر** امراة وعالة المسالة لسبعة عشر واذا
 كانت الزكة فيها سبعة عشر دينارا اخذت كل اثني دينار
 من هذا ثلث بام الفر في بالجم وبام الافراد والسبع
 عشريه وبالدينارين الصغرى **والعدد الثالث** من الاصول
 التي تعول وهو الاربعة والعشرون **قد يعول بثمنه**
 لسبعة وعشرين كالمبرنة وهي زوج وابوان وابنتان
 وقد لا تعول كما تقدم تصويره وكذلك ما قبله من الاصول
 صلت الاخرين لكن لما كان هذا الاصل عول مرق واحدة
 دون ما سبق عبر بقدا التي هي للتقليل في المضارع وق
 كذلك تسمى بالخيطة لانها خلقت بالعدل واذا علمت ما
 سبق **فاعلم اجماعا قول** في حكم العول واقضيه وافله للطلبة
 فانه امر استقر الاجماع وعمل الفرضيين عليه وعلم بما
 قلناه لك وما قوله في هذا الكتاب من المسائل الى
 لفقهية وما يتبعها من الاعمال الحسابية فانه مذهب
 الامم لا يدان ثابت رضي الله عنه ووافقه عليه
 اكثر الامة ولما انتهى الكلام على الاصول الثلاثة التي
 تعول شرع في الاربعة التي لا تعول واولها الاثنان
 فقال **والنصف واليكزوج** او بنت ابنة او اخت

اواخت لابل وعم فاصلها اثنان وهي اذ ذاك ناقصة
او النصفان كزوج واخت شقيقة اولاد فاصلها
 من اثنين وهي اذ ذاك عادلة وتسمى هاتان المسكتان
 بالنصفين واليتيمين نسبهما لها بالدرجة البشيرة
 الذي لا نظير لها لانه ليس في الفرائض مسئلة يعرف رث
 فيها نصفان فقط بالفرض الا هاتين المسكتين وقوله
اصلها اي النصف وما بقي او النصفين **في حكمته** الثا
 بت بين الفرضيين **اثنان** لان مخرج النصف من
 اثنين في الاول والاثنان مخرج النصف والنصف
 في الثانية متاثلان والمتاثلان يكفي باحدهما
 والاصل الثاني مما لا يعول الثلاثة وقد ذكره بقوله
والثالث فقط كام وعم والثلاثان فقط كبنت وعم
 هي اذ ذاك فهما ناقصة **والثالث** والثلاثان كما ختم
 لاعم واختم شقيقين اولاد وهي اذ ذاك عادلة
من ثلاثة يكون اصلها لان مخرج الثالث والاثنان
 ثلاثة وفي اجتماعها مخرجها متاثلان واحدهما
 ثلاثة هو اصلها والاولا اصل الثالث مما لا يعول
 الاربعة وقد ذكره بقوله **والربع** فقط كزوج وعم
 او زوج وابن او مع نصف كزوج وبنت وعم اق
 زوج واخت شقيقة اولاد وعم او مع **ثالث**
 الباقي كزوج وابن **من الاربعة مشمول** من السنا
 والسنة الطريقة اي كون الربع من اربعة طريقة
 مذكورة عند الحساب في مخرج الكسور وهذا ان لم يخرج

الكسر المزدسمية الا النصف فخرج اثنان فالربع سمية
 الاربعة فهي مخرجه وان كان مع النصف فخرج حاضرا
 في مخرجه وان كان مع ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه
 في شرح التحفة **والثمن ان كان** اي وجد وحده كزوج
 حن وابن او مع نصف كزوج وبنت وعم **فمن ثمة**
 اصلها ولا يكون كل من اصلي الاربعة والثمانية الا ان
 قصا **فهذه** الاصول الاثنان والثلاثة والاربعة
 والثمانية **هي الاصول الثمانية** في الذكر وهي **لا يدخل العم عليها**
 بل هي اما لاربعة المنقصة وذلك الاربعة والثمانية
 واما ناقصة او عادلة وذلك الاثنان والثلاثة كما قد
 مت الاشارة لذلك **فاعلم** ما ذكرته لك في اصول المسا
 ئل وغيرها **ثم سلك التصحيح فربما** اي في جميع الاصول
 المذكورة ان احتاجت اليه على ما سيأتي **واقسم** بصحتها
 بين العورثة على ما سيأتي **فالحلقة** تقدم ان الاصلين
 المختلفين هما ثمانية عشر وستة وثلاثون وانهما
 لا يكونان الا في باب الجد والاضوة فاما الثمانية عشر
 فاصل كل مسألة فيها سدا وثلث ما بقي وما بقي كام
 وجد وضمة اخوة لابوين اولاد واما الستة والثلا
 ثون فاصل كل مسألة فيها ربع وسدا وثلث ما بقي
 كزوج وام وجد وسبعة اخوة كذلك وذكر متا
 يوء خدمته تفجيه ذلك في شرح التحفة في مخارج
 الكسور والله اعلم ثم اعلم ان المسئلة قد تصح من اصلها
 فلا تحتاج الى عمل وقد اشار الى ذلك بقوله **وان تكرر**

المسئلة من اصلها **تتبع** اي بان انقسم كل فريق من اصلي
 المسئلة عائلته او غير عائلته عليهم وذلك في جميع
 ما ذكرته من الامثلة العائلة وغير العائلة ما عدا
 المثال الذي مثلت به في اصل ثلاث في اجتماع الثلث
 والثلثين السابق **فتترك نظير الوفا** بضرب عدد
 الفريق او الفرق المنقسم عليه او عليهم في اصلها **رج**
 بترك النعيب الذي لا يحتاج اليه **فاعط كل** من الورثة
سهم من اصلها مكررا ان لم تعمل **او عائلته من عولها**
 ان عالت فيكون باقضا بنسبة ما عالت به الى المسئلة
 عائلته او غير عائلته فان نسبتها اليها عائلته كان ذلك
 ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وان نسبت ذلك
 اليها غير عائلته كان ذلك ما نقصه من نصيب العائل
 ففي زوج واختين شقيقتين اولاب اصلها ستة
 وتقول لبعة فعالت بواحدة فان نسبت الواحدة
 للبعة كان سبعة فنقص من كل واحد من الزوج والا
 خنتين سبع حصته الاصلية التي كانت له لولا العول
 وان نسبت الواحدة الى الستة كان سبعة فنقص
 لكل من الزوج والا خنتين سبعة حصته العائلة وقد
 لا تصح المسئلة من اصلها فتحتاج الى تصحيح وعمل وقد
 ذكره بقول **وان من سهم السهام** جمع سهم ويسمى الحظ
 والنصيب **ليست تنقسم على ذي** اي اصحاب **السيرات**
 قسمة صحيحة **فاتبع ما رسم** من الطرق التي ذكرها الفقهاء
 ضيق **واطلب طريق الاختصار في العمل** لرواي بالنظر



في الوفاق لعلي بن محمد بن الرضوي وسهامها موافقة
والضرب للوفاق على الوجه الآتي فهو اخصر من ضرب
 الكامل فلا تقول على العدد الكامل في شيء من الاعمال
 متى وجد الموافقة **بما ينك الزلا** اي لخطا صناعته ووجه
 الافق ابقيت الموافقة على حاله ولم تردده الى وفاقه وتعرفت
 فيه بالاعمال الآتية وضربت ما انتهى اليه العمل في اصلها
 لمسئلة لصحت من ذلك ايضا لكن بطوله ويعسر ويكون
 من الخطا الصناعي فافهم ذلك فلهذا قال **وارد الى الوفاق**
 الفريق **الذي يوافق** سهامه **واضرب** اي الوفاق
 المذكور ان كان الانكسار على فريق واحد وان كان على
 اكثر من ذلك فبعد عملا ضربيا في قوله **في الاصل**
 للمسئلة غير عائلة او بعول ان كان عائلا **فان** ان فعلت
 ما ذكره **الحذف** اي العارف المتقن او المحكم يقال حذفته
 بالكسري عرفته واتقنته ويقال حذف العمل بالفتح وا
 لكسر حذف او حذف او حذف او حذف حكمه وقوله **ان كان حضا**
واحد او اكثر يشير به الى انك تنظر بين كل فريق وسهام
 به فاما ان يتباينة سهامه واما ان توافقه فان باينته
 سهامه ابقيته بحاله وان وافقته سهامه رددته الى و
 فقه ولا فرق في النظر بين كل فريق وسهامه بين ان
 يكون المنكسر عليهم فريقا واحدا ضربيه او وفاقه في
 اصل المسئلة كما ذكر وان كان المنكسر عليهم فرقا ورددت
 الموافقة الى وفاقه وابقيت المبين منها بحاله فتحتاج
 بعد ذلك لعملا ضربيا في كلامه **فاحفظ** ما ذكرته لك

ودع اي تركه **عندك الجدل** على الباطل قال ابن الاثير رحمه الله
 في النهاية في معنى حديث ما اوتي قوم الجدل الا ضلوا
 الجدل مقابلة للحجة بالحجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة
 والمراد به في الحديث مجادلة وطلب الغلبة به فاما الجدل
 لاظهار الحق فان ذلك محقق لقوله تعالى التي هي احسن
 انتهى وفي مختصر الصحاح للقرطبي جدل بالكسر جدل له
 احكم كخصومة وحادله جدلا ومجادلة خاصة انتهى
والمراد اي الجدل والمخاصمة قال القرطبي في مختصر الصحاح
 ما ربيته اما ربه مرأى جادله انتهى وقال المنذري
 رحمه الله في كتاب الترهيب والترهيب من
 المراءاة وهو المخاصمة والمجادلة وطلب الغلبة
 لغلبة والترهيب في تركه الحق والمبطل انتهى فعلمنا
 ان الجدل والمراد فان وان العطف فيها عطف
 المترادفي وفي الحديث الشريف الفاردي عن رسل
 لانه صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك المراءاة وهو مبطل
 بني له بيت في روض الجنة ومن تركه وهو محقق بني
 له بيت في وسطها ومن حصى خلقه بني له بيت في
 اعلاها رقاها ابو داود والترمذي عن ابي امامة
 رضي الله عنه روض الجنة قال المنذري بفتح الراء والياء
 الموحدة والضاد المعجمة وهو ما حوّلها انتهى وفي
 الجامع الكبير للجلال السوطي من رواية البيهقي
 عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من طلب العلم ليباح به العلم اولهاري به

السفها او ليصرف به وجوه الناس اليه فبق في النار اذا انقر
 ذلك فالكسار السهام على الرؤس اما ان يكون على فريق
 او على فريقين او على ثلاثة فرق اتفاقا او على اربعة عندنا
 كالحنفية والحنابلة خلاه فاللما الكنة ولايتي اور الانكسار
 في الفرائض ذلك عند الجميع فان كان الانكسار على فريق
 واحد نظرت بين ذلك الفريق وسهامه فان باين الفريق
 سهامه ضربت عدد الفريق في اصل المسئلة او مبلغها
 بالعدل ان عالت فما بلغ منه نصيب وان وافق المالفريق
 سهامه فرد ذلك الفريق الى وقفة واضرب وفقه في اصل
 المسئلة او مبلغها بالعدل ان عالت فما بلغ منه نصيب وذلك
 معنى ما قدمه المصنف والفريق يسمى ايضا حزبا وحزبا
 ورؤسا وصنف والمراد به جماعة اشتركوا في فرض او فيما
 بقي بعد الفرض وقد يطلق على الواحد المنفرد ولم يخل
 ذلك فنقول بنت وعمان اصلها اثنان وجزء سهمها
 اثنان للمباينة ونصيبها اربعة ام وثلاثة اعوام اصلها
 ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة ونصيبها تسعة
 ام وستة اعوام اصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة ونصيبها
 تسعة كالتس قبلها للموافقة زوج وعمان اصلها اربعة وجزء
 سهمها اثنان للمباينة ونصيبها ثمانية زوج وعمان
 اصلها اربعة وجزء سهمها ونصيبها تسعة قبلها للموافقة
 بنت وام وثلاثة اعوام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة
 للمباينة ونصيبها ثمانية عشر بنت وام وستة اعوام اصلها
 صلتها وجزء سهمها ونصيبها تسعة كالتس قبلها للموافقة زوج

وخمس شقيقة أصلها ستة ونقول لسبعة وجزء سهمها
 خمسة للمباينة وتصح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت عدة
 الشقيقات عشر بن الموافقة ن وجه وخمس بنه اق
 خمسة وثلاثون أبنا أصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة
 وتصح من السبع للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية
ن وجه وام وثلاث بنه او واحد وعشرون أبنا أصلها
 اثنا عشر وجزء سهمها ثلاث للمباينة في الأولى والموافقة
 في الثانية وتصح من ستة وثلاثين ن وجه وام
 وخمس شقيقات او أربعون شقيقة أصلها اثنا عشر
 ونقول إلى ثلاث عشر وجزء سهمها خمسة للمباينة في
 الأولى والموافقة في الثانية ن وجه وام وثلاث بنه
او واحد وعشرون أبنا أصلها اثنا عشر وجزء سهمها
 ثلاث للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية وتصح من
 ستة وثلاثين ن وجه وام وخمس شقيقات او أربعون
 شقيقة أصلها اثنا عشر ونقول إلى ثلاث عشر وجزء
 سهمها خمسة للمباينة في الأولى والموافقة في الثانية
 بنه وتصح من خمسة وستين ن وجه وام وابن او أربعون
 بنه وثلاثون أبنا أصلها أربعة وعشرون وجزء
 سهمها اثنا للمباينة في الأولى والموافقة بجزء من
 سبعة عشر جزء في الثانية وتصح من ثمانية وأربعين
ن وجه وابوات وثلاث بنات او أربع وعشرون
 بنات أصلها أربعة وعشرون ونقول إلى سبعة وعشرين
 وجزء سهمها ثلاث للمباينة في الأولى والموافقة في

الثانية

في الثانية وتصح من واحد وثمانين أم وجد وسبعة أخوة
 أشقاؤا او سبعون أخا كذلك أصلها ثمانية عشر على
 الأربع وجزء سهمها سبعة للمباينة في الأولى والموافقة
 في الثانية وتصح من مائة وستة وعشرين ن وجه وام وجد
 وثلاث أخوة أشقاؤا او ثمانية وستة كذلك أصلها ستة وثلاثون
 على الأربع وجزء سهمها ثلاث للمباينة في الأولى
 والموافقة في الثانية وتصح من مائة وخمسة وثلاثين ن وجه
 إذا تأملت هذا التمثيل وجدت الانكسار على فريق واحد
 ينشأ في كل أصل من الأصول السبعة وأنه في أصل اثنين لا
 ينشأ فيه الموافقة بين السهام والرؤس لأن الباقي بعد
 النصف واحد والفاصل بين كل عدد وان النظر بين الأول
 وبين السهام بالمباينة والموافقة لا المماثلة والمداخلة
 ووجه ذلك كما ذكرته في شرح الفارضية أن المماثلة بين الرؤس
 والسهام ليس فيها انكسار والمداخلة إن كانت الرؤس
 داخلية في السهام فكذلك وإن كان بالعكس باعتبار الموافقة
 لأن كل من داخل متوافق مع أن ضرب الفرق أخضر
 من ضرب الكل والله أعلم ولما انتهى الكلام في الانكسار على
 فريق واحد شرع يتكلم في الانكسار على فريقين ويقاسر
 عليه الانكسار على ثلاثة وأربعة وأعلم قبله أن الغرض
 في ذلك نظريته النظر الأول بين كل فريق وسهامه وقدمه
 المصنف مع الكلام في الانكسار على فريق واحد فاما
 أن يوافق كل من الفريقين سهامه وأما أن يباين كل منهما
 سهامه وأما أن يوافق فريقين سهامه ويباين الآخر سهامه

فهذه ثلاثة اصول فانشئت فيها المبادئ بتمامه ووقفه
الموافق والنظر الثاني بين المثبتين بالنسبة الاربع وقد
ذكره بقوله **وان شئ اكثر من اثنين** فاكتر لكن لم يكمل
كلامه الا في الجنب فقط وذكر اخر الباب ان يقاس على
ذلك ما زاد **فانها اي النسب الواقعة بين المثبتين في الحكم**
عند الثاني الفرضية فهو عام اي يدب الخاص كما في قوله
تعالى الذبيحة قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
فخزاهم ايماننا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل **فخصر في**
اربعه اقسام وهي التماثل والتدخل والتوافق والتسا
ين **يعرفها الماهر اي الحادق في الامكام** الفرضية الحسا
بينة فانها اصل كبير في الفرائض والحساب عليه مدار
كثير الاعمال الفرضية والحسابية ثم بين الاربع بقوله
ماثل اي عدة مماثل لعدة غير فيها متماثلان اي
متساويان كخمسة وخمسة **منه** في الذكر عدد **مناسبة**
لعدة اكثر منه فهما متساويان كما ثبت في واربعه قال
الشيخ بدر الدين سبط المارديني وهو ان يكون اقلها
جزء من اكبرها اي ينسب الى الاكثر بالجذبة كنصفه
وثلاثة وعشر ونصف ثمنه وهذا تعبير العداقيين
في المتقدمة والمناخضين يعبرون عنها بالمتداخلة
انها وقد ذكرت في شرح النخبة في علم الحساب ان
جزء الشئ هو كسره الذي اذا سيط عليه افتاه وسم
معلم ان الاصغر داخل في الاكبر دون العكس فليس
التفاعل فيها على باب ويقال ايضا في تعريف المتدا

خلي

خليتها اللذان يعني اصغرهما اكبرها **وبعد** في الذكر عدد
موافقا صا حبا لعدة اخر فهما متوافقان ويقال لهما
مشتركان ايضا وهما اللذان يكون بينهما موافقة في جزء من
الاجزاء ويقال ايضا المتوافقان هما اللذان لا يقني اصغر
صغرهما اكبرهما وانما يقنيها عدة ثالثا رابعة وستة
فان الاربع لا تقني البينة يعني كل ما منها الاثنان فلهذا
ثلاثة اعداد بينهما وبني ثلاثة اخرى هذه النسب السا
بعة ويعبر عنها بالاشتراك **والاربعة العدد المبادي** لعدد
الحال لم فهما متباينان ومتخالفان **بينك عن تفصيل** اي
تفصيل النسب الاربع بها هذه الاعداد **العارف** اي
العام بالاعمال الحسابية والفرضية وقد وضحت الكلام فيها
وبيان ما عرف من النسب من الفرق في شرح الترتيب اذا عرفت
النسبة من هذه النسب بين المثبتين من رؤس الفرضيتين
او ارفاقها او رؤس فريدق ووفق فريدق اخر
مختل العدد بين المثبتين **من الماثلين** عدة **واحد** واكتفبه
عن الاخر فيكون الماخوذ جزء السهم فاضرب في اصل
المسئلة ان لم تعمل او في مبلغها بالحوول ان عالت كما هو
سأني **وهذه** من المثبتين **الماثلين** اي المثل خليف
العدة **الزايل** اي الاكبر واكتف به عن الاصغر فيكون
جزء السهم فاضرب في اصل المسئلة او مبلغها بالحوول
ان عالت كما سأني **واضرب** في المثبتين المتوافقين
جميع الوفاق اي الدارج من احد العددين **في العدد**
الاخر **الموافق** **واسلك** **بذلك** **الماثل** اي بما حصل

انهاج الطريق اي اوضحها فان منهاج هو الطريق العاظم
 وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب وفق احد في كل واحد
 الاضري في اصل المسئلة او يبلغها بالعدل ان عالت لان
 ذلك جزء السهم كما سياتي **وخذ جميع العدد السابق**
 من المثبتات للاخذ **واضربه** في العدد **الثاني** المباني
 لم فاحصل فهو جزء السهم فاضرب في اصل المسئلة
 ان لم تعلم او في يبلغها بالعدل ان عالت **ولانها** اي
 لا تصانع في القسمة رصده الله المداينة والادهان المصا
 نعة وقيل داهنت بمعنى واريت وادهنت بمعنى غشتت
فذلك اي ما حصلته في النسب الاربع وهو واحد المتما
 ثلثه واكثر المتماثلين وسطحه وفق احد المتماثلين
 وكامل الاضري وسطحه المتباينين **جزء** اي حظ **السهم**
 القاصد من اصل المسئلة او يبلغها بالعدل ان عالت
 من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهائم
 رحمه الله انه اذا قسم المصحح على الاصل ثامنا او عاشر لاف
 هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد المضام
 ربيع خرج المضروب الاضري والمطلوب بالقسمة هو
 نصيب الواحد من المقسوم عليه من جملة المقسوم والوا
 حد من المقسوم عليه وهو الاصل او المنتهى اليه
 بالعدل يسمى سميها او الخط يسمى جزء فلذلك قيل ضرب
 السهم اي حظ الواحد من الاصل والمنتهى اليه **فقطعة**
 اي جزء السهم المنكسر **واحفظه واحذر ان يضل**
عنه وفي بعض النسخ لا يتبع عنه **واضربه** اي جزء
 وفي السهم

فإن علمه

السهم المذكور في الاصل ان لم تعلم يعمل ويعول ان عال
 الذي فاصلا تاكيدا لاصالته **واضبط ما ضبط**
وما تحصل بالضرب فهو ما تصح منه المسئلة اي ما تحصل
 بين الورثة بوجه من الالوجه التي ذكرها الفرضون وذكرت
 بعضها في شرح الترتيب منها ان تضرب حصة كل فريق
 من اصل المسئلة في جزء السهم فان كان الفريق شخصا او
 حدا اخذ وان كان جماعة فاقسمه على عددهم يخرج ما
 لكل وارث مما صحت **مسئلة** **واقسمه فاقسم** **اذ يطلع** لانك
 قد صحت المسئلة بالقواعد السابقة وهي قواعد صحيحة
يعرفه الاجم قال القرطبي رحمه الله التحيم الذي لا يقدر
 على الكلام اصلا والذي لا يقع ولا يبين كلامه والذي في
 لسانه عجمة وان افصح بالجملة **والفصح** البليغ قال القرطبي
 رحمه الله ايضا فصح بالضم فصاحة صار فصحا اي بليغا
 انتهى واذا فهمت ما ذكرت فاعلم ان الانكسار على فريقين
 فيه اثني عشر صورة وذلك لان كل فريق اما ان يتاين سها
 مة واما ان توافقه وانه ما ان توافق فربما سها مة ويتاين
 فربما سها مة وفي ذلك ثلاثة احوال كما تقدم والمثبتات
 في ذلك الاحوال اذا نظرت بينهما بالنسب الاربع فلا تخلون
 من واحد منها واربعه في ثلاثة باثني عشر وان فطر سها
 عتبار العول وعدمه كانت الصور اربعة وعشرين وان
 نظرت باعتبار الاصول زادت الصور اربعة عشر
 اعلم ان الاصول انكسار على فريقين لا يتأتى في اصل اثني
 ويتأتى فيما سواه من الاصول اذا تقرر ذلك فليتم

وهو ما في السهم

والانكسار على فريقتين باثني عشر مثالا فهي ثلاثة اخوة لهم
 وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للممثلة
 في المباينة وتصح من تسعة وفي زوجتين وثمانية اعمام
 اصلها اربعة وجزء سهمها ثمانية للممثلة في
 المباينة وتصح من اثني عشر وثلاثين وفي اربع جدات
 وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها اثني عشر للممثلة
 في المباينة وتصح من اثني عشر وسبعة وفي اربع
 زوجات وخمس بنين اصلها ثمانية وجزء سهمها
 عشرون للمباينة في المباينة وتصح من مائة وستين
 وتسمى صما وكذا كل مسألة عيها التباين اي بين كل فرد
 يق وسهامه وبين الفرق بعضها بعضا وفي
 واربعة اخوة لام وثلاث شقيقات اصلها ستة
 وتقول لسبعة وجزء سهمها اثنان للممثلة في الموال
 فقة وتصح من اربعة عشر ولو كانت الاخوة للام فيها
 ثمانية ايضا كانت مثالا للممثلة في المواقعة وكان
 جزء سهمها اربعة وتصح من ثمانية وعشرين في
 لو كانت الشقيقات اربعة وعشرين واولاد الام
 ثمانية مع الام كانت مثالا للمواقعة في المواقعة
 وكان جزء سهمها اثني عشر وتصح من اربعة و
 ثمانين وفي زوج واربعة اخوة لام واثنى عشر
 شقيقة اصلها ستة وتقول لسبعة وجزء
 سهمها ستة للمباينة في المواقعة وتصح من اربعة
 وخمسين وفي زوج واربع جدات وعيها

اصلها

مسألة اربع الزوجات
 واحد ليس ينقسم والاعم
 ثمانية وكل ثلث ليس ينقسم
 فنضرب من الرأس فاذاهم شد
 خليه فتكتب ثمانية فنضرب ثمانية
 في اربع ثمانية وثلاثين
 نعطى الزوجات واحد مضروب
 في ثمانية ثمانية وثلاثين
 في ثمانية اربع وعشرين

اصلها اثنا عشر ولا عول فيها وجزء سهمها اثنان لان
 نصيب الجدات وهو اثنان ووافق عدد هذه بالنصف
 ونصف الاربعة اثنان ونصيب العمى وهو سبعة ميا
 بين لعدد هاهما اثنان واثنى ميا ثلثان فيكتفي باثني
 منهما وهاجزء السهام كل قلنا وتصح من اربعة وعشرين
 فهذا مثال للمواقعة للممثلة في مواقعة احد الصنفين
 سهامه ومباينة الاخر سهامه وفي اربع زوجات
 واثنى وثلاثين بنتا وابوين اصلها اربعة وعشرون
 وتقول لسبعة وعشرين وجزء سهمها اربعة للممثلة
 في مباينة احد الصنفين نصيبه ومواقعة النصف الاخر
 نصيبه وتصح من مائة وثمانية وفي جد وجدتين لاند
 لي واحدة منهما به وستة اشقاء اولاب اصلها ثمانية
 عشر وجزء سهمها ستة للمباينة في مباينة احد الصنفين
 نصيبه ومواقعة الاخر نصيبه وتصح من مائة وثمانية
 وفي اربع زوجات واثنى عشر اشقاء اولاب وجد
 وام اصلها ستة وثلاثون وجزء سهمها اثني عشر للممثلة
 فقة في مباينة احد الصنفين نصيبه ومواقعة الاخر
 نصيبه وتصح من اربع مائة وثنتين وثلاثين فقدم
 ستيفت الاقسام الاثنى عشر بالامثلة مفرقة في
 جميع اصول المسائل بغير عول ما عدا اصل
 اثنى في الموال لفرجه انه **فقد** اي الاحكام التي
 ذكرتها **الحساب** في ثا صيد المسائل وتصحيحها وما
 ينبغي عليه ذلك وهو الغيب بين الاعداد **حتم**

ص ٢٤

بفتح الميم جمع حلة يسكونها والحلة مرادفة للكلام عند
 بعض النحاة وانعم منه عند بعضهم **باب على من اهل**
 اي تلك الحلة العمل في الانكسار على ثلاث فرق وعلى اربعة
من غير تطويل في العمل بل باختصار **ولا عتساف** بكسر
 الهمزة اي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الحما
 دة بين الغرضين والخساف **فانفع** من القناعة وهي الرضا
 باليسير من العظام من قولهم قنع بالكسر قنعا وقناعة
 اذ ارضى والاحاديث في فضل القناعة كثيرة شتهرة منها
 ما روى البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى و
 في النهاية لا بد الاثر رحمه الله حديث عبد من قنع وذل
 من طمع انتمس وأما قنع بالضم لغت فمعناه سال و
 قوله **باب** بالنون المحملي وضع **فوق كاف** اي معنى
 عن غيره **فانفع** في بيان العمل في الانكسار على ثلاث
 فرق وعلى اربعة عند من ينأى عنه وفي امثلة من ذلك
 اعلم انه اذا وقع الانكسار على ثلاث فرق او اربعة فلكه
 نظركم تقدم في الانكسار على فريقين او لها ان تنظر بين
 كل فريق وسهامه فاما ان يتباينا واما ان يتوافقا
 فان يتباينا فابق ذلك الفريقين بما فيه واثبتته وان
 يتوافقا فزد ذلك الفريق الى وقفه واثبت وقعه مكانه
 ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك واثبت ذلك
 الفريق او وقفه الثاني بين المثبتات بعضها مع بعض
 فان تماثلت كلها فاكثف باحدها فهو جزء السهم وان

توافق

توافق او اختلفت فواجه منها طريق الكوفيين
 وهو ان تنظر بين اثنين منها وتحصل اقل عدد ينقسم
 على كل واحد منهما فما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل
 حصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وما حصل فانظر بينه
 وبين رابع ان كان حصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فما
 حصل فهو جزء السهم فاضرب في اصل المسئلة او مبلغها
 بالعدد ان عالت فما حصل فهو المطلوب وهو ما نضع
 منه المسئلة فاذا اردت قسمة الصحيح فاضرب حصته
 كل فريق في اصل المسئلة في جزء السهم واقسم الى اصل
 على ذلك الفريق ان كان متعديا يحصل ما لو احدى ما بال
 وان كان الفريق شخصا واحدا فما حصل من ضرب حصته في
 جزء السهم هو ما له من التصحيح اذا تقرر ذلك فليمثل
 امثلة من الانكسار على ثلاث فرق ولا ينأى في ذلك الا في ال
 صورة الثلاثة التي يقول وفي اصل ٦ وفي خمسة جزء
 وخمس اضع لام وخمس اضع لام اصلها من ٦ وجزء سهاها
 ونضع من ٣ ولو كانت الاعام كان جزء سهاها ١٠ ونضع
 من ضعفها وفي جذئين وثلاثة اضع لام وخمس اضع
 اصلها ٦ وجزء سهاها ٣ ونضع ١١ وهي صها وفي جذ
 ثين وثمانية اضع لام وثمانية عشر شقيقة اصلها ٦
 ويقول السبعة وجزء سهاها ٣ ونضع من ٥ ٢ وفي
 ابع زوجات واثنى عشر جزء وستة وثلاثون شقيقة
 اصلها ١٢ ويقول لثلاثة عشر وجزء سهاها ٤ ونضع
 سهاها ٣ ونضع من ٦ ٤ وفي اربع زوجات وعشرين

بنها

واربعين جزءا واصلها ٢٤ وجزء سها ٢٤ وتصح من
 ٨٠ وفي زوجين واربع جدات وجد الى الى الى
 اب في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة من الجدات
 وعشرة اخوة لاب اصلها ٣٦ وجزء سها ١٠ وتصح من
 ٤٦ وفتر على ذلك ومن الانكسار على اربع فرق ولا يتاخر في
 ذلك الا في اصلي اثني عشر وضعفها ففي زوجين وار
 بع جدات وثماني اخوة لام اصلها ١٢ وتعود لسبعة
 عشر وجزء سها ٢ وتصح من ٣٤ وفي مسألة الا
 متجان وهي اربع زوجات وخص بنات وتسعة اعم اصلها
 ٢٤ وجزء سها ٢٦ وتصح من ٢٤ ٣ فقس على
 ذلك والله اعلم ولما انتهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة
 لميت واحد شرع في **باب المناسجات** جمع مناسجة من النسخ
 وهي لغة الازالة او التغيير والنقل وشرعا رفع حكم
 شرعي بانبات اخ وفي اصطلاح الفرضيين ان يموت
 من ورثة الميت الاول واحد واكثر قبل قسمة التركة
 وقد يكون بعض الميراث من ورثة ورثة الاول ومنا
 سبة الاصطلاح لغوي ظاهرة اذا تفر ذلك فتارة
 بموت ورثة الاول ميت فقط وتارة بموت اكثر وفي
 الحالين تارة يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا
 يمكن فيه اربعة احوال اقتصر المصنف منها على حال
 واحد فقال **اول من ميت** من ورثة الميت الاول ميت
اخر بفتح الخ وهو الميت الثاني قبل القسمة لتركبة
 الميت الاول ولم يمكن الا اختصار نص في الحساب للمسئلة

وسنة عشر شقيقة

واعرف سها اي الميت الثاني من مصحح المسئلة الاولى
واجعل له اي الميت الثاني **مسئلة اخرى** ثابته اخرى اي
 صح للميت الثاني مثله كما قد بين **التفصيل فيما قدما**
 في باب الحاشية ثابته المسائل وتصححها فاذا عرفت
 مصحح الثانية وسها الميت الثاني من المسئلة الاولى فاه
 عرصد سها هذا الميت الثاني على مسئلة فلا تخلو من
 ثلاثة احوال لانه اما ان تنقسم سها الميت الثاني على
 مسئلة واما ان يوافقها واما ان يتباينها فان انقسمت
 عليها فلا ضرب وتصح المناسجة مما صحت منه الاولى
وان تكن سها الميت الثاني من المسئلة الاولى **ليست عليها**
 اي على مسئلة الثاني **تنقسم** فان وافقتها **فارجع**
الى الوفاق اي وفق مسئلة الثاني **بهذا** اي بالرجوع
 للوفق في الموافق **فدحكم** اي حكم به الفرضيون والحناف
 وبني كيفة النظر في المواقفة بقوله **والنظر** اي بالنظر
 نظري هذا الكتاب بين سها الميت الثاني ومسئله كما
 استفتاه **فان وافقت** مسئلة الميت الثاني **السها ما**
 اي سهاه **في حديثه وقربا** اي وفق المسئلة
 الثانية **تماما** فواقم مقامها فقله حديثا هذا دعاء
 معتضة بين الفعلين فقله **واضرب** اي الوفاق المذكور
واضرب جميعها اي المسئلة الثانية **في السابقة** اي الا
 ولي ان لم يكن بين اي بين المسئلة الثانية وسها الميت
 الثاني من الاولى **مواقفة** بل بان كان بينهما يتباين
 فقط لما قد ثبت في تصحيح المسائل في النظر بين السها

والرئيس انه لا تنافي في المماثلة ولا المداخلة لان الثانية هنا
 كالرئيس هناك فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام
 سهام الميت الثاني على مسئلته او موافقتها او مباينتها
 فيما قررت به كلام المؤلف رحمه الله واذا ضربت الثانية
 او وفتها في الاولى فما بلغ فخذ نصيب المناسبة الجامعة للاول
 لي فاذا اردت قسمة هذه الجامعة على ورثة الاول الثاني
 في فهمه شيء منها لا ولي اخذه مضروبا في كل الثانية عند
 التباين او في وفتها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله
وكل سهم من الاولى في جميع المسئلة الثانية يضرب عند
التباين او في وفتها عند التوافق **علائقة** اي
 جهل فاحصل ما الضرب المذكور فهو لذلك الوارث ما
 حب تلك السهام التي ضربتها في الثانية او في وفتها
 من نصيب المناسبة وبذلك شيء من الثانية اخذه مضروبا
 في كل سهم مورث كما لا ولي عند التباين او في وفتها
 عند التوافق وقد ذكره بقوله **واسهم المسئلة الاولى**
 وهي الثانية **في السهام الميت الثاني من المسئلة الاولى**
لضرب ان لم يكن بين المسئلة الثاني وسهامه موافقة
 بل كانت مباينة **او فتها** ان كانت
 بينها موافقة فاحصل من الضرب في كل من الثانية
 فهو حصته ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت
 سهامه في تلك السهام او في وفتها من نصيب المناسبة
 واذا ورك الشخص من مبنية فاكثر فاجمع ماله منها
 والاعتبار لصحة المناسبة بان تجمع حصص الورثة

فان ساوي

فان ساوي مجموع نصيب المناسبة فهو صحيح والا فهو غلط
 فاعلم **فهذه** الطريقة التي ذكرها **طريقة المناسبة**
 التي مات فيها سائر ورثة الميت الاول ميت فقط **فارق**
 اي اضعدها اي هذه الطريقة اي يعرفها **رشته** اي
 منزله **فضل** من قوتهم فضل الرجل فضلا صار ذا فضل
 وفضيلة ضد النقص **شأخه** اي مرتفعة عالية قال
 القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح شخج الجبل شموخا
 ارتفع والرجل يانقه تكبره والانف ارتفع كبل وانف فاه
 شخج وحياله شواخ انتهى ونتمثل ثلاثة امثلة باعتبار
 الانقسام والتباين والتوافق فمثال الانقسام ام وابنا
 مات احدهما قبل قسمة التركة عن ابني وبنت فالاول
 له من اثني عشر للام اثنان ولكل ابن خمسة والثانية
 من خمسة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وخمسة
 على خمسة منقسمة فتصع المناسبة كلها في اثنا عشر
 ما عي ضرب للام اثنان وللابنة الباقي خمسة ولكل ابن من
 ابني الثاني اثنان ولبنه واحد ومثال البائية ان يموت
 الابن عن ابني فالاول من اثني عشر للابنة الميت منها
 خمسة ومسئلة اثنان وخمسة على اثني عشر لا تنقسم عليها
 وتباينها فاضرب الاثنين في اثنا عشر فتصع المنا
 سبة من اربعة وعشرين فاذا اردت القسمة فلام
 من الاثنى عشر وهي الاولى اثنان في جميع الثانية في
 هو اثنان باربعة فهي لها وللابنة المتخلف خمسة في
 جميع الثانية وهي اثني عشر فهي له ولكل ابن من



من ابني الثاني من مسئلة وهي اثنان واحد في جميع سهام
 مورثة اي الابن من الاولى وهي خمسة وواحد في خمسة
 بحصة فهي مائة كلاب منها فلها عشرة كعبيها الذي لم يمت
 فاذا اجتمع اربعة حصص الام وعشرة حصص الابن
 المتخلف وخمسة حصص ابنة الابن الذي مات كان المجموع اربعة
 وعشرين وهي ما صحت منه المناسحة فالعمل صحيح
 ومثال الموافقة بعض صوة المسئلة المأمونيه وهي
 رجل مات وخلف ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى
 ماتت احد البنين عن بنت في المسئلة فالاولى من
 ستة لكلامه الابوين سهم ولكلامه البنين سهمان
 والثانية فيها جده ام اب وجد اب اب واخنت
 شقيقة اولاد فاحلها ستة للجد سهم وللجد
 والاخت الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة ثلاثة وانقسم
 وتباين وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر
 منها صح للجد ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة
 فللميت الميسرة من الاولى اثنان فاعرضها على الثمانية عشر
 مصحح الثانية فتجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب
 نصف الثانية تسعة في الاولى وهي ستة بتبلغ اربعة
 وخمسة منها تصح فمن لم شيء من الاولى اخذه مضروبا
 في تسعة وهي وفق الثانية ومن لم شيء من الثانية
 اخذه مضروبا في واحد وهو وفق سهام الميت ثانيا
 فللام من الاولى واحد في تسعة تسعة ولها من الثانية
 لكونها جثة ثلاثة في واحد بثلاثة فاجمعها لها يجمع

لها اثني عشر وللأب من الاولى واحد في تسعة بشعة وله
 من الثانية يكون جده عشرة في واحد بتسعة فيجمع له
 تسعة عشر وللبن المتخلف من الاولى اثنان في تسعة
 بثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضا كونها اختا خمسة
 في واحد بخمسة فيجمع لها ثلاثة وعشرون فاذا سه
 اجتمع اثنان عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرون ام
 جتمع اربعة وخمسون وهو ما صحت منه المسئلة ف
 لعمل صحيح فلو كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين
 انش كان الجدة في الثانية اب ام فلا يرت فكان في الثا
 نية ايرت بيت المال او اراد على الخلاف المشهور في ذلك
 بين الائمة واحتمل كون الاخت في الثانية اختا شقيقة
 اولام فاضلف الحال باعتبار ذكر ورق الميت الاول وانف
 ثنة فلذلك لما سئل امير المؤمنين المأمون عنها الغا
 ضي يحيى ابنه اكرم رحمه الله بقوله هكذا هالك وخلف ابوين
 وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنين
 عن من في المسئلة فقال يا امير المؤمنين الميت الاول
 رجلا وامراة وعرف المأمون فطنته فقال له اذا عرفت
 التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء وسبب سؤاله
 عن ذلك انه لما اراد ان يوليهم قضى البصرة اخضع في
 سجنه لصف سنة فانه حكم الحاكم عبد الغني
 المقدسي رحمه الله كان اذ ذاك ابا ابن احدى وعشرين
 سنة فاصت يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلني
 فانا القصد علمي لا خلع وكافوا بمخنونا العمان

والقضاة والامراء بالقرآن فقال ما تقول في ابوين في اه
بنين لم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنين عن الباقي
وقتل عنهم وعاد زوج فاجابه بما سبق فوله فلما مضى
الى البصوقا ضيا استخرا مشائخها واستصفرهم في
مخبره فقالوا له سن القاضي فقال سن عتاب ابن
اسيد حن ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت
بالمامونية فينبغي ان يسئل عنها ان يخص عن الميت
الاول كما يخص عنه يحيى ابن ابي الكرم لاختلاف الحكم كما اختلفا
واعلم انك لو علمت في المنا سني كل مسألة على حدتها
بحيث لا تعلق لها حلة بأحد لصح ذلك لكن يطول في
يقوت الاصل لقصد من قسم المسائل على حساب
واحد تمت في جميع ما تقدم فيها اخامات ميت فقط
من ورثة الاول فلم يكن الاختصاص قبل العمل وهو
حال في احوال اربعة سبقت الاشارة اليها وال حال
الثاني ان يموت اكثر من ميت سواء كانوا كلهم من ورثة
الاول او كان فيهم من هو من ورثة الاول وفي ذلك اوجه
عشر ذكرها في شرح الترتيب اشهرها واعلمها تحصيل
جامعة لمسئلة الميت الاول والثاني كما اختلفا في
اجعلها اول بالنسبة للميت الثالث ومسئلة الكمية الثا
لث ثانية بالنسبة لها وانظر بينها وبين سهام الثالث
من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من
انقسام وتفاوت وتباين فان كان معك رابع
فاجعل جامعة الثالث اول ومسئلة الرابع ثانية

واعلم

واعلم كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ فمعه تصح
مسئلة المنا سنية الجامعة لمساائل اولئك الاموات ولهم
لتمثل لذلك بمثاله ذكره الشيخ زكريا رحمه الله في شرح
الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوج: وابوان وابنتان
ثم مات الاب عن الباقي واخ لا يورث ثم الام عن الباقي
وام وعم ثم احدي البنين عن زوج ومزبقي في المسئلة
الاولى من سبع وعشر بيانات الاول عن زوجة و
بنتي ابنة واخ فمسئلة من اربعة وعشرين توافق حظه
منها الاولى بالربع فتصيان من مائة واثنين وستين
ومن شئ من الاولى ضرب في ستة او من الثانية ففي
واحد فللزوجة ثمانية عشر وللام سبعة وعشرين ولكل
بنت ستة وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت الام عن اقم في
بنتي ابن وعم فمسئلتهما ستة ستة توافق حظهما من الا
وليين بالثلث فتصيح الثلاثة من ثلث ثمانية واربعة في
عشرين فمن شئ من الاولتين ضرب في اثنين او من
الثانية ففي تسعة فللزوجة الاولى ستة وثلاثون ولكل
بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة وللام الثالثة تسعة
ولعمها كذلك ثم ماتت احدي البنين عن زوج وام وا
خت فمسئلتهما ثمانية توافق حظها بالنصف فتصيح
الاربع من الف وما بين وسنة وتسعين فمن شئ
من الثلاث الاولى ضرب في اربعة او من الثانية في
خمسة وستين فللزوجة الاولى التي هي ام في الرابعة
بيان واربعة وسبعون وللبنت الباقي سبعة مائة وستين

وللاخ اربعون وللام الثالثة سنة وثلاثون ولعمها كذا
ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون انتهى والحال ان
الثالث والرابع ان يموت بعد الاول ميت او اكثر ويمكن
الاختصار قبل العمل وتسمى اختصار المسائل وهو
انواع ذكرها في شرح النكاح فاضية والترتيب منها
ان تختص ورثة من بعد الاول فيمن بقي من ورثته من
قبله فيرتبون كلهم بطلاق العصبية سواء كان معهم من
يرث من الاول فقط بالفرض ام لا كزوج وعشرة بنين
من غيرهما نواكلهم واحد بعد واحد حتى بقي مع الزوج
ج من الاول اثنان فانفرد كان الاول مات عن زوج
ج من ابني فقط فيصح بالاخصار من سنة عشر
للزوج اثنان وكل ابا سبعة ولو سكت طريق
المناسخة لصحة من عدل كثير ثم رجعت بالاخصار لما
ذكر ولو خلف الاول فقط من غير زوج فمات وا
حد بعد واحد حتى بقي اثنان فكانت مات عن عد
اثنان فقط فيصح من اثنان بنين كما يمكن الاحكام
اختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار ايضا بعد العمل
ويسمى اختصار السهام وهو ان يعجد بعد تصحيح
المسائل في جميع الاوصياء اشرافا فترجع المسئلة
وطر نصيب الى الله وفق كزوج و ابا و بنت منها
فقبل قسمة التركة تقويت البنت عما من بقي وهم
امها واخوها فتصح المناسخة من اثنان وسبعة
للزوجة ستة عشر وللابن سنة وخمسون و
النصيبان

النصيبان مشركان بالثمن فترجع المسئلة الى ثمنها سبعة
وكل نصيب الى ثمنه فيرجع نصيب الابا الى سبعة ونصيب
الزوجة الى اثنين واذا شتركت الاوصياء كلها الى نصيب
منها فلا اختصار ومن اراد المزدحم هذا فاعلم
بكتابنا شرح الترتيب والله اعلم ولما انتهى المصنف رحمه الله
الكلام على الارث المحقق وما يتبعه شرع في الارث بالنقد
يد والاحتياط وهو انواع فبدا منها بالحيث المشكك فقال
باب ميراث الخنى المشكك والمفقود والحمل وا
لخنى ما خوذ من الاختناث وهو الشني والتكسر ومن
قولهم خنى الطعام اذا شربه امره فلم يجلس طعمه وه
هو احدى اقسام اكل المرأة اوله ثقبه لا تشبه واحد
منها والمشكك ما خوذ من شكل الامر شكولا وشكلا البس
والخنى ما دام مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا جدي
ولا زوجا ولا زوجة وهو مخصص اربع جهات البنية
والاضقة والعمومة والولا والكلام فيه في مقامين احدهما
فيما يتضح به وما لا يتضح به ومحل كتب الفقه والثاني
في ارث وارث من معه وقد ذكره بقوله **وان يكن في خنى قال**
من الورثة **خنى صحيح** في الاشكال **بيت** اني ظاهر
الاشكال والمراد كونه خنى مشكلا باق على اشكاله لم
يتضح بنكوره ولا بنوته **فانصح** التركة بيت الورثة
والخنى **على** التقدير **الاقل** لكل من الورثة واه
خنى ان ورث بنقديتي الذكور والابن ورثه
متفاضلا كما بين خنى مع ابن واضح فالأقل نصيب الانثى

للخنثى وللواضح كون الخنثى ذكر فيعطى الخنثى الثلث والواضح
النصف ويوقف السك وكزوج وام وخنثى شقيق
فلا ضرب في حق الانثى ذكر في حق الزوج والام
انوثته **واليقين** اي المتيقن الذي لا شك فيه وهو
الاقل فيما سبق او لعدم ان ورث باحدهما فقط كولد
عم خنثى مع معتق فلا شيء له بتقدير الانوثه ولا
يعطى المعتق شيء لاحتمال الذكورة وكزوج وام وق
لدي ام وخنثى لاب فلا يعطى شيء في الحال لاحتمال ذكوره
منه فيسقط باستغراق الفروض والاضرف في حق الزو
ج والام ولدي الام انوثته لعولها اذ ذاك وه اذا
علمت عاملت كرامة الخنثى ومنه مع بالاضرف فيوقف
المشكوك فيه الى الاتضاح او الصلح بتساو لفاضل ولا
بد منه جريان التواحد ويختصر الجمل هنا للضرورة
هذا كله ان ورث بتقدير ان الذكورة والانوثه متغا
ضلا او باحدهما فقط كما قدمنا الامثلة لذلك فالأرث
بهما متساويا كولد ام او معتق فالامد واضح وقوله **تخلي**
جواب الامد **بحق القسمة** اي قسمة الحق **البين** اي
الواضح الظاهر **فان** ما قلناه هو المعتمد من مذهب
هاب الشافعية ومذهب الكنفية انه يعامل الخنثى
وحده بالاضرف فان كان الاضرف لا شيء فلا يعطى شيئا
ولا يوقف شيئا ومذهب المالكية له نصف نصيب
ذكر وانثى ان ورث بهما متفاضلا وان ورث باحده
فقط فله نصف نصيبه وان ورث بهما متساويا

فالام
الام

فالامد واضح ومذهب المالكية ان لم ير ج اتصافه فكالمالكية وان روي
اتصافه فكالمالكية **فايد** تانية للخنثى خمسة احوال **احد** ما يرث
بتقدير ان الذكورة والانوثه على السوا كما بينت وبنت وولد ابن خنثى
تانية بتقدير ان الذكورة اكثر كسبت وولد ابن خنثى تالته عكسه تزوج
وام وولد ابن خنثى رابعة بتقدير ان الذكورة فقط كولد ابن خنثى
خامسة عكسه تزوج وشقيقه وولد ابن خنثى والله اعلم فانك تالته
في حساب مسائل الخنثى اما على مذهبنا فصح المسئلة بتقدير ذكورية
فقط وبتقدير انوثه فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الاربع
وتحصل اقل عدد ينقسم على كل المسئلتين بالتقديرين فاكان فهو
الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الوثه وانظر اقل النصيبين
لكل منهما فادفعه له ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح **واما**
على مذهب الكنفية فتصح المسئلة على تقدير الاضرف في حق الخنثى وحده
واعطه الاضرف وبقية الوثه الباقي كان لا يرث بتقدير ان لا يعطى
شيئا واما على مذهب المالكية فعندهم خلاف في كيفية العمل فعلى
مذهب اهل الاموال يحصل الجامعة كما علمت على مذهبنا ونضربها
في عدد حالي الخنثى او احوال الخنثى ثم تقسم على كل حاله فما اجمع
لكل شخص فاعطه من ذلك بمثل نسبة الواحد لحالات الخنثى
او الخنثى ففي ابن واضح وولد خنثى بتقدير ان الذكورة من اثنين
وبتقدير انوثه من ثلاثة والجامعة لهما ستة للمباينة فمنها ثلث
عندنا فيعطى المشكل اثنين والواضح ثلاثة ويوقف سهم

وعند المالكية تقرب هذه الستة في اثنين حالتي الخنثى فنصف من
اثني عشر للخنثى بتقدير المذكورة ستة وبتقدير الاثني عشر او بجمع
المحصنين عشرة نصفها خمسة فهي له وللواضح بتقدير ذكره ستة
وبتقدير اثنى عشر ثمانية ومجموع المحصنين اربعة عشر نصفها سبعة
فهو له واقاعد الخنثى فللخنثى الثلث وللواضح الثلثان ونفس على
ذلك والله اعلم ولما انتهى الكلام على الخنثى شرع في المفقود فقال
الحكم على المفقود اذا كان من جملة الورثة **حكم الخنثى** اي لحكمه من معاملة
الورثة الحاضرين بالاخر في حقهم من تقدير حيوته وموته **ان ذكر**
اكان هو او انثى يعني سواء كان المفقود ذكرا ام انثى فمن يرتب بكل
من التقديرين والحدادته يعطاه ومن يختلف انثى يعطى الاقل
ومن لا يرتب في احد التقديرين لا يعطى شيئا ويوقف المال او
الباقى حتى يظهر الحال بموته او حيوته او يحكم قاض بموته لجهادا
على ما سنبينه وهذا هو الصحيح من مذهبينا وهو قول ابن يوسف
واللولوي وابن القاسم عن مالك وقول الامام احمد ومقابل
الصحيح عندنا وجهان احدهما يقدر بموته في حق الجميع فان ظهر
خلافه غيرنا الحكم قال الوثني وبهذا المعنى قال محمد بن الحسن
انه جعل القول قول من المال في مخرج انتهى والوجه الثاني
تقدير حيوته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم وهو قول
من الحاضرين كقول علي بن ابي طالب في لاحتال تغير الحكم قال
الشيخ ذكره رحمه الله فيه خلاف ذكره في البسيط وقال ايضا واعلم

انه اذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل تقدير جاز
ان يصطلح الحاضرون عليه كما نقله السبكي عن ابي منصور انتهى **باب**
كيفية حساب المفقود ان تعمل لكل حال من حالتيه مسئلة وتختص
عدد ما ينقسم على كل من المسئلتين فما بلغ منه تصح فاقسمه على كل تقدير
يظهر الاقل لمعطاه كل وارث ويوقف المستكول فيه كما سبق **مسئلة**
زوج حاضر واختان لآب حاضرتان واخ لآب مفقود فتقدر
موت الاخ تكون المسئلة من سبعة بالقول وبتقدير حيوت اصلها
من اثنين ونصف من ثمانية والمسئلان متباينان ومستطهما ستة
وخمسون فهي الجامعة فالأخر في حق الزوج موت الاخ فله اربعة
وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية والاخر في حق الاختين
حياته فكل منهما سبعة من ضرب واحد في سبعة فمجموع ما
اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين
والاخ المفقود فان ظهر ميتا في حق الزوج حقه وجميع الموقوف
للاختين وان ظهر حيا كان للزوج اربعة وللأخ اربعة عشر
مسئلة اخ لآب مفقود واخ شقيق وجد حاضران فان كان
الاخ للاب حيا فللمجد الثلث وللشقيق الثلثان لانهما من مسائل
المعادة فهي من ثلاثة وان كان ميتا فالمال بينهما بالسوية
فتكون من اثنين فيقدر في حق الجد حيوته وفي حق الاخ
موت فالجامعة ستة للمباينة للجدان وللشقيق ثلثه ويوقف
سهم بين الجد والاخ ولا يبقى للمفقود فيه فالأخ والجدان يصطلحا

في السهم المذكور كما تقدم نقله عن أبي منصور والله اعلم **ثانية** ثانية ما
تقدم فيما اذا كان المفقود ولدا فان كان موهنا فحكمه ان يوقف ماله
جميعه الى ثبوت موته بينة او حكم القاضي بموته اجتهادا عند مضي مدة
لا يعيش مثل البها في غالب العادة والمشهور عندنا لا نقدر تلك المدة بل
المعتبر غلبة الظن باجتهاد الحاكم وهذا هو المشهور عن مالك وابي حنيفة
وحمهم الله وقيل تقدر بسبعين نقله الوقي عن ابن عبد الحكم وحكي ابن
الحاجب رحمهم الله فيه ثلاثة اقوال اخر ثمانين وتسعين ومائة وفي
رواية عنه ايضا بمائة وعشرين سنة ومهما قيل به من المدة فمن
ولادته لا من فقده وفرق الامام احمد وحمه بين من يرجي رجوعه
بان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة او زهرة
فيوقف ماله وينظر به تمام تسعين وان كان لا يرجي رجوعه بان
كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت او
قاتلوا اعداؤه ولم يعلم من هلك من نجا واخرج من بين اهل فقده
فاذا مضى اربع سنين فسلم ماله بين ورشترح والله اعلم ولما انهي
الكلام على المفقود شرع في الحمل فقال **وهلك حكم** حمل ذوات ايضا
الحمل الذي يربو او يحجب ولو ببعض التقادير فيعامل بالورثة
الموجودون بالاضر من وجوده وعدمه وذكره وانوشته
وانفراده وتقدره ويوقف المشكوك فيه الى الوضع الحمل كله
حيوة مستقرة او بيان الحال فذلك قال المص رحمه الله فان شكك
في القسمة بين الورثة الموجودين ان لم يصبروا وطلبوا وبعضهم
القسمة

القسمة قبل الوضع **على اليقين والاقول** فمن يجب ولو ببعض التقادير
لا يعطى شيئا ومن لا يختلف نصيبه دفع اليه ومن يختلف نصيبه
وهو مقدر اعطى الاقل وان كان غير مقدر فلا يعطى شيئا فعلى
هذا لا يعطى احوال الحمل شيئا لانه لا يضبط لعدد الحمل عندنا على الاصح
وقيل لا تقدر اربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر وتقدر بالاربعة
ذكرها وانما هو قول **ابي حنيفة** واشتهب وحمهم الله ورحمهم بعض
المالكية رحمهم الله من العلماء من يقدر الحمل اثنين ويعامل الورثة بالانز
بتقدير الكورة فيها او في احدهما والابوة وهو مذهب الحنابلة و
محمد اللؤلؤي وحمهم الله تعالى ومن العلماء من يقدر الحمل واحدا لانه الغالب
ويعامل الورثة بالاضر من تقدير يري ذكره وانوشته وهو قول الليث
بن سعد وابن يوسف رحمهم الله وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ
الكفيل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتمد
عندنا وقال القفال رحمه الله توقف القسمة الى الوضع مطلقا
وهذا هو الاصح من مذهب المالكية ثم اعلم انه وضعت الحمل
ميتا عاد الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يكن ولو كان انفصاله
ميتا بخاتمة على انه توجب لغرة ورثة الغرة عنه فقط دون
الموقوف لاجله فيعود لبقية الورثة وكأنه كالعديم بالنسبة
لذلك ايضا **مسئلة** خلف امته حاملا واخا شقيقا فلا يعطى الاخ
شيئا مادامت حاملا بالاجماع وبعد ظهور الحال لا يخفى الحكم **مسئلة**
خلف ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى

الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئاً عند ناحية تطلع
وعند المناقلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف ثلثاه لأنهم يقدرونه
بأشدين والأضر كونهما ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي
لأنهم يقدرونه واحداً والأضر كونه ذكر أو يوجد منه كغيب الاحتمال
إن تضع أكثر **مسألة** خلف زوجة حاملاً وأبوين فالأضر في حق الزوج
والأبوين أن يكون الحمل عدداً من الإناث فتعطي الزوجة ثمنها عائلاً
والأب سدساً عائلاً والام سدساً عائلاً في الجميع من أربعة
وعشرين لمسبعة وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة و
عشرين وللأم أربعة منها وللأب كذلك ويوقف ستة عشر ومذهب
المناقلة كذلك ومذهب الحنفية تعطي الزوجة الثمن ثلاثة من
أربعة وعشرين والام أربعة منها والأب كذلك ويوقف ثلاثة عشر
وعند المالكية لا قسمه إلى الوضع **مسألة** خلف أملاً حاملاً وأباً
فالأضر في حق الأم كون حملها عدداً قبلها السدس وفي حق الأب
عدم تعدده فيعطى سدساً وللأب ثلثين ويوقف سدس بين
الأب والأم فلا شيء للحمل منه وعند المناقلة كذلك وعند الحنفية
لها ثلث والأب ثلثان ويؤخذ منه كغيب الاحتمال أن تلد عدداً من
الأخوة وعند المالكية لا قسمه إلى الوضع والله أعلم ولما انتهى
الكلام على مسائل الحمل شرع في ميراث الغرقى أو الهدمى لأن
في بعض مسائله وتوقف إلى البيان أو الصلح فقال **باب**
ميراث الغرقى والهدمى ونحوهم وقد قدمت أن شروط الأثر
يعلم

يعلم بعضها من ميراث الغرقى وهذا وإن بيانها فنقول أعلم أن
شروط الأثر ثلاثة **الأول** ونحو القضاء العلم بالجهة المقتضية
للأثر وبالذوجة التي اجتمع فيها المورث والمورثة تفصيلاً فلو شهد
شخص عند قاض بأن هذا وارثة فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب إرثه
تفصيلاً لا اختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس
بوارث وأثرنا السوط **الثاني** تحقق موت المورث كما إذا شهد
ميتاً أو الحاقه بالأموات حكماً وذلك في المفقود الذي حكم القاضي
بموته اجتهاداً كما تقدم في بابها أو الحاقه بالأموات بعد برأ ذلك
في الجنين الذي انفصل بحياة على أمه توجب الغرة إذا لا يرث عنه
غيرها كما تقدم في باب الحمل **الشرط الثالث** تحقق حيوة
الوارث بعد موت المورث حيوة مستقرة أو الحاقه بالأحياء فقد
كامل انفصل حيوة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطفة أو علقاً إذا تقر ذلك فيخرج من الشرطين الآخرين
ما ذكره بقوله **وإن تمت قوم** متوارثون من رجال أو نساء أو منهما
وهو في الأصل اسم للرجال دون النساء قال القرطبي رحمه الله في
مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء
على وجه التبع انتهى وهو المراد هنا وقوله **لهدم** بسكون الدال
الفعل من قولهم هدمت البنيان هدماً اسقطته وبفتح الدال
اسم للبناء المهدوم وقال القرطبي في مختصر الصحاح **المهدوم**
بالحر ك ما تهدم من جوارب البير فسقط فيها والمهدوم بالكسر أي كسر

الثوب البالي **وعرق** في الماء يقال عرق بكسر الراء في الماء والخير والشر
 عرقا بفتح هاء فهو عرق وغارق وعرقه بتشديد الراء المفتوحة في
 الماء غمس فيه فهو مغرق وعريق **وامر حلو** اي نازل قال القطبي
 في مختصر الصحاح حدث الشي حد وثا وحدثا وحدثا نازل
 احدث الرجل معروف والحدث صلة القوم انتهى وفي النهاية
 لابن الاثير في حديث المدينة من احدث فيها حدثا او اوى محدثا
 احدث الامر الحادث الامر المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف
 في السنة انتهى وقوله **عزم الجميع** اي من القوم المذكورين ومثل
 الحادث النازل بهم بقوله **كلحرق** بفتح الحاء والراء قال الشيخ بدر
 الدين سبط المارديني رحمه الله بكسر الحاء المهملة وفتح الراء الناء
 انتهى وجه الاول ما قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في حديث
 الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء حرقاينة قال النعماني
 وجملة الحرقاينة هي التي على لون ما احرقته النار كأنها منسوبة
 بزيادة الالف والنون الى الحرق بفتح الحاء والراء وقد يقال الحرق
 بالنار والحرق معا انتهى وقال فيها ايضا حرق النار بالتحريك لها
 وقد يسكن انتهى اي وان مات متوارثان فاكثر بانهما شي علم
 او عرقهم او عرقهم او في معركة قتال او في اسراو في غربة **ولم تكن**
تعلم عين السابق منهم اي لم تعلم عينه بان علم ان احدهم مات
 قبل الاخر لكن لم يعلم عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية او علم
 انهما ماتوا معا **فلا نورث زاهقا** منهم **من زاهق** اخر منهم و
 الزاهق

الزاهق الزاهب يقال زهقت روحه اذا خرجت وزهقت النفس
 بالكسر لغة اي فلا نورث ميتا منهم من اخر اجماعا اذا علم موته معا
 اما اذا لم يعلم امانا معا او مرتبا فعند زيد بن ثابت رضي الله عنه
 كذلك اي لا ارث وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة ورحمهم الله
 وذكر ان عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من نالوا مواتهم
 دون طريقها وبه قال احمد رحمه الله وهذا عند الحنابلة ما لم يقع
 التداخي فان ادعى ورثة كل ميت فآخروا موتهم ولا يندى او تغاوصت
 بقتلها حلف كل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ لاوارث
 بينهما فيكون الحكم اذ ذاك كالميت هب الاول والمراد بالنال والمال
 الذي بيده والطريق ما ورثه من الميت الذي معه ويجري الخلاف
 المذكور فيما اذا علم السبق ولم يعلم عين السابق وحيث لم
 نورث احدهم من الاخر شيئا منهم كالايجاب فلذا قال **وعندهم** اي
 الموت بغرق ونحوه **كانهم اجانب** اي لا قرابة بينهم ولا غير
 مما يقتضي الارث **فهكذا القول السد** يد اي الصواب يقال **سد**
 الشي سد اذا كان صوابا واسد الرجل جاء بالصواب في قول
 او فعل ورجل سد موفى بالصواب فقوله **الصائب** اي المصيب
 غير الخطي عطف تفسير **فائدة** اذا علم موت احدهم متوارثين
 بالغرق ونحوه بعد الاخر معا ولم يكن بينهما امر واخوات
 المتخبرين المتقدم اجماعا وان علم موتهما مرتبا وعين السابق
 ثم نسي وقف الامر الى البيان او الصلح وبها بين الحالتين تمت احوال

الفرق خمسة احوال ولما انتهى المصنف رحمه الله الكلام على ما اراد ان يورده
 في هذه المنظومة فتمت باب الحمد والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والدعاء كما ابتدأ بها بن كرجاء قوله ما بينهما فقال **والحمد لله**
على التمام اي تمام الكتاب اي اكمله **حمد كثير** اي كثر في الدوام
 اي البقاء اي حمد كثير ادينا والحمد على النعمة هو الشكر في اللغة و
 شكر النعم واجب بالشرع **استله العفو** اي ترك المواحدة صفحا و
 كرم **عن التقصير** اي التواني في الامور **خير ما توصل** اي فوجي **للصبر**
 اي المرجع والمراد به يوم القيمة يوم يرجع فيه الخلق الى الله تعالى
 قال الله تعالى اليه مرجعكم جميعا **وعفوا** اي ستر ما كان من الذنوب فلا
 يظهر بها بالعقاب عليها والذنوب جمع ذنب وهو الجرم **وستر** اي
 تغطية **ما ساف** اي فتح من الشين وهو العيب **من العيوب** جمع عيب
 وهو النقص **وافضل الصلوة** **والسليم** **على النبي المصطفى** اي المختار من
 الخلق ليدعوهم الى دين الاسلام والمصطفى من الصفوة وهي
 الخوص فابدت الناء طاء **الكريم** بفتح الكويم الكاف قال العلامة
 سبط المارديني رحمه الله على الافصح ويجوز كسرها وهو تقييد
 اللين انتهى وهو الجواد او الجامع لانواع الخير والشرق والفضائل
 او الصفوح **محمد** صلى الله عليه وسلم **الخير الانام** الخلق **العاقب** اي
 الذي لا نبي بعده قال ابن الاثير في النهاية في اسماء النبي صلى الله
 عليه وسلم العاقب هو اخر الانبياء والعقوب الذي يختلف من كان
 قبله **والله العز** بضم العين المعجمة **الامراف** ذوي اي اصحاب
 المناقب

المناقب الفخرة والمناقب جمع منقبة وهي ضد المنية وجمعها منات
 وهي العيوب **وصحبه الافاضل** من فضل الرجل صاروا افضل وفضيلة
 ضد النقص **الاخيار** جمع خير يشدد ويخفف من الخير ضد الشر
 والافخيار خلاف الاسرار والخير الفاضل من كل شيء **السادة** جمع سيد
 اي شريف من قولهم ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو سيدهم
 الجمع **سادة الابرار** جمع بر يقال بررت فلانا بالكسر ابره بفتح الباء
 وضم الراء برأ فانابر به وبار وقال ابن الاثير في النهاية يقال بر
 بر فهو بار وجمعه بررة وجمع الابرار و هو كثير ما يخص بالاولياء
 والزهاد والعباد انتهى وهذا اخو ما شرهنا به كلام المؤلف رحمه الله
 وانتم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على ابواب
الباب الاول في الردة وفي الارحام وفيه فصول
الفصل الاول في الخلاف فيها فصول الحنفية والمحنابلة اذا كان
 الورثة اصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عنهم بنسبة فروضهم
 ماعد الزوجين فانه لا يرد عليهم فان لم يكن له ورثة من الجمع على
 ارثهم او كان له احد الزوجين او كان له احد من ذوي الارحام
 فماله من الاولى والفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية لذو
 الارحام وسياتي تعريفهم وعند المالكية اذا لم يخلف ورثة
 من الجمع على ارثهم وخلف ذافرض لا تستغرق فماله او الفاضل
 بعد الفروض لبيت المال سواء انتظم ام لا **واما عندنا** ما عاشر
 الشافعية فاصل المذهب كذهب المالكية والمفتي به من مذهبنا

الذي اختلف به المتأخرون من الشافعية وهو المذهب انه اذا لم ينظم
امر بيت المال يكون الامام غير عادل القول بالرد على اهل الفروض
غير الزوجين ما فضل عن فروضهم الذي منها فرض واحد الزوجين
بالنسبة وسنأتي كيفيته فان لم يكن احد من اهل الفروض الذي
يرد عليهم فماله او الفاضل بعد فرض الزوجين لذوي الارحام
على ما سياتي وان انتظم امر بيت المال فماله له دون الرد وذوي
الارحام **الفصل الثاني** في الرد وهو ضد العول فهو زيادة
في انصاف الورثة ونقصان وقد مناهه لا يرد على احد الزوجين
فاذا لم يكن هناك احد الزوجين فان كان من يرد عليه شخصا واحدا
كام او ولد ام فله المال فرضا ووراو كان من يرد عليه صنفان
كاولاد ام او جدات فاضل المسئلة من عددهم كالعصبة او كان
من يرد عليه صنفان فاكثر جمعت فروضهم من اصل المسئلة
لكل الفروض فالمجتمع اصل لمسئلة الرد فاقطع النظر من اصل
مسئلة تلك الفروض كانه لم يكن **واعلم** ان مسائل الرد التي ليس فيها
احد الزوجين كلها مقطوعة من ستة وانما قد تحتاج لتفصيل
وان كان هناك احد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوجية
فقط وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي على مسئلة
من يرد عليه فان كان من يرد عليه شخصا واحدا او صنف واحد فاصل
مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرد عليه اكثر من صنف
فاعرض على مسئلة الرد كزوجة وام وولديها وان لم تنقسم ضربت مسئلة
من

من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية لانه لا يكون الا مبينا فابايع فهو
اصل لمسئلة الرد وقد تحتاج مسئلة الرد التي فيها احد الزوجين الى
ثمانية اصول اثنان كجدة واخ لام وكزوج وام وثلاثة كام وولديها
واربعة كام كبت وام وكزوجة وام وولديها وخمسة كام وشقيقة
وثمانية كزوجة وبنت وستة عشو كزوجة وشقيقة وثمانية كزوجة
وبنت وستة عشو كزوجة وشقيقة واخت لاب واثنان وثلاثون
كزوجة وبنت وبنت ابن واربعون كزوجة وبنت وبنت ابن
وحدة **الفصل الثالث** في ذوي الارحام
وهو كل قريب غير من تقدم من المجمع على انهم وهم وان كانوا
يرجعون الى اربعة اصناف الاول من ينتمي اليهم الميت وبهم اولاد
البنات واولاد بنات الابن وان نزلوا الثاني من ينتمي اليهم الميت
وهو الاجداد والجدات الساقطون وان علوا الثالث من ينتمي الى
ابوي الميت وبهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام
ومن يدلي بهم وان نزلوا الرابع من ينتمي الى اجداد الميت وبناته
وهو العمومة للام والعمات مطلقا وبنات الاعمام مطلقا والخولة
وان تباعدوا واولادهم وان نزلوا اذا علمت ذلك فلا خلاف
من ورت ذوي الارحام ان من افرد من هؤلاء حاز جميع المال
انما يظهر الخلاف عند الاجتماع وفي ذلك مذهب هجر بعضها ومالم
يهاجر منها مذهبان احدهما مذهب اهل التزويل وهو الاقرب والاصح
عند الشافعية وهو مذهب الحنابلة ومحصله ان ينزل كل منهم منزلة

من يدلي به الى الاخوال والخالات فمنزلة الام والاعمام للام و
 العمام فمنزلة الاب على الابن فان سبق احد الى وارت قدم مطلقا
 وان استويا في سبق الى الوارث قد ركان لليت خلف من يدلون
 به وقتما يبلغ المال او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كأنهم جودو
 فن يجنب الاشياء لمن يدلي به وما اصاب كل واحد قسم على من نزل
 منزلة كأنه مات وخلفهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم
 واناثهم بالسوية كما صولهم مع ان ولد الام لومات وخلفا ولا ذكرا
 ذكورا واناثا وقسم ميراثه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والآنح
 والحالة للام فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لومات
 الام وخلفهما كما كانوا اخوة لاتهم فلا تفصيل بينهم وعند الحنا
 وهم من المنزلة ايضا انه اذا كان الذكر والانثى من جهة واحدة
 في درجة واحدة فالعشمة بينهم بالسوية لا يفضل ذكر على انثى و
 المذهب الثاني من مذهب اهل القرابة وهو مذهب الحنفية
 وبه قطع البغوي والمنقوي من اصحابنا وهم يقدمون الاقرب
 فالاقرب كالعميمات والظاهر من مذهبهم تقديم الصف الاول
 على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع فما دام احد منهم
 من الفروع فلا شيء لواحد من الاصول وما دام احد من الاصول
 فلا شيء لاولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام وما
 دام احد من هؤلاء فلا شيء للاخوال والعمات والاعمام للام
 وبنات الاعمام ومن يدلي بهم وعن ابي حنيفة رحمه الله رواية
 بتقديم

بتقديم الصف الثاني على الاول وقدم ابو يوسف ومحمد المذهب
 الثالث على الثاني ومن كان اثنا فأكبر من صف واحد من الاصناف
 الاربعة ففي ذلك تفصيل طويل مذكور في كتب الحنفية وقد ذكرت
 طرفا منها من في شرح الترتيب الامثلة على مذهب اهل الترتيل بنت
 بنت ابن وابن بنت بنت المال للاولى لسبقها للوارث ابو ام ام وام
 ابني ام المال للاولى لسبقه للوارث بنت بنت ابن وابن بنت من
 بنت ابن اخوي نصف المال للاولى ونصفه بين الاخوين اثنا
 عندهم وانصافا عند الحنابلة ابن وبنت اخ لام المال بينهما
 انصافا عندنا وعند الحنابلة بنت اخ لابوين وبنت اخ لاب وبنت
 اخ لام المال للاولى والثالثة على ستة للتاسعة سهم وللأولى
 خمسة اسهم والاشياء للثانية ثلاثة احوال متفرقة في الحال من الام
 السدس والحال من الابوين الباقي وسقط الاخر ثلاث حالات متفرقات
 المال بينهم على خمسة للشقيقة ثلاثة وكل واحد من الباقيين وا
 ثلاثة احوال متفرقة وثلاث حالات كذلك للحال والحالة من الام
 الثلث اثنا عندنا وانصافا عند الحنابلة والباقي للحال والحالة
 من الابوين كذلك عندنا وعند الحنابلة والاشياء للحال والحالة
 من الاب ثلاث عمات متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها لسبقها
 للوارث مع حجب العم الشقيق العم للاب بنت اخ لام مع بنت عم
 شقيق اولاب للاولى السدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقة
 وثلاث عمات كذلك الثلث للحالات على خمسة والثلاثان للعمات كذلك

بغير

وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله اعلم **الباب الثاني**
 في الاولى وفيه فصلان **الفصل الاول** في سببه وهو زوال الملك عن رقب
 فمن اعتق عبدا مخز او بصفقة او بره او استولدها فعتقا بالموت او
 عتق عليه بالكتابة او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه واعتق
 نصيبه مستترك فري او ملك قريبه فعتق عليه ثبت له الولاء عليه و
 لعصبته المستعصبين بانفسهم ولو اختلف دينهما وان لم ير في صورة
 الاختلاف والولاء كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث
 به وكما ثبت الولاء على العتق الذكر والانه ثبتت على اولاده واحفاده
 وعلى عتيقه وعلى عتق عتيقه وانما ثبتت على فرع العتق بشرطين
 احدهما ان لا يمس الرق ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاه
 لمعتقه وعصبته من بعده فان لم يوجد واقلبت المال ولاولاه
 عليه لمعتق الاصول الشرط الثاني في ثبوت الولاء لموالي الام وهو ان
 لا يكون الاب حرا الاصل على الصحيح واما عكسه وان يكون الاب
 عتيقا والام حرة الاصل فهل يكون عليه لولا لموالي الاب لانه
 ينسب اليه ولا تغليب للمحرمة كعكسه الصحيح الاول قال الامام النووي
 رحمه الله في الروضة فروع من مسدوق وعتق فلاولاء عليه
 لمعتق ابيه وامه وسائر اصوله كما سبق سواء وجدوا وفي الحال ام لا
 فالباشرا عتاقه ولاؤه لمعتقه ثم العصبه فاما اذا كان حرا الاصل
 وابواه عتيقان لموابواه عتيقا فلاؤه لموالي ابيه وان كان الاب
 رقيقا والام معتقة فالولاء لمعتقها فان مات والاب رقيق
 بعد

عتق

بعد ورثه معتق الام وان اعتق الاب في حيوة الولد انجر الولد من مولي
 الام الى مولي الاب ولومات الاب رقيقا وعتق الجدا انجر من مولي الام
 الى مولي الجدا ولو عتق الجدا والاب رقيق ففي انجره الى مولي الجدا جهان
 اصمهما انجر فان اعتق الاب بعد ذلك انجر من مولي الجدا الى مولي الاب
 الثاني لا انجر فعلى هذا لومات الاب بعد عتق الجدا ففي انجره الى مولي
 الجدا اصمهما عند الشيخ ابي علي لا ينجرو قطع البغوي بالانجرار قلت
 الانجرار أقوى والله اعلم **الفصل الثاني** في حكم الولاء
 وله احكام منها الارث وهو المقصود هنا فاذا مات العتق ولا
 وارث له بنسب ولا نكاح فماله لمعتقه فان كان له صلح فرض لا
 يستغرق فالباقى لمعتقه فان لم يكن المعتق حيا في الصورتين وكان
 العتق اقرب عصبات المعتق بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا
 ذو فرض فان لم يكن للمعتق عصبه بالنسب فلمعتق المعتق فان لم
 يجد فلمعصبات معتق المعتق كذلك فان لم يجدهم فلمعتق معتق
 المعتق ثم العصبه وهكذا ولا ميراث لمعتق عصبات المعتق الا
 لمعتق ابيه او جده ولا لعصبه عصبه المعتق اذا لم يكن عصبه
 المعتق كما اذا تزوجت امرأة من غير قبيلتها وولدت ابنا واعتقت
 عبدا ثم مات عتيقها عن ابن عمر ولدها المذكور فقط فلا يرثه لانه
 ليس بعصبه لها وان كان عصبه لابنها وقد ذكر الشيخ بد الدين
 المارديني رحمه الله في كشف الغوامض انه مازع بعض معاصريه فيها
 واطال الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد ذكر الاصحاب رحمهم الله ضابطا

ضابطا من يرث من عصبته المعتق اذ لم يكن المعتق حيا فقالوا هو ذكر
 يكون عصبته وارثا للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة
 العتيق وخرجوا على ذلك مسائل منها انه لا يرث امرأة بولا الغير
 اصلا وانما يرث بالباشرة فلها على عتيقها الولاء وعلى اولاده وحفاده
 وعتيقه كالرجل وتقدمت الاشارة الى ذلك اخر العصبات
ومنها لو اعتق عبدا ومات عن ابنين فمات احدهما عن ابن ثم
 مات العتيق وخلف ابن معتق وابن ابنه ورث ابن المعتق دون
 ابن ابنه **ومنها** لو مات المعتق عن ثلاثة بنين فمات احدهم
 اربعة ابن واخر عن اربعة واخر عن خمسة فلو مات العتيق ورثوه
 اعشارا بالسوية **ومنها** لو اعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنين مسلم
 وكافر ثم مات العتيق فميراثه للابن الكافر لا يرث المعتق بصفة
 الكفر ولو اسلم العتيق ثم مات فميراثه للابن المسلم ولو اسلم الابن
 الكافر ثم مات العتيق مسلما فالميراث بينهما وهذه المسائل تخرج من
 ايضا على ان الولاء يورث به ولا يورث **فرعان** احدهما الذين يورثون
 بالولاء من عصبته المعتق يترتبون ترتيب عصبات النسب لكن لا ظهر
 ان احا المعتق وابن اخيه يقدر ما في هذه **الثاني** لو اشترت امرأة
 اباهما فعتق عليهما ثم اعتق الاب عبدا ومات عتيقه بعده والمعتق
 عصبته بالنسبة فميراث العتيق له دون البنت لانها معتقة المعتق
 فتخرج عن عصبته النسب وهذه قيل خطا فيها اربعة قاض
 غير المتفهمة فتسمى مسألة القضاة وصور بعضهم مسألة القضاة
 بما

بما لو اشترى ابن وابنته ابوهما فعتق عليهما ثم اعتق عبدا ومات
 العتيق بعد موت الاب عنهما فميراثه لابن دون البنت لانه عصبته
 المعتق بالنسب وغلط فيهما اربعة قاض فقالوا ارث العتيق
 بينهما وفي الولاء مباحث كثيرة ذكرت اكثرها في شرح الترتيب
الباب الثالث في قسمة التركات وهي الشرة
 المقصودة بالذات في علم الفرائض وما تقدم فوسيلة لها وهي
 مبنية على الاربعة اعداد المتناسبة التي هي اصل كبير في استخراج
 المجهولات وهي مذكورة في كتب الحساب وذلك ان قسمة الكل
 وارث من بقية المسئلة الى فقيج المسئلة كنسبة ماله من التركة
 الى التركة اذا تقررت لك فتارة تكون التركة مما لا يمكن قسمته
 كالعقارات والحيوانات فيقدر تلك النسبة تكون حصته من
 ذلك الموروث ثم تارة يعتبر المفعلة عنها بالقراريط وتارة يعبر
 عنها بالكسور المشهورة فهو مخير والاولى مراعاة عرف ذلك البلد
 ولو جمع بينهما كان يقول مثلا للام السدس اربع قراريط كان
 اولى وتارة تكون التركة مما يمكن قسمته كالنقد وما يقدر
 بالوزن او الكيل والعدد او ثمن او قيمة ما لا يمكن قسمته او ارشد
 قسمة ما يمكن قسمته او ما لا يمكن بالقراريط فيقدر ويخرج القيراط
 وهو اربعة وعشرون كتركة مقدارها اربعة وعشرون دينارا
 مثلا في هذه الصور كلها ان كانت التركة مماثلة للصحح فالامر
 واضح لا يحتاج الى عمل كزوجته وبنت وابوين والتركة عبد مثلا او اربعة

وعشرون ديناراً فتصح المسئلة من اصلها اربعة وعشرين للزوجة
ثلاثة وللبنات اثنا عشر وللأم اربعة وللأب خمسة ومخرج القيراط
او التركة مساو كل منهما التصحيح فللزوجة ثلاثة قراريط من
العبد وثلاثة دنانير وللبنات اثنا عشر قراريط من العبد و
اثنا عشر وللأم اربعة قراريط من العبد واربعة دنانير وللأب
خمسة قراريط من العبد وخمسة دنانير وان كانت التركة
غير مساوية لمصحح المسئلة في خمسة التركة خمسة اوجه بل
أكثر الوجه الأول وهو المشهور ان تضرب نصيب كل وارث
من التصحيح من التركة او في مخرج القيراط وتقسّم الحاصل على
التصحيح يخرج مال ذلك الوارث فعن المباهلة وهي زوج و
أم وأخت شقيقة أو لب لو كانت التركة عقاراً أو اربعة وعشرين
ديناراً فاصل المسئلة ستة ونقول لثمانية ومنها تصح كما
تقدم فاضرب للزوج ثلاثة في اربعة وعشرين مخرج القيراط
او عدد الدنانير يحصل اثنان وسبعون فاقسم على الثمانية
يخرج لها تسعة وللزوج تسعة قراريط في العقار وتسعة
دنانير وللأخت كذلك واضرب للام اثنين في الاربعة و
العشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون على الثمانية يخرج
لها ستة قراريط في العقار أو ستة دنانير ومنها وهو اصل
للأوجه وهو أعظمها فتحاللتا فيه فيما لا يمكن فسمته ان تنسب
كل حصّة من التصحيح اليه وتأخذ من التركة او مخرج القيراط
بتلك

بتلك النسبة ففي المثال المذكور انسب للزوج حصته و
هي ثلاثة الى الثمانية مصحح المسئلة تكن ربعاً وثمناً فله
ربع الاربعة والعشرين وثمانها وذلك تسعة قراريط ودنانير
وان شئت قلت له ربع التركة وثمانها والأخت كذلك
وانسب للام اثنين الى الثمانية تكن ربعاً فلها ربع الاربعة
والعشرين ستة قراريط ودنانير وان شئت قلت
لها ربع التركة ومن اراد معرفة بقيّة الأوجه مع
زيادة فعليه بكتابنا شرح الترتيب فقد ايتت فيه من
ذلك بالعجب العجائب والله اعلم **الباب الرابع**
في الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان
وتسميان بالعمرتين ايضاً والنصفيتان والمباهلة والمشاركة
والأكدة والدة والد يارية الصغرى وأمر الفروج والغراء
والمنبرية والنجيلة والمأمونية ومسئلة الامتحان والصماء
والخرقاء والعشرية والعش بنسية ومختصرة زيد و
تسعينية زيد رضي الله عنه ومسئلة القضاة ومنها
الناقضة وهي زوج وأم وولداها ومنها الد يارية
الكبرى وهي زوجة وبنات وأم واثنا عشر أخاً وأخت
كلهم لب والتركه ستائة دينار فخص الأخت
ديناراً واحداً وتسم بالعامرية وبالشاكية وبالركابية
ومنها أم البنات وهي ثلاث زوجات واربع أخوات للام

و ثمان في اخوات لابوين اولاب اصلها اصلها اثنا عشر وبعول
 الخمسة عشر ومنها الدفانة و ساذكرها في المعايير ومنها عند
 الملكية ملقبات ثلاث وهي الملكية وعقرب تحت طوبة فالملكية
 زوج وام وحب و اخوة لام و اخوة لاب فلا شيء للاخوة جميع
 عند الملكية والباقي بعد فرض الزوج والام للمجد وحده و
 عند الزوج النصف والام السدس والمجد السدس لانه
 الا حظ وللأخوة الاب الباقي ولا شيء للاخوة للام اتفاقا و
 شبه الملكية هي هذه اذا كان بدل الاخوة لاب اخوة اشقا
 والحكم فيها عندنا وعندهم كالحكم في الملكية فترث الاخوة
 الاشقا عندنا الباقي بعد فرض الزوج والام والمجد ولا شيء
 للاخوة جميعا من الصنفين عند الملكية وعقرب تحت
 طوبة يبي زوج وام واخت من ام وعاصب اقرب الاخت
 للام يثبت فهي عند الملكية في الافكار من ستة وفي الاقرار
 من اثني عشر للبيت منها ستة والعصبة واحد والمجموع سبعة
 فيقسم عليها نصيب الاخت للام وهو واحد فلا يصح فنضرب
 السبعة في الستة تبلغ اثنين واربعين للزوج احدى وعشرون
 والام اربعة عشر وللبيت المقر بها ستة وللعصبة واحد
 ولا شيء للاخت للام وانما القيت بذلك لعقلة من تلقى عليه
 عما اقرب به للعصبة قال امام الحرمين رحمه الله في النهاية
 وقد اكثر الفرصيون من الملقبات ولانها يد لها والحصر
 لابوابها



لابوابها انتهى والله اعلم **الباب الخامس في متشابه**
النسب والالعاز وهو باب واسع وفيه فصولان **الفصل الاول**
 في متشابه النسب فمن ذلك رجلان كل منهما عمر الاخر صورتهما
 رجلان وجل تزوج كل منهما ام الاخر فاولدها ابنا فكل من
 ابينهما عمر الاخر لانه رجلان كل منهما خال الاخر صورتهما ان ينكح
 كل من رجلين بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل من ابين
 خال الاخر في ترتيب المجموع شخص قال لشخص يا عي يا خال صورته ان
 اخا زيد من امه من زوج باحت زيد من ابية او بالعكس فاولدها
 ولدا فزيد عمره وخاله انتهى وقيل فيها انظمة
 يا من بسوالة يعجب : قل خالي كيف صار عي :
 وقال الشيخ زكريا رحمه الله في اخر شرح الفصول الكبير رجلان
 كل منهما ابن خال الاخر صورته ان ان ينكح كل من رجلين اخت
 الاخر فيولد لكل منهما ابن امرأتان التقتا برجلين فقال لسا
 مرحبا بابنينا وزوجينا وابني زوجينا صورتهما رجلان
 تزوج كل منهما ام الاخر ويبي من المسائل التي سئل عنها ابو يوسف
 ومحمد الشافعي بمجلس الرشيد رحمهما الله تعا فاجابهما بذلك انتهى
 والله اعلم **الفصل الثاني في العاز** وهي كثيرة تتكاثر
 تخرج عن الحصر فمن ذلك رجل له خال وعمر فورثة الخال دون العم
 هو ان يكون الخال ابن اخي الميت وصورة ان ينكح امرأة في تزوج
 ابنتها فولد لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال

ابن الاب فلو مات ابن الاب عن ابن الاب وعن عمه ايضا فقد خلفها
له الذي هو ابن اخيه وعمه فاما ابن اخيه دون عمه ومن ذلك جيلي
رات فوفا يقتسمون مالا فقالت لا يتخلوا فاني جيلي ان ولدت ذكر الميراث
وان ولدت انثى ورثت فاجلي زوجة الابن والورثة الظاهرون
زوج وابوان وبنت فلو قالت ان ولدت ذكر اورثت ورثت وان ولدت
انثى لم يرث ولم يرث فبنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر هنالك
بنت اصلب ومن ذلك زوجان اخذت المال واخران ثلثه صورة
ابوان وبنت ابن في نكاح ابن ابن اخر من ذلك رجل وبنته ودثا مالا
نصفين صورة ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه ومن ذلك
امراة ورثت اربعة اخوة اشقاء واحد بعد واحد فحصل لها نصف
اموالهم كم مال كل واحد منهم الجواب هم اربعة اخوة اشقاء للاول ثمانية
والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع درهم واحد فلما مات الاول
اصابها منه درهمان ولكل اخ درهمان فصار للثاني ثمانية وللثالث
خمس والرابع ثلاثة ثم مات الثاني عن ثمانية فاصابها منه درهمان
فصار لها اربعة والباقي للاثني عشر فصار للثالث ثمانية والرابع ستة
ثم مات الثالث عن ثمانية فاصابها درهمان فصار لها ستة و
الباقي لاثني عشر فلما مات عنها اصابها منه ثلاثة
فصار لها تسعة وهي نصف مجموع اموالهم ولقيت بالدقانة
كما سرت الي ذلك في الملقبات لان المراة دفنت جميع ازواجها
وزعمها بعضهم فقالت

ووارثة

ووارثة بعلا وبعلاين بعدك وبعلا ابوهما وذو الجناحين جعفر
فكان لها من قسمة المال نصفه بذكر يقضي الحاكم المتفكر
وما جاوزت في مال بعلاين بها اذ اقامت ربيعة الودانة بيزهر
ومن ذلك امراة تزوجت اربعة افواج فوفيت من مال كل منهم نصف
الجواب هذه امراة ورثت هي واخوها اربعة اعيد فاعاقبهم ثم
تزوجتهم واحدا بعد واحد على التعاقب وما تو اجمعوا فلها من مال
كل واحد منهم الربع بالنكاح وثلاث الباقي بالولا فيجتمع لها
نصف المال وفيها يقول الشاعر من التقارب
وما ذات صبر على النايبات تزوجها نقر اربعة
فحوز من مال كل امرئ لعمرك شطر الذي جمعه
وما ظلمت احدا منهم فقيرا ولا ركبت مطمعه
ومن ذلك صحيح قال المريض وص فقال انما يرثني انت واخواتك وابوتك
وعمالك فالصحيح اخو المريض لأمه وابن عمه فاخواه اخو المريض لأمه
وابواه عم المريض وأمه وعمه عم المريض والحاصل ثلاثة اخوة لام ولم
ثلاثة اعمام ولو قال يرثني زوجتي وبناتي وبناتك وعمتك وعمتك
خالتيك فزوجتي الصحيح ام المريض واخوة لابي وبنتا الصحيح اختا المريض
لامه واختا الصحيح لأمه اختا المريض لابي وعمتا الصحيح احداهما لابي
والاخرى لامه وخالفاه كذلك وابوين زوجات المريض فالحاصل
اصبح زوجات وام واختان لام وثلاثة اخوات لابي والله اعلم
ومن اراد المزيد من هذا مع التبخر في علم الفرائض والوصايا

وما يحتاج اليه من الحساب والد وديات في الاقارب وغير ذلك
 فعليه بكتابتها شرح الترتيب يظنون بما يريد فان كتاب يغني عن كتب
 كثيرة في ذلك وهذا اخر ما اردت ابراده في هذا الشرح المبارك
 جعله الله خالصا لوجهه الكريم وعصيته وفارقه من الشيطان
 الرجيم واسئله النفع به لي ولوالدي ولجميع المسلمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 محمد وسلم تسليمًا
 كتابه



يا من يوافي الضمر ويسمع كم انت المهدا لكل ما يتوقع
 يا من يرجى الشدايد كلها يا من اليه المشتكى والمفرع
 يا من خزاين جود في قل كن ذا لمن فان الخير عندك اجمع
 مالي سوفقري اليك وسليته بالافتقار اليك فقري ارفع
 مالي سوفقري لبابك حيلته ولئن ردت فاي باب اقرع
 ومن الذي ادعوا هتف باسمه ان كان فضلك عن فقير يمنع
 حاشا لجودك ان تحجب راجيا الفضل اجزا والمواهب اوسع
 ثم الصلاة على النبي وآله مادام عبد في عطايتك يطعم